

## جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع: .....

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

# أثر العولمة على حقوق الإنسان

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق التخصص: قانون دولي عام

تحت إشراف الأستاذ(ة):

مجبر فاتحة

من إعداد الطالب (ة):

هنى مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا مقرر

مناقشا

الأستاذ(ة): بلعمري وسيلة أمال

الأستاذ(ة): مجبر فاتحة

الأستاذ(ة): بن عوالي علي

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت في: 2023/06/25.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى :

"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ

النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ

كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا "

سورة النساء ، الآية (58).

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، حمدا

كثيرا طيبا مباركا

إلى من ربباني صغيراً، أبي وأمي العزيزين رحمهما الله

إلى أولادي الأعزاء

إلى رفيقة دربي زوجتي الكريمة

إلى كل أفراد عائلتي

أهدي ثمرة جهدي

الطالب: هني مصطفى

## شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا والشكر له على توفيقه، وعلى نعمه الكبيرة، والتي لا تعد ولا تحصى، و أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن سيدنا محمد رسول الله خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن شكره الناس شكره الله، بعد إتمام هذا البحث المتواضع لا يسعني في هذا المقام إلا بالتوجه بجزيل الشكر الى أساتذتي الكرام اللذين علموني القليل والكثير، وأخص بالذكر من شرفنتني بإشرافها على هذا البحث، الدكتورة الأستاذة " مجبر فاتحة " على توجيهاتها، ونصائحها، ومساعدتها التي ساهمت في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وكل آيات الإمتنان لأساتذة قسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة

عبد الحميد بن باديس مستغانم

الطالب: هني مصطفى

## قائمة المختصرات

د.ب.ن : دون بلد النشر

ج: الجزء

د.د.ن : دون دار النشر

د.س.ن : دون سنة النشر

د.ط : دون طبعة

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية

ص : الصفحة

ط : الطبعة

ع: العدد

م: المجلد

و م أ: الولايات المتحدة الأمريكية

عرفت الحقبة الزمنية الأخيرة تطورا سريعا على مختلف الأصعدة، و كان من ثمار تلك المستجدات و التطورات ظهور مفاهيم جديدة من جهة، و تغير مفاهيم كانت سائدة من جهة أخرى، و من ذلك برز ما يعرف بظاهرة **العولمة**، فلقد دهست العولمة المدججة بمنظري الليبرالية الجديدة، و عقول بارزة في الاقتصاد و السياسة و الإعلام، و سيل ضخم و مرعب من أموال الشعوب المنهوبة القوميات في جميع الدول النامية و بلدان العالم الثالث و خاصة في الوطن العربي و الجزائر بشكل خاص تحديدا، و ذلك لعمليات منظمة من التجريف و الاستنزاف للموارد و الثروات المادية و البشرية بوسائل و أدوات جديدة، و في الوقت نفسه أسوأ من التي كان يستخدمها الاستعمار الغربي على مدار قرون و بغرض و الكشف و عن تلك الأوضاع لم نرغب كثيرا في الاحتشاد وراء الإحصائيات و الرسوم التخطيطية و التوضيحية لبيان أثر تبني آليات و أدوات العولمة على مجمل الأوضاع في دول العالم، فهذا ما أشارت إليه العديد من الكتابات.

أدى ظهور العولمة التي بدأت في المجال الإقتصادي إلى تغيير كبير على المستوى العالمي. ففي المجال الإقتصادي ساد مفهوم اقتصاد السوق عبر العالم، و لم يعد هناك وجود تقريبا لمفاهيم اقتصادية أخرى، و في المجال السياسي نجد أن جل دول العالم قامت بتغيير دساتيرها و قوانينها الداخلية و أنظمتها السياسية متأثرة بالضغوطات الخارجية، فأصبحت التعددية السياسية و الأسلوب الديمقراطي الذي يرمي للمشاركة السياسية و فتح المجال للحريات هو الذي يسود في معظم دول العالم، و في مجال الإعلام لم تستطع الدول التي أضحت حدودها مخترقة أن تنغلق و تمنع المعلومة على المواطن الذي أصبح يلتقطها و يتلقفها كالبرق عبر الأقمار الصناعية و الفضائيات و الأنترنت التي جميعها قدمت خدمة كبيرة للإنسان، و جعلت البشرية في كل دول العالم تعيش و كأنها في قرية إلكترونية، نتيجة لذلك أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان مكشوفة للعيان و لا يستطيع أي نظام حجبها عن مختلف وسائل الإعلام و الإتصال.

كما أن المتتبع لمفهوم حقوق الإنسان قبل ظهور العولمة يجد أنه يختلف عما هو عليه بعد ظهور هذا المصطلح و شيوعه، فقبل ذلك كنا نفهم أن حق الإنسان في الحياة يعني كفالة هذا الحق في مواجهة كل ما يتهدهده، إضافة لكونه من الحقوق الطبيعية التي لم يمن به عليه أحد، و بعد ظهور العولمة، صرنا نرى أن هذا الحق عرضة للتهديد في أي وقت، هذا إضافة إلى إن بني البشر لم يعد متساوين فيه كما كانوا من قبل، فقد أصبح حقا مكفولا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، و حقا مهدورا في النصف الجنوبي، كما تواجه دول العالم الثالث و خاصة الأمة الإسلامية و العربية تحديات و مشكلات كثيرة و كبيرة في

المجالات السياسية المجالات العسكرية و الاقتصادية و الثقافية، و تشكل هذه التحديات موقفا مصيريا لدى شعوب العالم الثالث و الشعوب العربية خاصة.

من بين الأسباب الموضوعية لاختيارنا لهذه الدراسة ، ف السبب الرئيسي يرجع إلى الموضوع في حد ذاته، و ذلك لما له من أهمية في حياة الإنسان، فالعولمة مدروسة كمفهوم إقتصادي دون وضعها في إطار قانوني و هذا يعتبر كعامل أساسي، و الذي يلعب بدوره دورا كبيرا في تغيير الكثير من الجوانب في ميدان حقوق الإنسان، كما أنه يتلائم مع اختصاصنا الدراسي "قانون دولي عام"، و نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها موضوع الدراسة لدى المختصين و الباحثين في ميدان العلوم القانونية و ميدان القانون الدولي و العلاقات الدولية.

أما الدوافع الذاتية لاختيار الموضوع تتمثل في الإهتمام الشخصي بموضوع العولمة و حقوق الإنسان لما أثارته من حدة النقاش على المستوى العالمي و الإقليمي و المحلي و رغبتني في التعرف بالعمق و التعريف بالعولمة و أبعادها و تأثيراتها السلبية و الإيجابية على دول العالم باعتبارها أصبحت واقع معيشي و أسلوب للحياة اليومية التي نعيشها، و الرغبة الشديدة لتناول الموضوع من الناحية القانونية و التي تتماشى مع مجال التخصص.

تكمن أهمية الموضوع في كونه لم يسلط الضوء في الجانب القانوني ، و السبب يرجع كون ظاهرة العولمة ظاهرة اقتصادية أما حقوق الإنسان فهو مصطلح قانوني ، كما سنتطرق لمفهوم العولمة الذي يعتبر مركب يشتمل على عدة أبعاد اقتصادية و سياسية و ثقافية و اجتماعية متعددة، فهي ليست مجرد عملية وحيدة الإتجاه و إنما في جوهرها تعبير عن ديناميات دياكتيكية معقدة، مما صعب مهمة تعريفها إضافة إلى انها ظاهرة متجددة، و أهمية معرفتها و معرفة العلاقة التي تنتج بينها و بين حقوق الإنسان و هذا من خلال معرفة مختلف الآثار الإيجابية و السلبية المترتبة عن العولمة، و إيجاد حلول للآثار السلبية لظاهرة العولمة على حقوق الإنسان و البحث عن إيجابيات العولمة على حقوق الإنسان و البحث عن الطرق العلمية و التي يمكن من خلالها معرفة كيفية إستغلال هذه الظاهرة للرفعي بحقوق الإنسان و السلام و الأمن العالمي.

أهداف دراستنا في محاولة تعميق المكتسبات المعرفية و الفكرية خاص بموضوع العولمة كونه يعتبر موضوع الساعة و أخذى صدى كبير في الساحة الدولية و مستقبل العلاقات الدولية و القانون الدولي و له بعد تاريخي كبير، كما أريد أن أساهم في إثراء المكتبات الجامعية بتلك المواضيع الشيقة و التي لا تزال قليلة و خاصة المراجع العربية مقارنة بالأجنبية، كما يوجد لدينا ميول علمي للمواضيع الخاصة بالعولمة و حقوق الإنسان و أريد أن

أجد العلاقة التأثير و التأثير بينهما، وإيجاد حلول للآثار السلبية لظاهرة العولمة على حقوق الإنسان و البحث عن إيجابيات العولمة على حقوق الإنسان و البحث عن الطرق العلمية و التي يمكن من خلالها معرفة كيفية إستغلال هذه الظاهرة للرقى بحقوق الإنسان.

بصدد إعداد هذا المجهود الفكري المتواضع تلقينا عدة صعوبات، منها الطبيعة الخاصة لمفهوم كل من حقوق الإنسان و العولمة، فكل منهما واسع و مسألة تحديدهما أو حصرهما غير ممكنة. إلى جانب نقص أو إن صح التعبير انعدام الدراسات الفكرية النظرية المتعلقة بالموضوع، و قد يرجع ذلك أن حقوق الإنسان تمتاز بالطابع القانوني و أحيانا السياسي، في حين أن العولمة تمتاز بخاصيتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و هي غائبة عن الدراسات القانونية، بالإضافة إلى قلة المراجع التي تركز على العلاقة بين العولمة و حقوق الإنسان. و ذلك ما سيتضح من خلال طيات الموضوع حيث واجهنا صعوبة في الفصل النظري بين المباحث و الفصول، ذلك أن ظاهرة العولمة بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية تؤثر على حقوق الإنسان بكل تصنيفاتها. بالإضافة الى أنه لا يوجد تعريف موحد لظاهرة لعولمة، ذلك لأنها ظاهرة مركبة و معقدة لا يمكن تحديدها ووصفها بدقة.

لقد تم الاطلاع على عدد كبير من الدراسات التي تتحدث عن مواضيع قريبة و ذات علاقة بمفهوم العولمة، حيث لا يوجد من ذكر أكبر قدر ممكن من الدراسات السابقة في هذا السياق، و التي تتطرق لنفس الموضوعات و المفردات ذات العلاقة بموضوع العولمة و تأثيراتها على حقوق الإنسان إيجابا و سلبا ، و تأثيراتها على العالم الثالث و خاصة العالمين الإسلامي و العربي ، و منها ما يلي:

1-KONATE Woyo, "**Universalité des droits de l'homme et mondialisation**", (Thèse de doctorat d'Etat Philosophie, Université Montpellier III-Paul Valéry-Arts et Lettres, Langues et Sciences Humaines et sociales, Soutenue le 18 juin 2011).

ينتطرق كوناتو في أطروحته للدكتوراه الموسومة ب "عالمية حقوق الإنسان و العولمة" ، و المقسمة إلى أربعة فصول في حوالي 730 صفحة بالشرح و التفصيل لفكرة عالمية حقوق الإنسان، و الذي رغم تأكيده على أن العولمة من بين أهم الظواهر في تعميم فكرة حقوق الإنسان، إلا أنها تعتبر أيضا من أكبر المهددين للعالمية، باعتبارها لا تركز على الأفراد و حقوقهم بقدر ما تركز على الماديات و الأرباح السريعة و لو كانت على حساب حياة الأفراد.

2- شاير نجاة ، العولمة و تأثيرها على حقوق الإنسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (تخصص حقوق الإنسان)، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2009/2008.

تطرقت نجاة في مذكرتها الماجستير الموسومة بـ "العولمة و تأثيرها على حقوق الإنسان"، و المقسمة إلى ثلاثة فصول في حوالي 248 صفحة بالشرح و التفصيل لفكرة العولمة و تأثيرها على مختلف حقوق الإنسان، حيث جمعت بين الموضوعين (العولمة و حقوق الإنسان)، و هذا لرغبتنا في الكشف عن حقيقة تأثير ظاهرة العولمة على حقوق الإنسان و هذا راجع لكون العولمة ظاهرة متجددة لم تكتمل جميع جوانبها، لأنها لا يمكن حصرها في الإقتصاد فحسب، و إنما امتد ليشمل السياسة و المجتمع و الثقافة، فكان لذلك آثاره على حقوق الإنسان.

ضمن هذا الإطار الفكري و العلمي المتداخل، و أمام العرض السابق تبرز ملامح إشكالية هذا البحث، و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:  
ما مدى تأثير حقوق الإنسان في ظل ظاهرة العولمة؟

كما ينتج عن هذه الإشكالية، مشكلات فرعية تكون كما يلي:  
هل هذا التأثير أصاب كل دول العالم على السواء أم كان أشد قوة على العالم العربي والإسلامي؟  
وكيف كان تأثيرها على الجزائر بالخصوص؟  
إعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي في دراسة نشأة ظاهرة العولمة و حقوق الإنسان منذ ظهورها إلى آخر ما توصل إليه من مبادئ إنسانية و قواعد قانونية في ظل ظاهرة العولمة.
  - المنهج التحليلي كون الدراسة كانت في مجملها تحليلية بعرض و تحليل نصوص الإتفاقيات الدولية و القوانين و الأحكام القضائية ذات الصلة بدقة، و تحري مواطن الضعف و القوة فيها.
  - المنهج الوصفي لوصف عديد تأثيرات هذه الظاهرة.
  - المنهج المقارن من خلال بعض المقارنات الخاصة بتأثير العولمة على مختلف دول العالم.
  - المنهج الإستقرائي من خلال إستقراء علمي لهذه الظاهرة و الخروج نهاية ببعض الحلول للحيلولة دون تدميرها للمجتمع العربي و الإسلامي، و من ضمنها الجزائر.
- للإجابة عن الإشكالية اعتمدنا على خطة منهجية أكاديمية ثنائية، حيث تم تقسيم البحث من خلالها إلى مقدمة و فصلين و خاتمة، حيث تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع و

الإحاطة به بشكل عام و في الأخير ذكرنا الصعوبات و العوائق التي واجهتنا في إنجاز البحث.

**الفصل الأول تحت عنوان " الإطار المفاهيمي للعولمة و حقوق الإنسان "** و الذي يتضمن مبحثين، خصصنا المبحث الأول حول الإطار المفاهيمي للعولمة، تم التطرق فيه لمختلف تعاريف العولمة و أبعادها و أدواتها، و يتمثل المبحث الثاني في الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان، تطرقنا فيه لمختلف تعاريف حقوق الإنسان و خصائصها، و معرفة أنواعها و تصنيفاتها، و مصادرها و آليات حمايتها.

**الفصل الثاني المعنون "انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان"**، فخصصنا المبحث الأول في الانعكاسات الإيجابية و السلبية للعولمة على مختلف أنواع حقوق الإنسان سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، أما المبحث الثاني فخصصناه لانعكاسات و تأثير ظاهرة العولمة على العالمين الإسلامي و العربي و الجزائر كنموذج. و انتهت الدراسة بالخاتمة و بعض النتائج المستخلصة من البحث و الإقتراحات التي ينبغي الأخذ بها لمواجهة تحديات و مخاطر العولمة على حقوق الإنسان مستقبلا.

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي للعولمة و حقوق الإنسان

## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي للعولمة و حقوق الإنسان

العولمة مفهوم ذاع في العقد الأخير لظاهرة إقتصاد السوق الحر، بعد انهيار النظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي ليشرع للعالم ذي القطب الواحد، و قد توافق مفاهيم أخرى للغرض نفسه نخص بالذكر : حقوق الإنسان، و الأكيد أن هناك تشابك في العلاقة بين العولمة و بين حقوق الإنسان<sup>1</sup>، بحيث تعتبر هذه الأخيرة مثالا ممتازا لظاهرة العولمة.<sup>2</sup>

تحظى حقوق الإنسان بحماية كبيرة من كل المجتمع الدولي من منطلق أنهم بشر يشتركون في إنسانيتهم، و قد أصبحت أيضا هذه الحقوق جزءا من القانون الدولي، و لم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم من الشؤون الداخلية للدولة، بل أضحت تتطلب تدخل المجتمع الدولي ككل، و بعد أن كان المجتمع الدولي يركز على السلام و الأمن و تقرير مصير الشعوب للتخلص من الإستعمار، نظرا للحروب و الويلات التي عانت منها البشرية، بدأ الإهتمام لاحقا بالعمل على نشر و تجسيد مبادئ حقوق الإنسان و خاصة بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.<sup>3</sup>

توضيحا و فهما لهذين المفهومين سيكون من خلال إظهار الإطار المفاهيمي لكل منهما في مبحثين مفصلين، و هذا يكون كما يلي:

### المبحث الأول

#### الإطار المفاهيمي للعولمة

يرجع ظهور العولمة حسب رأي الباحثين إلى القرن الخامس عشر (عصر النهضة الأوروبية الحديثة) حيث التقدم العلمي في مجال الإتصال و التجارة.<sup>4</sup> أدى تزايد الإهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة، و ذيوع الكتابات المعنية بدراساتها، أن تعددت و تنوعت التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة، فراح كل باحث يركز على بعد معين من بين الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، بحسب اهتماماته العلمية أو العملية. كما راحت هذه التعريفات المتباينة تصطبغ و تتلون على مقتضى التوجهات الفكرية و الأيديولوجية لواضعيها. أو

1-حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة؟، الطبعة الأولى، دار الفكر، 1999، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ص11.

2-رودريك إيليا أبي خليل، موسوعة العولمة و القانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية و الحاكمية العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013، بيروت لبنان، ص21.

3-مسعود شعنان، حقوق الإنسان بين علمية القيم و خصوصية الثقافات و علاقة ذلك بالعولمة، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص228.

4-علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار إيتراك للطباعة و النشر، ط2، 2007، ص15.

تبعاً للمصالح المادية و المعنوية للدول التي ينتمي إليها واضعوا هذه التعريفات. و مدى تأثير تلك المصالح بظاهرة العولمة سواء سلباً أو إيجاباً.

ترتكز العولمة بأفانها و انعكاساتها على الواقع الدولي في شتى الميادين<sup>1</sup>، حيث تفوق الشمال على الجنوب بما حازه و طوره من علم و تقنيات و أصبح مصدر الإنتاج في مختلف المجالات<sup>2</sup>، و بما امتلكه من وسائل الإنتاج و العتاد و كذا وسائل الدمار الشامل و أصبح الشمال مصدر الإنتاج في مختلف المجالات، و أصبح الجنوب مستهلكاً لهذا الإنتاج. و في ظل حاجة الشمال للموارد و الثروات من جهة و حاجته لأسواق<sup>3</sup> و مستهلكين من جهة أخرى، و لكي يقنن الشمال هذه العلاقة و يبرزها نادى بما يسمى العولمة و أخذ بأسباب تحقيقها في مختلف الميادين<sup>4</sup>، فكيف نشأة العولمة، و ما هو مفهومها، و ما هي العوامل التي أدت إلى ظهورها و ماهي أبعادها و أدواتها؟ سوف نتناول في هذا المبحث، في المطلب الأول (النشأة و التطور التاريخي و مفهوم العولمة)، أما في المطلب الثاني (عوامل ظهور العولمة و أبعادها) و ذلك يكون كما يلي:

### المطلب الأول

#### النشأة و التطور التاريخي و مفهوم العولمة

العولمة ظاهرة قديمة اتخذت أبعاداً جديدة<sup>5</sup>، و اكتسبت مضامين حديثة، و قد ذاع استخدام مصطلح العولمة و انتشر على نطاق واسع منذ بداية تسعينات القرن العشرين، تحديداً بعد سقوط الإتحاد السوفياتي (1991) و استفراد الولايات المتحدة الأمريكية<sup>6</sup> بالقوة و الهيمنة على دول العالم. و لما كانت ظاهرة العولمة متنشعبة، متعددة المداخل، و متشابكة العناصر، و متداخلة الفاعلين،

- 1- أحمد عبد العزيز، د/حاسم زكريا، العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية، العدد 86، مجلة افدارة و الاقتصاد، 2011، ص 64.
- 2- مريم خليفة المبروك، العولمة (المفهوم-النشأة-الأبعاد)، مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية (www.hnjournal.net)، المجلد الأول/العدد 3، قسم الفلسفة- كلية الآداب-جامعة سرت، ليبيا، 2020، ص 54.
- 3- أشرف غالب أبوصالح، تأثير العولمة على الوطن العربي (1991-2011)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011، ص 40.
- 4- يقول الباحث فارس العمارات في مقالة له في جريدة الرأي الأردنية بعنوان (التنمية في ظل العولمة هل تزداد الجريمة): "و العولمة ليست موضوعاً جديداً و ان كان الحديث عنها قد كثر في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي بل ان البعض يرى انها ظاهرة مستمرة منذ فجر التاريخ، و ان اختلفت مسمياتها و أهدافها و أدواتها، و نظراً لحساسية المفهوم و لارتباطه بعدد من الإيديولوجيات الفكرية فقد تعددت الاجتهادات بشأن وضع تصور محدد للعولمة فأطلق البعض على العولمة (مرحلة ما بعد الحداثة-أو الحداثة الجديدة) و يقول: "رغم التداول الكبير لمفهوم العولمة في الآونة الأخيرة إلا أنه من حيث المضمون ضارب في أعماق التاريخ الإنساني فقد تحدث الفلاسفة عن المواطن العالمي، و العالية و لكن طبيعة عملية التاريخ و الياتها هي التي تغيرت و تطورت بتطور وسائل الإتصال و تشابك المصالح بين الدول و كانت العولمة في الماضي شأن الحاضر، أي ما يعني السيطرة و الهيمنة. العدد 13062 تاريخ: 2006/7/1.
- 5- غضبان مبروك، العولمة و السيادة و حقوق الإنسان (بين التمدد و التقلص و الحماية)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 82.
- 6- Rachid sfar-Mondialisation, Régulation et Solidarité, plaidoyer pour des reformes internationales et un programme de relance économique au profit de tous les pays, L'harmattan.Paris 1999, P43.

فتدخل و تؤثر و تتفاعل مع كافة الميادين الإقتصادية منها و السياسية و الإجتماعية و الثقافية، من هنا علينا أن نتعرف على نشأة و تاريخ العولمة، و مدى تأثيراتها عبر الزمن و التاريخ في الشعوب و الأمم المختلفة، و كيف أصبحت العولمة المحرك و العامل الرئيسي للتدخل في الشؤون الدولية و لسيطرة على مقدرات الأمم، و كيف ساهم ذلك في نقصان سيادة الدول<sup>1</sup> و عدم استقلاليتها.

### الفرع الأول: النشأة و التطور التاريخي للعولمة

العولمة ليست ظاهرة حديثة كما يزعم الكثيرون، بل هي ظاهرة قديمة، إلا أن مفهومها كمصطلح لم يحظ بالذيع و الإنتشار إلا في السنوات الأخيرة، و خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الشيوعي و الرأسمالي<sup>2</sup>، و من ثم فهي ليست نتاج العقود الماضية، و إنما هي نتاج تاريخ طويل ضارب في القدم، و بالتالي فالعولمة لها جذور تاريخية تتمثل في أن شعبا معينا تتجمع عنده مقومات النهضة، و سوف نبين مراحل تطور العولمة عبر التاريخ الإنساني، و تكون كالتالي:

#### أولاً-النشأة التاريخية للعولمة

إن فكرة وحدة المجتمع البشري في إطار نظام دولي واحد و مؤسسة قانونية واحدة خالية من العراقل الحدودية و عوائق مبادئ دولية كمبدأ السيادة أو مبدأ عدم التدخل، هي فكرة قديمة و السعي لتحقيقها هو الآخر ليس بالشيء الجديد، إلا أن متطلبات مجرى الحياة اقتضت بأن تظهر للوجود بهذا الشكل و بهذه القوة خلال هذا العصر الذي نعيش فيه و بالتحديد خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.<sup>3</sup>

يمكن تلمس الجذور القديمة لهذه الفكرة مع أفكار الفلسفة الرواقية **Stoic Philosopl** ظهرت في أثنينا حوالي القرن الثالث قبل الميلاد حيث دعا زعيمها ( زينون ) إلى حاضرة عالمية أو "مدينة عالمية" **Cosmopolita City**<sup>4</sup> مبدأها أن كل الناس مواطنون إخوة تجمعهم حياة واحدة و نظام واحد للأشياء و ذلك في ظل قانون مشترك.

1-علاء الدين ناظوريه، العولمة و أثرها في العالم الثالث (التحدي و الإستجابة)، دار زهران، عمان، الأردن، 2014، ص 11.

2-ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، المكتب الجامعي الجديد، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر، ص 20.

3- هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، دار البداية ناشرون و موزعون، 2013، عمان ، المملكة الهاشمية الأردنية، ص 19.

4-Cosmopolita City: بمعنى مدينة كبيرة يجتمع فيها سكان العالم بغض النظر عن قومياتهم.

كما يعتقد بعض العلماء و المفكرين منذ القدم أن العولمة كانت بمثابة إتجاه التطور الإنساني منذ خلقه، و أن التأطير الإقتصادي الوطني ما هو إلا هامش ضيق في التاريخ الإقتصادي و السياسي للإنسانية جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة.<sup>1</sup>

### ثانيا-التطور التاريخي للعولمة

إن للعولمة تاريخا ضاربا في القدم، و لكن لم يحظ مفهومها بالذيع و الإنتشار و الإزدهار إلا في السنوات الأخيرة، و يمكن القول بأن الوضع الدولي السائد قبل هذه الحقبة، قد جعل توجهات بعينها تتنامى و تتصاعد، أثناء الحرب الباردة بين القطبين الأعظم، و لما كانت نهاية الصراع قد حسمت لصالح حلف الناتو، و بالتالي انهيار حلف وارسو لأسباب موضوعية و من أهمها الثورة العلمية و التكنولوجية التي وصلت إليها الدول الغربية<sup>2</sup> ، و ما صاحبه من انتهاء مفهوم الثنائية القطبية، و يمكن أن نعتبر العولمة حسب الباحث (مقدم عبيرات) بأنها نتاج مراحل من الزمن تطور فيها مفهوم العولمة و انتشر عبر أفراد المجتمع الدولي، و هو ما يؤكد لنا أن للعولمة تاريخا قديما، و لقد أصبح مفهوم العولمة أحد المفاهيم الأساسية لتحليل المعالم الرئيسية لها، و التي تتمثل في الجانب الإقتصادي و السياسي، و الجانب الثقافي و الإجتماعي، و لعل ما جعل العولمة تغرس آثارها في هذه الفترة التاريخية التي يمر بها العالم، هو انتشار و تعميق مفاهيم و آثار الثورة التقنية و التكنولوجية من جهة ، و من جهة أخرى التطورات الكبرى، التي حدثت في مجال الإتصال، و التي أحدثت توسع في العالم من خلال تطورات الأقمار الصناعية و الحواسيب الإلكترونية و بروز شبكة الأنترنت، بكل ما تحمله من مزايا للإنسان، و ما يقدمه له كوسيلة إتصال، عبر كامل أنحاء العالم، و نشر مفاهيم جديدة تشمل كافة مجالات الحياة مستخدما لذلك القوة العسكرية و الثورة التقنية.<sup>3</sup>

اختلفت آراء الباحثين<sup>4</sup> بشأن تحقيب العولمة، مثلما هو الحال في اختلافهم من ناحية تعريفها، و في هذا الصدد يمكن تقسيم اتجاهات الباحثين في تحقيب العولمة إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** يميل أصحاب هذا المحور إلى الإعتماد على الناحية التاريخية و متابعة الإنسان حينما كان عبدا للطبيعة، يعيش على ما تجود به من ثمار و نبات، و من ثم انتقاله إلى مرحلة الصيد و القنص، و من ثم الزراعة و بعدها الصناعة، و توجت هذه المراحل بالمعرفة العلمية و

1-علاء الدين ناظوريه، العولمة و أثرها في العالم الثالث (التحدي و الإستجابة)، المرجع السابق، ص 11.

2-أشرف غالب أبوصالحة، تأثير العولمة على الوطن العربي (1991-2011)، المرجع السابق، ص ص: 44-45.

3-ميمونة مناصرة، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة (من منظور أساتذة جامعة بسكرة)، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 63.

4-مقدم عبيرات (جامعة الأغواط)، عبد المجيد قدي (جامعة الجزائر)، محاضرات : العولمة و تأثيرها على الإقتصاد العربي، ص3.

التنظيمية، التي قللت من أهمية الموارد الطبيعية، و حولت الإقتصاد العيني إلى إقتصاد رمزي، و في هذه المرحلة بؤادر العولمة.

**المحور الثاني:** يعتمد فيه أصحاب هذا الإتجاه على رأي ( رولاند روبرتسون)، و الذي صاغ من خلال نموذج تطور العولمة، و قسمه إلى خمسة مراحل، و هي:

**1-المرحلة الجنينية:** و استمرت هذه المرحلة في أوروبا من بدايات القرن الخامس عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر، و تعتبر هذه الفترة مرحلة نمو المجتمعات القومية، و اتساع مجال الكنيسة الكاثوليكية، كما تعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية، و سادت نظرية مركزية العالم، و بدأت الجغرافيا الحديثة بالإتساع، و انتشر التقويم الغريغوري.<sup>1</sup>

**2-مرحلة النشوء:** و التي سادت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر إلى سبعينات القرن التاسع عشر، و شهدت هذه المرحلة تحولا حادا في فكرة الوحدة المتجانسة، و ازدادت بشكل ملحوظ في الإتفاقات الدولية، و ظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات و الإتصالات بين الدول.<sup>2</sup>

**3-مرحلة الإنطلاق:** و التي استمرت من سبعينات القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين<sup>3</sup>، و بداية للمرحلة الثالثة و استمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، و فيها ظهرت مفاهيم كونية، مثل "خط التطور الصحيح" و "المجتمع القومي المقبول"، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، و تم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، و بدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية "حقوق الإنسان"<sup>4</sup> و محاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد و سرعة الأشكال الكونية بالإتصال، و نشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى و عصابة الأمم.

**4-مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:**<sup>5</sup> و امتدت هذه المرحلة من منتصف عشرينيات القرن العشرين إلى غاية الستينيات من نفس القرن، حيث أهم ما سيطر على هذه المرحلة من أحداث هو الحروب الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة السائدة، و إنشاء عصابة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة.

1-يشير مصطلح "التقويم الغريغوري" إلى "التقويم الميلادي" ذاته الذي يستخدم على نطاق واسع في معظم دول العالم. و قد تم اعتماده بالقرن 16، من قبل البابا غريغوري ال13، الذي قرر الإستغناء عن التقويم اليولياني الذي استخدمته الكنيسة سنوات عديدة، بسبب خطأ بسيط بهذا التقويم أدى إلى عدم القدرة على تحديد تاريخ عيد الفصح بشكل دقيق. (موقع الجزيرة الوثائقية: [www.aljazeera.net/encyclopedia](http://www.aljazeera.net/encyclopedia))

2-مقدم عبريات، عبد الحميد قدي، ورقة بحث: العولمة و تأثيرها على الإقتصاد العربي، المرجع السابق، ص3.

3-أشرف غالب أبوصالح، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، المرجع السابق، ص: 45-46.

4-لعساس آسيا، محاضرة: العولمة: في المفهوم و المظاهر و الآثار، المدرسة الوطنية للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، ص85.

5-غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، ص20

5-مرحلة عدم اليقين<sup>1</sup>: بدأت هذه المرحلة من أواخر ستينيات القرن العشرين، و هي ترصد تصاعد الوعي القومي، و بدء رحلات الفضاء التي توجت بالهبوط على القمر عام 1969م، و شيوع الأسلحة الذرية، و في هذه المرحلة ترسخ الإهتمام بالبشرية كمجتمع أنواع، و أصبح النظام الدولي أكثر سيولة، و زاد الإهتمام بمؤسسات المجتمع المدني العالمية<sup>2</sup>.

**المحور الثالث:** يرى أصحابه بأن ظهور العولمة يرتبط بانتعاش الإقتصاد الأوروبي، في نهاية خمسينيات القرن العشرين، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين الدول الأوروبية، و زاد حجم التدفق النقدي.

**المحور الرابع:** يعتمد أصحابه على ما طرحه الفيلسوف (جان شولت)<sup>3</sup> من مجموعة أحداث مهدت لظهور العولمة، و قد بدءها من عام 1866م، حين ظهرت أول خدمة دولية للتلغراف، عبر المحيطات، و من ثم استحداث توقيت غرينيش، و تلاه ظهور الراديو، و من بعده إطلاق أول قمر صناعي عام 1957م، الأمر الذي سهل عملية استخدام الوسائط المتعددة و المحمولة<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني: مفهوم العولمة

العولمة من حيث طبيعتها هي بداية التفكير في الإنتقال من الإقتصاد القومي إلى الإقتصاد الكوني، و من نظام الدولة القومية إلى نظام كوني أيضا. فهي بذلك " تؤلف كل العمليات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية بوصفها وحدة للتحكم<sup>5</sup>، بعد أن كانت هذه العمليات تنطلق أساسا من الدولة القومية باعتبارها المرجع و الإطار المقرر. و إن بدء هذه العمليات بالخروج عن الإطار القومي على إطار يتجاوزها هو الذي حتم ابتداء مفهوم العولمة أو الكونية".

1-علاء الدين ناظوريه، العولمة و أثرها في العالم الثالث (التحدي و الإستجابة)، المرجع السابق، ص 11.

2-عبد القادر تومي، العولمة (فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها)، كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، بدون طبعة، 2009، مطبعة دار هومة الجزائر، ص 15.

3-أحمد غزال، أثر العولمة على الدولة القومية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/2007، ص 19.

4-بن صغير مراد، أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 3.

5-محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، العولمة و حقوق الطفل (بين الفقه الاسلامي و القانون الوضعي-دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2017، ص: 17-18.

على ضوء تحديد المفهوم العام للعولمة، نحاول وضع تعريف لها و بيان الأسس التي تقوم عليها و هذا من خلال الفرعين التاليين كما يلي: <sup>1</sup>

### أولاً- تعريف العولمة

للعولمة عدة مفاهيم <sup>2</sup> سواء من الناحية اللغوية أو الإصطلاحية أو في نواحي أخرى و هذا ما سنوضحه فيما يلي:

### 1-العولمة من منظور لغوي

في البداية نذكر بأن العولمة مصطلح من المصطلحات التي انتشرت في السنوات الأخيرة، كمصطلح الحداثة و ما بعد الحداثة و الاستعمار و ما بعد الامبريالية، و هو مصطلح مترجم غريب عن لغتنا. <sup>3</sup>

العولمة مصدر على وزن فوعلة ، مشتق من كلمة العالم <sup>4</sup> ، كما يقال قولبة، اشتقاقا من كلمة قالب. إذن التعبير صحيح من الناحية اللغوية. و قبل أن نخوض في نشأة هذه الظاهرة و خصائصها و انعكاساتها، علينا أن نعرف معناها من أجل الحكم عليها إيجابا أو سلبا. فكما يقول علماء المنطق: "الحكم على الشيء فرع من تصوره".

ليس هناك تعريف جامع و مانع للعولمة و هو مصطلح غامض في أذهان الكثير، و يرجع سبب ذلك أنها مصطلحا لغويا قاموسا جامدا يسهل تفسيرها بشرح المدلولات اللغوية المتصلة، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الإتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة.

هناك اختلاف كبير <sup>5</sup> بين المفكرين و خاصة العرب في تعريفهم لظاهرة العولمة.

1-مقدم عبيرات ، عبد المجيد قدي ،ورقة بحث : العولمة و تأثيرها على الإقتصاد العربي،المرجع السابق، ص3.

2-أشرف غالب أبوصالح، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، المرجع السابق، ص:45-46.

3-لعساس آسيا،محاضرة : العولمة: في المفهوم و المظاهر و الآثار، المرجع السابق، ص85.

4-غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، المرجع السابق، ص20

5-تتراوح المواقف العربية تجاه العولمة بين أولئك الراضين الذين يدقون ناقوس الخطر و ما يتضمنه ذلك من محاولات الانكفاء الذاتي، و بين لتوفيقيين الذين يتطلعون إلى (التواصل الثقافي)، و ليس من شك في أن الثقافة العربية تتعرض لخطر كبير بفعل ظاهرة العولمة، إذ تمثل العولمة الثقافية أخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية، و هذه الخطوة لا تتأتى من الهيمنة الثقافية التي تنطوي عليها العولمة فحسب، و إنما من الآليات و الأدوات التي تستخدم لفرضها. فالعولمة ظاهرة تلغي الدولة و الوطن و الأمة، و تسهم في القضاء على الهوية القومية و الوطنية.

منهم من يتبنى موقف المؤيد<sup>1</sup>، و منهم ما هو معارض لها<sup>2</sup>.  
ظهر المصطلح أولاً في اللغة الإنجليزية بنفس المعنى الذي يعرف به اليوم Globalization<sup>3</sup> و من ثم دخل القواميس الأخرى، و الكلمة مشتقة بدورها من كلمة Globe بمعنى الكرة الأرضية أو الكوكب الذي نعيش فيه. إذا فهي مصطلح يعني جعل العالم واحداً، موجهاً توجيهها واحداً في إطار حضارة واحدة، و لذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبية.<sup>4</sup>

كما تتفق أقدم المعاجم العربية بشأن إرجاع الكلمة إلى أصولها الأولى و هي كلمة (العالم) التي اشتقت منها مصطلح (العولمة<sup>5</sup>)، فيحدد ابن منظور في لسان العرب كلمة (العالم) بأنها تعني: "العالمون: أصناف الخلق، و العالم: الخلق كله، وقيل هو ما احتواه بطن الفلك، و قيل: جمع العالم الخلق العوالم، وفي التنزيل: الحمد لله رب العالمين، و معنى العالمين كل ما خلق الله<sup>6</sup>، و هو جمع عالم، و جاء في معجم منجد الطلاب: "العالم: الخلق كله، و الجمع عوالم و عالمون و علائم"، كما ورد في معجم المصطلحات الفلسفية: "عالم Woride monde"، و يجمع العالم على عوالم، و يمكن أن نشق منه فعل

- 1- من أصحاب هذا الإتجاه (جيمس هيلمز) رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي و (فرانسيس فوكوياما) صاحب كتاب نهاية التاريخ و الانسان الاخير، و (صموئيل هينجتون) صاحب كتاب صدام الحضارات.
- 2- من رواد هذا الإتجاه (نيسلسون اروجودي سوزا) و (اوليفية دولفوس) و (وليام لانجر) و (جلينر) و (ميرشهايمر) من دعاة القومية المتصددين للليبرالية الجديدة، و من المفكرين العرب أيضاً أمثال اسماعيل صبري، و سمير أمين و جلال أمين و السيد يسين و غيرهم، و يرى هؤلاء أن العولمة هي تمكن انتصار نمط معين من السيطرة على وسائل الإنتاج و نفي لوجود الطرف الآخر و هي تمثيل لارادة الهيمنة.
- 3- معنى كلمة Globalization باللغة الإنجليزية، فهو يعني التقييم و توسيع دائرته ليعم على الكل. بمعنى أن الدعوة إلى العولمة إذا صدرت من بلد معين فإنها تعني تقييم هذا النمط ليشمل الجميع، و من هنا مستنتج بأن العولمة من خلال هذا المعنى بأنها مربوطة بالنموذج الأمريكي و تصديره للعالم أجمع حيث أن الولايات المتحدة هي التي طرحت هذه الفكرة (العولمة) و عممتها و ابتدأت في الأسواق المالية و الإقتصادية و هذا يعني أنها أيولوجيا (منهج فكري جديد) (نظام عقلي جديد). (علاء الدين ناظوريه، المرجع السابق، ص10).
- 4- عبد الخليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2010، دط، ص 93.
- 5- يستخدم بعض الكتاب مصطلح العولمة مرادفاً لمصطلح النظام العالمي الجديد (New World Order) و كان الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) أول من استخدم المصطلح الأخير (النظام العالمي الجديد) في خطاب وجهه للأمم الأمريكية بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج العربي بعد أسبوع من نشوب الأزمة في أغسطس 1990، ففي معرض حديثه عن هذا القرار، تحدث عن فكرة عصر جديد و حقبة للحرية و زمن للسلام لكل الشعوب، و بعد أقل من شهر، دعا إلى إقامة (نظام عالمي جديد) يكون متحرراً من الإرهاب و أكثر أمناً في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم أن تنعم بالرخاء و تعيش في تناغم.
- 6- ويطلق أيضاً العالمين على كل الأمم والشعوب، ويقصد بالعالمين: الناس أجمعين، ومعنى العالمين هنا يكون حسب السياق، فعندما نقول: الحمد لله رب العالمين { يعني رب الخلق أجمعين، أي رب الملائكة والجن والإنس والسماوات والأرض والجميع (القرآن الكريم).

(عولم) **mondialiser** أو **universaliser**<sup>1</sup>، أما في اللغة العربية فقد شاع استعمال كلمة "عولمة" و أصبحت متداولة كثيرا في ميدان العلوم الإجتماعية كترجمة للمصطلح الإنجليزي "Globalisation" هي جعل الشيء على مستوى عالمي.<sup>2</sup>

في العالم العربي فإن تداول مصطلح "العولمة" بدأ بعد سنوات قليلة من تداوله في الأوساط الغربية و في وقت مازال يدور حوله جدل واسع على مستوى العالم.<sup>3</sup>

كما جاء أيضا في القواميس العربية الجديدة<sup>4</sup>: "عالم: الخلق كله، أو "عالم: الكرة الأرضية"، كما نصت معاجم تصريف الأفعال على إيراد فعل "(عولم) على صيغة (فوعل)، اشتقاقا من الفعل الثلاثي (ع ل م)"، و يقابل هذا المصطلح مجموعة من المصطلحات الأخرى كالكوننة المشتقة من كلمة كون أي العالم، و الكوكبة المشتقة من كلمة كوكب، و التي تشير إلى الأرض التي نعيش عليها، غير ان كلمة عولمة هي الأكثر استعمالا و انتشارا.<sup>5</sup>

أما المصطلح الفرنسي "Mondialisation"<sup>6</sup> و هي كلمة مشتقة من اللفظ "عالم" ، و تعني أن الأفراد و الشعوب قد اتحدت و انتقلت إلى المستوى العالمي<sup>7</sup> في جميع الأمور السياسية و الإقتصادية و خاصة الثقافية ، و لذلك يمكن أن نعرف العولمة في المستوى اللغوي على أنها "إعطاء الشيء الصفة العالمية من حيث النطاق و التطبيق".

كما يذهب بعض الفقه إلى أن مصطلح العولمة طرح أول مرة في التداول السياسي من قبل الكاتبين الأمريكيين<sup>8</sup> (ماك لولهان و كينتين فيور) في كتابهما (الحرب و السلام في القرية الكونية). و لم يدخل هذا المصطلح الى القواميس السياسية و الإقتصادية الا في التسعينات من القرن العشرين، و سبق ظهور هذا المصطلح حدثان هامان كان لهما أبرز الأثر في حركة العلاقات الدولية و اتجاهاتها:

أولهما-سقوط المعسكر الشرقي الذي اتخذ من سقوط جدار برلين شعارا له عام 1989.

1-علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 13.

2- محمد عبد الرحمن البناء، المرجع السابق، ص ص:17-18.

3-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 87.

4-صالح حسين الرقب، العولمة نشأتها-وسائلها-أهدافها و آثارها، ط1، 2015، د د ن، ص ص:5-6.

5-طلال و سام أحمد الكري، العولمة و أثرها في المستقبل التعليمي للغة العربية و هويتها، جامعة سامراء (العراق)، ص 43.

6-mondialisation : \*le fait de devenir mondial, \* Phénomène d'ouverture des économies nationales sur un marché mondial, entraînant une interdépendance croissante des pays.

7-أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، العولمة الإقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة و الإقتصاد، 86، 2011، ص 65.

8- رودريك إيليا أبي خليل، المرجع السابق، ص 21.

ثانيهما-حرب الخليج الثانية عام 1991، و هي حرب شبه عالمية لكن من طرف واحد و دون تكافؤ القوى، و انتهت هذه الحرب بانتصار أمريكي غربي أضيف الى النصر التاريخي على المعسكر الشرقي.

هذان الحدثان أتاحا لأمريكا نوع من التسيّد على العالم مستغلة تقدمها التقني و الاقتصادي و قوتها العسكرية في تكريس هذا التسيّد، و في ظل هذا الظرف التاريخي ظهرت العديد من المصطلحات الجديدة مثل النظام العالمي الجديد و العولمة.<sup>1</sup>

### 2-العولمة من منظور اصطلاحي

في الحقيقة لا يوجد إتفاق حول تعريف العولمة، و على العكس يوجد إنقسام بين المفكرين نظرا لوجود اتجاهين متعارضين حول موقفهم من العولمة ذاتها كظاهرة: الإتجاه الأول: يتبنى موقف المؤيد لهذه الظاهرة و يعدها حتمية و لا بد التسليم بها. الإتجاه الثاني: و هو معارض لها لأنه يعدها اختراقا ثقافيا و إقصاء للخصوصية و القومية و احتواء للعالم.

إزاء هذا الإنقسام في التعبير عن مفهوم العولمة الذي هو انعكاس للوضع المرتبك المعبر عن آراء غير مستقلة كرد فعل من تجمعات إنسانية بين نامية و متقدمة في ظل نظام دولي يتسم بعدم التكافؤ و تعاضم الهوة بين هذه الأطراف و لا سيما في مجال المعرفة و التطور التكنولوجي هذه التجمعات الإنسانية ظهرت بصورة تكتلات دولية و إقليمية مثل الإتحاد الأوروبي و التكتلات الإقتصادية في الوطن العربي و دول أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا.

قد أدى ذلك إلى عد العولمة ظاهرة تاريخية موضوعية تفرضها معطيات الواقع الدولي و التداعيات الدولية<sup>2</sup>، و يفترض إجراء مفاوضات بين هذه التجمعات الإقليمية من اجل إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية (التجارية و المالية و النقدية) مع الأخذ بالاهتمام وجود عدة معطيات منها عدم التكافؤ في الفرص من حيث القدرة التنافسية و الفجوة التكنولوجية، إضافة إلى عدم استقرار الأوضاع للتجمعات الإقليمية للدول النامية.

قد شاع استخدام مفهوم العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين بعد تفكك الإتحاد السوفييتي السابق و انهيار الكتلة الشيوعية ، و لقد كتب الكثير من الكتاب عن العولمة و خاصة بعد تبني ملتقى دافوس<sup>3</sup> عام 1993 ، و عرضوا لها مفاهيم و تعاريف عديدة نقدم بعضها:

أ-الإتجاهات الرئيسية السائدة بصدد تعريف العولمة

أ-1-العولمة كتكتيك للتفاعلات الدولية : و فقا لهذا الإتجاه فإن العولمة تعنى بالتدويل، أي تدويل العلاقات و التفاعلات الاجتماعية بحيث لا تعد مقصورة فقط على المستوى المحلي و إنما تنسحب

1-علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص13

2-شريف بوقصبة، إنعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية عل التسيير الاستراتيجي في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة بسكرة، ص4.

3-ملتقى في دافوس السويسرية يجتمع فيه رؤساء الشركات و خبراء المالية و غيرهم من خبراء العولمة يتباحثون مختلف الشؤون الإقتصادية مكانا لاتخاذ القرارات

إلى ما وراء الحدود الإقليمية فتصبح تفاعلات دولية، و من ثم فالعولمة تشير إلى النمو المتزايد للتفاعلات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.<sup>1</sup>

أ-2-العولمة كتراجع لأثر العامل الجغرافي: يرى البعض أن "العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على الترتيبات (النظم) الاجتماعية و الثقافية، و ما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع".

كما عرفها البعض بأنها تعني ببساطة "عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها -على نحو متزايد- انعكاسات على شعوب و مجتمعات نائية عنها".

أ-3-العولمة بمعنى اللا-إقليمية: يرى البعض أن العولمة تعني القضاء على مفهوم الإقليمية Deterritorialization ، أو بعبارة أخرى فإن العولمة تستهدف التمكين لما يسمى ما فوق الإقليمية Supraterritoriality.

من هذا المنطلق يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها تمثل عملية إعادة تصوير لخريطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسماً إلى أقاليم متميزة تفصل بينها حدود إقليمية.

يندرج تحت هذا الإتجاه تعريف العولمة على أنها "عملية (أو مجموعة من العمليات) التي

تنطوي على تحولات عميقة بصدد التنظيم المكاني للعلاقات و المعاملات الاجتماعية عبر العالم".

أ-4-العولمة بمعنى انضغاط الزمان و المكان: فيرى البعض أن العولمة هي انضغاط الزمان و المكان على مستوى العالم و تكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط". فهي تعني تراجع أثر الفواصل المكانية (المسافات) أو الزمنية (فروق الوقت) على التعامل الدولي.

فلا ينظر الى العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى، تقوم على تزايد درجة

الاعتماد المتبادل فيما بين الدول، و إنما هي تتمثل - في المقام الأول- في ذلك التحول الهائل الذي طرأ على مفهومي الزمان و المكان في عالمنا المعاصر.<sup>2</sup>

أ-5-العولمة بمعنى عملية التوحيد الكوني: يرى أنصار هذا الإتجاه النظر إلى العالم (الكرة

الأرضية أو كوكب الأرض) Globe أو الكون Universe كوحدة واحدة. و من ثم فالعولمة من وجهة نظر هؤلاء هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية Universalization.

لكن على الرغم من ذلك فهم يختلفون فيما بينهم حول تصوراتهم بشأن فكرة التوحيد

Unification ذاتها، إذ يذهب بعض المغالين إلى تبني التصور القائل بأن العولمة هي "مجموعة

العمليات التي يتم من خلالها تجميع شعوب العالم المختلفة في مجتمع كوني عالمي واحد".

1-محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، المرجع السابق، ص19.

2-ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص13.

أ-6-العولمة بمعنى التحرير: يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تتمثل في الاتجاه أو النزوع نحو الليبرالية Liberalization، بمعنى التحرير و إزالة القيود و المعوقات التي تفرضها الحكومات على كافة الأنشطة و التحركات السياسية و الاقتصادية.<sup>1</sup>

يمكننا أن نتمثل مظاهر العولمة- وفقا لهذا الإتجاه- في الإنتشار السريع لعمليات التحول الديمقراطي سياسيا، و عمليات التحول إلى آليات السوق و تحرير التجارة و إزالة العوائق على المبادلات التجارية و على تحركات الأفراد و رؤوس الأموال.

أ-7-العولمة بمعنى الاستعمار او الهيمنة : و يمثل هذا الإتجاه وجهة النظر السائدة في دول الجنوب تجاه ظاهرة العولمة. و يرى أن العولمة تمثل ما اصطلاحنا على تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار. ووفقا لهذا التعريف تعد العولمة صورة من صور الامبريالية الحديثة.

أ-8-العولمة بمعنى التغريب او الأمركة : تذهب بعض التعاريف التي قدمت لمفهوم العولمة الى اعتبارها محاولة للتغريب Westernization او للأمركة Americanization. فتري أن "العولمة هي عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الإجتماعية للحدث من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى و على حق الشعوب في تقرير مصائرهما، و حقها في المشاركة في هذه العملية.

قد ارتبطت العولمة بالمشروع السياسي الأمريكي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، و قد عبر R.Keohane عن ذلك بقوله: "إن الهيمنة (و يقصد الهيمنة الأمريكية) تخلق الاستقرار بواسطة إحترام مجموعة قواعد اللعب".<sup>2</sup>

وفقا لذلك عرف البعض العولمة فقال: "أن العولمة التي يجري الحديث عنها الآن، هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة و الفكر، و هي تشير الى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه (هو الولايات المتحدة الأمريكية) على بلدان العالم أجمع.

أخيرا فان عدم الاتفاق بين الباحثين و المفكرين حول أصل نشأة العولمة و تعريفها، يرجع لاختلاف زوايا النظر اليها.

ب-تعريف العولمة عند بعض المفكرين

ب-1-العولمة في الخطاب العربي

\*و قد أعطى الفقه الإسلامي تعريفا للعولمة: "بأنها تعني في شكلها و مظاهرها سهولة الإنتقال في السلع و الأفكار و رفع الحواجز بين الشعوب و الأمم، بحيث أصبح العالم أشبه ما يكون بقرية كونية

1-محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، المرجع السابق،ص:20-21.

2-ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 15.

صغيرة، و ذلك نتيجة التقدم التكنولوجي المعاصر، و ما تم ابتكاره من صيغ للتعامل الدولي منها التكتلات الإقليمية الدولية و منظمة التجارة العالمية و الشركات العابرة للقارات".<sup>1</sup>

تصدى لتعريف العولمة عدد من المفكرين العرب من بينهم:

\* عرفها (جلال أمين) بأنها: الذي يعتقد أن ظاهرة العولمة ليست حديثة، وإن شاع استخدامها كمصطلح في السنوات الأخيرة، و خاصة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، وإنما هي ظاهرة قديمة تعتمد عناصرها الأساسية على: "ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع و الخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات و الأفكار أو في تأثر أمة بقيم و عادات غيرها من الأمم".<sup>2</sup>

\* عرفها (صادق العظيم) بأنها تعني: "وصول الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج"، و هذا يعني في رأيه رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمو، أي نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى الأطراف بعدما كانت محصورة كلياً في مجتمعات المركز و دوله.<sup>3</sup>

\* أما (برهان غليون):<sup>4</sup> فيعرف العولمة بأنها: "هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية و التقنية و الإقتصادية معا من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعا نحو التوحيد"، و هو بذلك يجعل العولمة في قمة هرم أضلعه الثلاثة هي المعلوماتية، التقنية، الإقتصاد. و بعبارة أخرى معتبرا إياها ثمرة من ثمرات التطور الحاصل على المستوى الإقتصادي و العلمي.

\* أما (محمد عابد الجابري): فيقدم لنا تعريفين اثنين للعولمة هما: معناها اللغوي: "تعني تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله"، و معناها الإصطلاحي تعني: "نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الإقتصاد، العولمة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال و

1- محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، المرجع السابق، ص: 22-23.

2- جلال أمين، العولمة، دار الشروق، ط2009، 1، د دن، القاهرة، مصر، ، ص 15.

3- سامي حصيد، عولمة حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2018/2019، ص 20.

4- برهان غليون، العولمة و أثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى إجتماع خبراء اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، حول "تأثير العولمة على الوضع الإجتماعي في المنطقة العربية"، بيروت، لبنان، 2005، ص 3.

التسويق و المبادلات و الاتصال... إلخ"، كما تشمل أيضا المجال السياسي-منظور إليه من الزاوية الجغرافية.<sup>1</sup>

### ب-2-العولمة في الخطاب الغربي

لقد حفلت العديد من الأدبيات الأجنبية بمفاهيم بارزة للعولمة، على اعتبار أن مصطلح العولمة شاع استعماله لأول مرة في الغرب، لذلك نجد أن الخطاب الغربي في معظمه يعكس، أو بالأحرى، يعبر عن إيديولوجيا النظام الرأسمالي، وتعريفها نخبة من مفكري الغرب، كما يلي:

\* أول من أطلق اسم العولمة على هذه الظاهرة هو عالم الاجتماع الكندي ( ماك ليهان ) عام 1962 في كتابه "مجرة قوتنبرغ" أين طرح لأول مرة فكرة تحول العالم إلى قرية صغيرة، معتبرا العولمة مرحلة متقدمة من تطور التواصل الإنساني، حيث كانت المرحلة الشفوية هي بداية التواصل، تلتها مرحلة الكتابة، ثم مرحلة الطباعة (من سنة 1500م إلى سنة 1900م) و أخيرا عصر وسائل الإعلام الإلكترونية (من سنة 1900 إلى الوقت الحالي).<sup>2</sup>

\* عرفها الباحث الإجتماعي (أنطونيو جينز): بأنها مرحلة جديدة من مراحل بروز و تطور الحداثة، تكثف فيها العلاقات الإجتماعية على الصعيد العالمي حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل و الخارج. أي يتم فيها ربط المحلي و العالمي بروابط اقتصادية و سياسية و إجتماعية. يعني أن العولمة هي رسالة العالم و تتم السيطرة عليه في ظل عالمية و مركزه، و سيادة نظام العالم الواحد، و بذلك تنهاوى الدول القومية و تضعف فكرة السيادة الوطنية و سيطرة الثقافة العالمية.<sup>3</sup>

**3-التعريف القانوني للعولمة:** لم يضع علماء القانون تعريفا محددًا للعولمة القانونية أو عولمة القانون، و لكن يمكن إستنتاج تعريف لها بالإعتماد على المدلولات الإقتصادية و السياسية و الثقافية للعولمة، بحيث يمكننا أن نعرفها بأنها: عملية توحيد القوانين و جعلها عالمية الطابع، تشريعا و تنفيذا و تطبيقا (قضائيا).

1- عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص: 21.

2- سامي حصيد، المرجع السابق، ص 21.

3-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 88.

خاصة ما تعلق منها بالقوانين الناظمة لمسائل التجارة و حقوق الإنسان و تدفق الأموال و غيرها، و هذا بعدما تم دسترة جل النظم السياسية و ما يعيننا هنا أساسا، هو العولمة القانونية في مجال حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

فهي سعي لتوحيد الأحكام القانونية على الساحة الدولية، فإذا كان الفكر القانوني التقليدي يرى في التشريع مقتضى من مقتضيات السيادة و أحد أهم مظاهرها، فإن العولمة القانونية فرضت قوانين عابرة للحدود، تسمو على التشريعات الوطنية.<sup>2</sup> كما يؤكد الفقهاء أن المنظومة القانونية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان قد أنشأت مجموعة من القواعد القانونية لكل الشعوب، ما عكس طلبا أخلاقيا لمعاملة مشتركة عالمية للأفراد، و بهذا يسعى لزيادة وحدة العالم، و إرساء عولمة قانونية. يطرح البعض في هذا المقام مسألة عالمية حقوق الإنسان و عولمتها، فيقبل الأولى و يرفض الثانية، معتمدا على الاختلاف في المفهوم بين العالمية و العولمة، حسبه، تقتضي إخضاع العالم لنمط محدد من العلاقات الدولية وفق تصور منضبط، بينما تتطوي العالمية على التفاعل بين الدول و الشعوب في سياق تكاملي و تفاعل حر، كما أن العولمة تقوم على الفرض و الإملاء، أما العالمية فتؤسس على التعاون في مختلف المجالات التي تهتم العالم، على كافة المستويات.<sup>3</sup> و الآن نقدم التعريف الذي أرى أنه يعبر عن المعنى الحقيقي لظاهرة العولمة:

#### 4-تعريف جامع لظاهرة العولمة

العولمة هي عملية مداراة إرادية و غاية تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيا الإتصال و المواصلات، و زيادة كثافة التفاعلات الدولية، و درجة الإعتماد الدولي المتبادل، و صورة التوزيع العالمي الراهن للقوة في تحقيق الهيمنة العالمية، و ذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المعيشية على بقية مناطق العالم تحقيقا لمصالح تلك القوى المسيطرة. من خلال منظومة متكاملة من الأساليب و الأدوات أو الوسائل المتنوعة و المتساندة المهيمنة لتحقيق تلك الهيمنة.<sup>4</sup>

1-سامي حصيد، المرجع السابق، ص 21.

2-المكي دراجي، الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان، مجلة المفكر، 9، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 363.  
3-KONATE Woyo, "Universalité des droits de l'homme et mondialisation", (Thèse de doctorat d'Etat Philosophie, Université Montpellier III-Paul Valéry-Arts et Lettres, Langues et Sciences Humaines et sociales, Soutenue le 18 juin 2011), p33.

4-عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها (رؤية تحليلية إضافية)، 2006، المكتب الجامعي الحديث، جامعة أم القرى، ص 146.

### ثانيا: الفرق بين العولمة و مصطلحات أخرى

يخلط الكثير بين ظاهرة العولمة و مصطلحات أخرى قد يصلح البعض منها كأوصاف لها، و أخرى تختلف عنها تماما و ذلك ما فضلنا التطرق له بشيء من التفصيل، و من هذه المصطلحات العالمية، الأمركة، الكوكبة، الأممية و في الأخير نوضح علاقة العولمة بالنظام الرأسمالي.

### 1-العولمة و العالمية

إن التقارب اللفظي بين "العولمة" و "العالمية" يرجع إلى جذرها اللغوي المشترك الذي يتمثل في كلمة عالم، فضلا عن الترابط الوثيق بينهما منهجيا و معرفيا و دلاليا، فمعظم الأحيان يستخدم هذين المفهومين كمترادفين، لهذا لا بد من توضيح الفرق بين المفهومين على أساس مضمونهما، و تتمثل أهم الاختلاف في:<sup>1</sup>

-إن العالمية Universalisme لا تعني العولمة Mondialisation، فالأولى قيمة و الثانية مسار تاريخي موضوعي، "العالمية تعبر عن القانون المشترك لكل البشر، أي هي العام في كل خاص، فلا عالمية دون خصوصية، و بلا أرض و تقاليد و ثقافة نسبية، فكما أن الخصوصية لا تكسب معناها إلا من خلال العالمية فإن هذه الأخيرة لا تتجسد إلا في نهاية خاصة"، أما العولمة فهي تمثل مسارا و اتجاها و ليس وضعية جامدة محددة، لأنها تنطلق من مبدأ أن الدول تعرف مستويات مختلفة من التطور و الإندماج في مجتمع و اقتصاد عالميين، فهي تنطوي على مجموعة من الممارسات و الأنشطة العائلية التي تتم بوعي و إرادة القائمين بها و التي تستهدف تحقيق غايات محددة باستخدام وسائل و أساليب و أدوات معينة، فالعالمية هي حالة يشتمل العالم فيها على شبكات من الإعتماد المتبادل تمتد على مسافات تشمل عددا من القارات، و قد تتصل هذه الشبكات من خلال تدفق تأثيرات رأس المال و البضائع، و المعلومات و الأفكار و الناس و القوة، و كذلك المواد ذات العلاقة البيئية و الحيوية كالمطر الحامضي و الجراثيم، كما تشير العولمة و عكسها إلى زيادة العالمية أو تراجعها.<sup>2</sup>

### 2-العولمة و الأممية

للتمييز بين العولمة و الأممية<sup>3</sup> نجد أن هذه الأخيرة هي النزعة العالمية التي تتخطى حدود النزعة القومية، و هو مفهوم مقصود يراد منه تكسير الأطر القومية، خدمة للجهة المستفيدة من الفكرة الأممية، في حين نجد العولمة و إن كانت تتخطى حدود الدولة القومية لكنها لا تمثل إيديولوجية دولة معينة، و إنما هي انعكاسات لمجموعة متغيرات سياسية و اقتصادية و تقنية.

1-عبد الله أبو بكر أحمد النيجيري، الأدب المقارن بين العالمية والعولمة، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد باكستان، 2021، ص 344.

2-عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص:12..14.

3-باسم علي خريسان، العولمة و التحدي الثقافي، دار الفكر العربي للطباعة و النشر، 2001، دط، د ب ن، ص 25.

### 3-العولمة و الأمركة

يقصد بالأمركة سيطرة الرأسمالية الغربية و على رأسها الوم أ على شؤون العالم في عدة مجالات منها الإقتصاد عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم و م أ و البلدان الغربية بمعية هذه الشركات العالمية بالسيطرة على الإقتصاد العالمي، فضلا عن دور كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين و منظمة التجارة العالمية. و عن طريق الثقافة حيث يتم تثبيت و نشر القيم الثقافية الأمريكية، من خلال هيمنة الشركات الإعلامية على التسويق العالمي باعتباره نموذجا متطورا. أما في السياسة و الإجماع فتتم عن طريق نشر الديمقراطية الغربية و بالأحرى الأمريكية، و تبني مؤسساتها مع نشر وجهة نظرها حول حقوق الإنسان، بما يعنيه ذلك من نقل السلطات السياسية من حكومات هذه الدول إلى المؤسسات المالية الصناعية و التجارية و أصحاب الأموال.<sup>1</sup>

### 4-العولمة و الكوكبة

يعد المفكر العربي إسماعيل صبري عبد الله أول من أطلق تسمية الكوكبة على ظاهرة العولمة، انطلاقا من الترجمة الصحيحة للإسم الإنجليزي للظاهرة Globalisation و المشتق من Globe و الذي يعني الكوكب، كما أن هذا اللفظ ليس له ما يقابله في اللغة العربية. و قد وجد في المعاجم فعل كوكب بمعنى جمع أحجارا و وضعها مع بعضها في شكل غير محدد. و المقصود بالكوكبة هو التداخل بين أمور الإقتصاد و السياسة و الثقافة و السلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى دولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية. لكن البعض يرى أن مصطلح العولمة أكثر دقة في التعبير عن الظاهرة، مدفوعين بعدة أسباب منها الإنتشار الواسع لهذا المصطلح أكاديميا و عمليا في البلدان العربية و غيرها، كما أن الإعتماد على ترجمة مصطلح العولمة بدلالة المصطلح الإنجليزي الذي يعني كوكب، لا يتفق مع روح هذه الظاهرة التي يتعلق جوهرها بمحاولة إخضاع البشر لنمط حياة واحد و هذا السبب جعل استخدام هذا المصطلح محدودا.<sup>2</sup>

### 5-العولمة و النظام الرأسمالي

يربط الكثير من المفكرين بين ظاهرة العولمة و النظام الرأسمالي في حين يعترض البعض على هذه الفكرة، فإن الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعاد الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج الرأسمالي الإنتاجي و قوى الإنتاج الرأسمالية أيضا، و نشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و

<sup>1</sup>-ثامر الخزرجي/ياسر علي المشهداني، العولمة و فجوة المن في الوطن العربي، دار المجدلاوي، عمان، الاردن، ط1، 2004، ص ص:28-29.

<sup>2</sup>-شاير نجاة، العولمة و تأثيرها على حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق وهران، 2009/2008، ص7.

دوله، العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط و مظاهره، و ينتهي إلى صياغة تعريف عام للعولمة بكونها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة و قيادة دول المركز، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.<sup>1</sup>

ووفقا لهذا التعريف ليست العولمة سوى الممارسة الرأسمالية المهيمنة في الوقت الراهن، و ذلك يعد تجريد لها من أحد خصائصها الرئيسية المتمثلة في كونها نتاج تطور تاريخي طويل علمي و تكنولوجي و اتصالي حصل طيلة القرن العشرين. و إذا كان ذلك قد تم في ظل الرأسمالية المعاصرة باعتبارها أكثر أنماط الإنتاج تقدما في الوقت الراهن فلا يعني أنها ستظل كذلك دوما، ومنه لا نستطيع إدانة العولمة بحكم طابعها الرأسمالي، و بحكم ما تؤدي إليه في الوقت الحالي من آثار سلبية اجتماعية تظهر في زيادة الفروق بين الدول المتقدمة و المتخلفة، بل زيادة الفجوة الطبقيّة داخل نفس البلد بين من يملكون و من لا يملكون.<sup>2</sup>

### 6-العولمة و النظام الدولي

تختلف العولمة عن مصطلح النظام الدولي، و يمكن ذلك في أن مفهوم هذا النظام يقوم على وجود الدولة و طبيعة تفاعلاتها مع الدول الأخرى، و تختلف كذلك عن النظام الدولي الجديد لأنه يقوم على وجود عدة دول تخضع أو تتقاد للو م أ، أما في ظل العولمة فالخضوع يكون للشركات العالمية الكبرى و قوى العولمة الأخرى، التي تسيطر عليها و م أ و الدول الغربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني

#### عوامل ظهور العولمة و أبعادها

هناك عدة عوامل ساعدت العولمة في الظهور و تجسيدها على أرض الواقع، كما لهذه الأخيرة عدة أبعاد، و في المطلب سوف نتطرق بالتفصيل لهما كما يلي:

#### الفرع الأول: عوامل ظهور العولمة

ليست العولمة<sup>4</sup> ظاهرة جديدة و لا هي وليدة الوقت الحاضر، إنها ظاهرة نشأت مع ظهور الإمبراطوريات في القرون الماضية. ففيما مضى حاولت الإمبراطوريات مثل الإمبراطورية الرومانية و الفارسية أن تصبغ الشعوب التي تبسط نفوذها عليها بثقافتها، و تسعى لترسيخ هذه الثقافة في مختلف جوانب حياة هذه الشعوب، كما عملت هذه الإمبراطوريات على توجيه فهم هذه الشعوب و تقاليدها وفق أنماط الحياة التي تريدها، فكانت هذه الخطوة الأولى نحو العولمة.

<sup>1</sup> -عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص 27.

<sup>2</sup> -غري محمد، المرجع السابق، ص 25.

<sup>3</sup> -شاير نجاة، المرجع السابق، ص 8.

<sup>4</sup> - محمد عبد الرحمن مصطفى البنا، المرجع السابق، ص: 25

ظهور العولمة -بحسب رأي عدد من الباحثين -يرجع الى القرن الخامس عشر (عصر النهضة الأوروبية الحديثة) حيث التقدم العلمي في مجال الاتصال و التجارة، و يدل أصحاب هذا الرأي على رأيهم بان العناصر الرئيسية في فكرة العولمة تكمن في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، المتمثلة في تبادل السلع و الخدمات ، أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات و الأفكار، أو في تأثر أمة بقيم و عادات غيرها من الأمم.<sup>1</sup> و إن العولمة كظاهرة لها عدة عوامل ساعدت على ظهورها ، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

### أولاً-الهيمنة الامريكية

ان ازدياد دور امريكا و نفوذها في العالم من كافة الجوانب و منها الاقتصادية، و في اشاعة الافكار الليبرالية الحديثة عن طريق سيطرتها على المؤسسات النقدية الدولية (I.B.R.D & I.M.F) و منظمة التجارة العالمية (W.T.O) جعل الامر يبدو كأنه محاولة لأمركة العالم و ليس عولمته، و لقد استمدت أمريكا نفوذها الاقتصادي من قوتها الاقتصادية و السياسية و العسكرية و فرضت هيمنتها على مجلس الأمن، و قد استخدمت نفوذها الاقتصادي من خلال جعل الدولار يؤدي الدور الجوهري في الاحتياطي النقدي العالمي و في تمويل التجارة الدولية و الاستثمارات الدولية مستغلة بذلك الشركات متعددة الجنسية (أو العابرة للقارات) التي تمتلك أمريكا أكبر حصصها.<sup>2</sup> لذلك فان بروز الو.م. أ كقوة عظمى على قمة النظام الرأسمالي وما تمثله من قوة إقتصادية (بالإضافة الى نفوذها السياسي و العسكري على الساحة الدولية)، و لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق و يبدو هذا الإنهيار كأنه إنتصار للنموذج الرأسمالي ساعدت على بروز ظاهرة العولمة.<sup>3</sup>

### ثانياً-ازدياد نفوذ الشركات متعددة الجنسية

حيث ظهر نشاط عالمي للشركات العابرة للقارات التي تدبر أعمالها بمعزل عن سلطة الدولة و لم تعد تنتمي الى دولة معينة أو قومية أو منطقة جغرافية و ليس لها هوية او جنسية محددة و قد تم دمج العديد من الشركات الاوروبية و الامريكية و اليابانية و يتراكم لدى هذه الشركات نحو 20 تريليون دولار أي أكثر من 80% من إجمالي الناتج القومي العالمي و تسنأثر بحوالي 80% من التجارة العالمية.

### ثالثاً-هيمنة نشاط المضاربة المالية

ان النمو الرأسمالي<sup>4</sup> و تطوره أدى الى تراكم مضطرد في رأس المال الذي عبر الحدود القومية بحثا عن فرص الاستثمار الأفضل (الربحية السريعة) أو مكملًا لنشاطه، و قد قامت البنوك بتوسيع

1- محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، المرجع السابق، ص: 25-26.

2-علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 19.

3-مسعود شعنان، المرجع السابق، ص 5.

4-شاير نجاة، المرجع السابق، ص 31.

نشاطها ليتلائم، مع هذا النمو و التطور، كما إن الفوائض و المدخرات لدى هذه المصارف أصبحت فرصة كبيرة لها للإقراض و للمشاركة مع رأس المال الصناعي و التجاري. لكن سوق العولمة اليوم هو عبارة عن سوق واسعة لنشاط المضاربة المالية عن طريق المضاربة بالعملة و السندات و الأسهم دون الإكتراث بأي ظرف من الظروف الخاصة بالدول، و لكنهم يكثرثون بقواعدهم الخاصة بهم (قواعد لعبة المضاربات) و تصبح أنشطتهم هي التي تمول المدخرات و الفوائد و على أساسها تتحدد الموازنة و مستوى الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول و كذلك عجز الميزان الخارجي.

### رابعاً-التبعية

يرى الباحثون أن التبعية تعد عنصراً مهماً من عناصر العولمة الجديدة التي لا مفر منها للإرتباط بالسوق العالمية، و التي يتم من خلالها الانتقال من آلية و مؤسسات تنموية قائمة على الفكر التتموي الوطني الذي يلبي طموح دول الجنوب في الاستقلال إلى آليات رأسمالية معولمة تعد فيها التبعية عنصراً من عناصرها.<sup>1</sup>

### خامساً-الظروف الاقتصادية

ساعدت الظروف و الأوضاع الاقتصادية متمثلة بجملة من العوامل الاقتصادية على بروز ظاهرة العولمة. حيث مارست الظروف الاقتصادية في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة من نمو بطيء للطلب وركود الأجور و ارتفاع البطالة على مدى العقدين الأخيرين من القرن المنصرم نتج عنها ضغوط من جانب الشركات و العمال أثرت على السياسات الاقتصادية لهذه الدول، و دفع هذه الشركات نحو البحث عن أسواق أخرى و انفتاح أكبر على الأسواق الخارجية. و من جانب آخر فازدياد حجم العرض و انخفاض الإئتمان للسلع، كلاهما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال ( **EFFICIENCY OF CAPITAL MARGINAL** ) و هكذا تصبح عملية توسيع السوق تبررها الحاجة إلى الاستثمارات المتنامية، و هنا يأتي دور العولمة و الدعوة لها لإنقاذ النظام الرأسمالي و خدمته.<sup>2</sup>

### سادساً-التطور السريع اللامتناهي للثورة العلمية و التكنولوجية

التطور السريع اللامتناهي للثورة العلمية و التكنولوجية قلب كل الموازين و المفاهيم الاقتصادية، ففي خلال منتصف القرن المنصرم تغيرت البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي و لاسيما قطاع التجارة الخارجية إذ تغيرت بشكل جذري فزعزعت الكثير من الأفكار و الاستنتاجات التي جاء بها علماء الاقتصاد في الدول الرأسمالية، فالثورة العلمية و التكنولوجية أدت إلى زيادة هائلة في الإنتاج و سهولة في مراقبة العمال أثناء عملهم و سهولة في معرفة حالة الآلات و كذا صيانتها بطريقة جد متطورة عن طريق أجهزة الكمبيوتر، و قدرة كبيرة في توقع النتائج عن طريق إستعمال حواسيب جد متطورة، و نتج عن هذا التطور التكنولوجي الكبير في الصناعة و التجارة فائض مالي مقابل هذا النمو و الفائض في الدول الرأسمالية (المتقدمة)، كما نلاحظ معاناة الدول النامية من ارتفاع

<sup>1</sup> - محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، المرجع السابق، ص: 26-27.

<sup>2</sup> - علي يوسف شكري، المرجع السابق، ص 19.

أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة الرأسمالية و لاسيما الغذائية، بالإضافة الى أن الثورة التكنولوجية في الدول الصناعية الرأسمالية أدت إلى البحث عن بدائل من المواد الخام التي تصدرها الدول النامية، و هذا يعني ضعف الطلب عليها و هكذا أصبحت الندرة في المواد التي أكدها الاقتصاديون الرأسماليون مسألة لا يعار لها أي اهتمام الآن، كما أدت الثورة العلمية و التكنولوجية إلى خفض استخدام الكثير من المواد الخام و خاصة النفط من خلال انطلاق جهود البحث و التطوير و اكتساب مصادر بديلة للطاقة.<sup>1</sup>

سابعا- بروز نظام إنتاجي معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية من خلال إندماج الاقتصادات الوطنية لدول الجنوب بالسوق العالمية، و هذا يعني تعميقا للعولمة.

ثامنا-سيطرة دول المركز على أنماط التصنيع في الاطراف، و ذلك عبر الاحتكار التكنولوجي و الصناعي فضلا عن سيطرتها على الموارد الاقتصادية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أبعاد العولمة

لقد تبين أن للعولمة أبعاد سياسية و إقتصادية و إجتماعية و أمنية<sup>3</sup>، و هذه المجالات كثيرا ما تكون متداخلة فيما بينها، و هو ما يجعلها بطبيعة الحال معقدة، و لا يمكن بمعزل عن التطورات السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و المدنية و غيرها، فالشركات المتعددة الجنسية، قد أضحت من أهم القوى الفاعلة في توليد إتجاهات مهمة لتفعيل مجالات العولمة المختلفة، فجانبا السياسي يطرح خطابا للمعرفة السياسية، يعرض فيه وجهة نظر العولمة في التحول من التوازنات الإقتصادية العالمية، و ما تكسبه من أنشطة ثقافية و إجتماعية و أمنية في حملها على التغيير لصالح النشاط الإقتصادي، الذي تحدده أنماط التجارة العالمية، و حركة رأس المال، و السيطرة التقنية و التكنولوجية من خلال المجال الإقتصادي للعولمة.

سنتطرق في هذا الفرع<sup>4</sup> إلى التعرف على البعد الإقتصادي و البعد السياسي و الإجتماعي و التكنولوجي و البعد القانوني و الإنساني و الثقافي و الأمني مما يمكن أن يكون مساندا للتداخل بين هذه المجالات، و هو "البعد الإقتصادي" الذي يقود التغيير في الأبعاد الأخرى لصالحه، و يعتبر

<sup>1</sup> -محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، المرجع السابق، ص: 28-29.

<sup>2</sup> - مريم خليفة المبروك، المرجع السابق، ص 39.

<sup>3</sup> -علي يوسف شكري، المرجع السابق، ص: 19-20.

<sup>4</sup> - ونيسة الحمورني، أبعاد العولمة، مجلة القراءة و المعرفة، مصر، ع 143، 2013، ص 149.

الشكل الواضح للعولمة، و هذا ما يبرر تسميته بالبعد القيادي، و فيما يلي تعريف لأهم أبعاد العولمة:

### أولاً-البعد الإقتصادي "البعد القيادي"

لقد أعطى التطور الإقتصادي، الناتج عن توفر موارد هائلة عززها التقدم العلمي و التقدم التقني و التكنولوجي، للعولمة وجهها الواضح، من خلال الإندماج الشامل للإقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها البعض، و حرية التجارة الدولية، التي ستقود كافة أوجه التغيير، من خلال منظمة التجارة، التي تقضي إلى انسياب السلع و الخدمات و الأفكار و انتقال رؤوس الأموال. و تتميز العولمة الإقتصادية، كمرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، بالإننتقال التدريجي من الإقتصاد الدولي، الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاد متحمور على الذات إلى الإقتصاد العالمي القائم على أنظمة إنتاجية كونية، و هيمنة معولمة على موارد الأرض، و إدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات العالمية، بدلا من مقومات السيادة الإقتصادية الوطنية، و السيطرة المعولمة على التصنيع و التكنولوجيا. و العولمة الإقتصادية هي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد، يجمع في إطاره مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الإقتصادية، و تقوم على أساس تبادل الخدمات و السلع و المنتجات و الأسواق و رؤوس الأموال، حيث أصبحت حركة رأس المال من أهم محركات الإقتصاد العالمي، و تعاظم دور الإستثمار غير المباشر، و المعاملات في أسواق الأسهم و السندات، و التدفقات الهائلة للتجارة و التمويل و الإنتاج متمثلة في انسياب السلع دون عوائق أو حواجز، لسهولة الوصول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية، و من المظاهر الإقتصادية للعولمة زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول، و كذلك اندماج الشركات و المصارف، و هو التعبير العملي عن تركيز رأس المال.<sup>1</sup>

نتيجة لزيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي استفادت من فروق الأسعار و نسبة الضرائب، و الإتحادات الإقتصادية الدولية مثل الإتحاد الأوروبي و اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل: الو م أ- كندا-المكسيك، فتلك الإتحادات تفرض على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحتها و تؤدي إلى عولمة اقتصادات الدول النامية. و تطور التجارة الإلكترونية و بروز الخصخصة الإقتصادية هي من دواعي إليه السوق و إزالة القيود التي ما يتصف بها القطاع العام، و السماح بإعاد ظهور الإستثمار المعولم لزيادة كفاءة الإقتصاد العالمي.

1- ونيسة الحمورني، أبعاد العولمة، المرجع السابق، ص 149.

التي تعتبر أساس التغيير في سياسات الدول، وفق شروط الإنضمام إليها<sup>1</sup>، و بهذا فإن هذه المؤسسات التي تقود الإقتصاد العالمي إلى حد كبير، و تسهم إلى حد ما في الحفاظ على قيمة العملات، تساعد على دمج الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي و هذه المؤسسات هي:<sup>2</sup>

### 1-صندوق النقد الدولي:

نصت إتفاقية بريتون وودز Bretton Woods، التي أبرمت في سنة جويلية 1944، على إنشاء صندوق النقد الدولي. و أصبحت نصوصها نافذة في ديسمبر 1954. و كان الهدف من إنشاء الصندوق هو الحفاظ على قيمة العملات، و استقرار أسعار الصرف، و الإسهام في إقامة نظام المدفوعات متعددة الأطراف، بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة على النقد-الأجنبي، التي تعوق نمو التجارة الدولية و للصندوق مجموعة وظائف منها:<sup>3</sup>

أ-تقديم المعونات الفنية من خلال إرسال بعض الخبرات إلى بعض الدول.

ب-تبني سياسات تدريب متطور، من خلال إنشاء معهد للتدريب يقدم خدمات في التحليل المالي و السياسات النقدية.

ج-تحقيق التنسيق بين نشاط الصندوق و نشاط البنك الدولي لخدمة الإقتصاد العالمي.

جدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي يقع تحت سيطرة الدول الغنية المتقدمة، حيث أدت المعونات التي تقدمها، نتيجة الضرائب، إلى حدوث تضخم تعدى 200% في بعض البلدان.

### 2-البنك الدولي:

مؤسسة مالية دولية نشأت بموجب إتفاقية بريتون وودز، التي وقعت في جويلية 1944، و قد قام البنك عام 1945، و بدأ ممارسة نشاطه في 1946. و تعتبر مساعدة الدول النامية في بناء التنمية و تقديم القروض لمشروعاتها التنموية، الهدف الأساسي لإقامة هذا البنك، الذي كانت من وظائفه المهمة أيضا:<sup>4</sup>

أ-تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الإقتصاديات المختلفة.

ب-تشجيع الإستثمار الخاص لتحقيق نمو و توسيع القطاع الخاص.

ج-العمل على إنهاء المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

<sup>1</sup>-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 91.

<sup>2</sup>- ونيسة الحمورني، أبعاد العولمة، المرجع السابق، ص 150.

<sup>3</sup>-صالح صالح، إصلاح صندوق النقد الدولي و تميم دوره في مواجهة التحديات الحالية و المستقبلية، معهد العلوم الإقتصادية جامعة سطيف، ص 14-15.

<sup>4</sup>-حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، د ط 1999، ص: 128..140.

د-المساعدة على تحقيق التقدم الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة، من خلال تدفق الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول النامية.

### 3-منظمة التجارة العالمية:

نشأت عن الإتفاقية العامة للتعريفية الجمركية و التجارة عدد من الإتفاقيات الفرعية، تمثلت أولاها في تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف، وهدفها إيجاد إطار مؤسسي واحد، يشمل إتفاقية الجات. و في مراكش في 15-4-1944، أعلن وزراء مالية و اقتصاد 117 دولة، قيام منظمة التجارة العالمية، و بقيام هذه المنظمة في أول يناير 1955، اختلفت الإتفاقية العامة للتجارة العالمية.<sup>1</sup> من هنا فإن دمج الإقتصاديات المحلية بالإقتصاد العالمي يعني، دون شك، دمج عناصر أخرى غير الإقتصاد، لم تكن بالضرورة مستهدفة بالدمج أصلا. و قد نتج عن ذلك إلغاء الحواجز الجمركية، و إلغاء المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية<sup>2</sup>، و إحلال المنافسة غير المتكافئة، وفق شروط محددة، بين دول صناعية متقدمة ذات فائض في الإنتاج، و دول ذات اقتصاد بدائي لا يقولا على المنافسة، مما يخلق نوعا من الإنهيار. و هو ماحدث بالفعل في بعض الدول، مثل ماليزيا و إندونيسيا، و خاصة في حالة إلزام الإقتصاد المحلي بإطار قانوني يهدف إلى التخلص من اللوائح الحكومية، التي تحمي الإقتصاد الوطني، إلى حد بعيد. و الواضح هنا، أن علاقة لوائح المنظمة باللوائح المحلية هي علاقة تأثير و تأثر، فبينما يتأثر تطبيق أحكام الإتفاقية بالدستور الوطني فإن القوانين الوطنية تتأثر أيضا بأحكام الإتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطار المنظمة. و بهذا فإن إزالة كافة القيود على حرية انتقال السلع من شأنه أن يؤثر بشكل واضح على الإقتصاد الوطني الناشئ، لأنه لا يمتلك القدرة على مسايرة السوق العالمية من جهة، و على الإستجابة لشروط الجودة العالمية من جهة أخرى.<sup>3</sup>

### ثانيا- البعد السياسي للعولمة "البعد الإرتباطي"

تعتبر ممارسة السياسة من أهم إختصاصات الدولة، و هي فعل ذو طبيعة إحتكارية، على الصعيد المحلي، بعيدا عن التدخلات الخارجية، وفقا لمفهوم السيادة، الذي يعتبر لصيقا بالممارسة السياسية النابعة من الدولة. إلا أن ظهور العولمة قد ينتقص من هذه الحقوق التي تتمتع بها الدولة، نتيجة لتداخل معطيات العولمة بكل أبعادها، و بخاصة البعد السياسي. و ذلك لأن البعد السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالإقتصاد، و هي ثنائية متلازمة للسلطة. و يرى مصطفى الكومي في هذا الصدد أن ارتباط الإقتصاد بالسياسة ارتباط لا يقبل التجزئة أو الانفصال، بحيث لم يعد هناك من دعم أو

<sup>1</sup> - صالح صالح، المرجع السابق، ص:14-15.

<sup>2</sup> -ونيسة الحمورني، أبعاد العولمة، المرجع السابق، ص 150.

<sup>3</sup> -أشرف غالب أبو صالح، المرجع السابق، ص 9.

تعاون اقتصادي بغير توجيه سياسي، كما أنه لا مواقف أو علاقات سياسية دون أن تتخللها ضغوط اقتصادية، و لهذا فإن الارتباط الذي تراه العولمة يهدف إلى أن تضع الدولة في حساباتها تلك المؤسسات الاقتصادية و المالية الكبرى، سواء التي ستنتهي إليها، مثل منظمة التجارة العالمية، أو تلك التي تديرها في الداخل، فالارتباط الاقتصادي بين الإثنين، وفق ثنائية السياسة و الاقتصاد، سيكون له أثر بالغ الأهمية، من حيث الاندماج فيما بينهما.<sup>1</sup>

لا شك أن هذا سيؤدي إلى اضمحلال قدرة الدولة<sup>2</sup> على تبني سياسات داخلية و خارجية، وفق حدودها. و هذا يعني أن العولمة السياسية تستهدف إنقاص الوطنية مقابل طرح عالمي يدمج كافة الدول في نموذج الليبرالية، دون اعتداد بالأيديولوجية التي تتبناها السلطة في الدولة و حرصها على إظهار وطنيتها التي تميزها عن غيرها من الدول. من ناحية أخرى تقوم العولمة في جانبها السياسي على الحرية في صورها المتعددة: حرية العقيدة و الفكر و التعبير و حرية الإنضمام إلى التنظيمات السياسية و تشكيل الأحزاب، وصولاً إلى التعددية السياسية التي هي المظهر الواضح لسقوط الأنظمة الديكتاتورية و الشمولية، في اتجاه تطور ديمقراطي يتجلى في زيادة درجة المشاركة السياسية. و من مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، و إباحة التدخل الدولي لأغراض إنسانية.

### ثالثاً- البعد الاجتماعي للعولمة

إن النظر للعولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية و اجتماعية و بأنها شكل جديد من أشكال النشاط ثم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد العلاقات الصناعية، هذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى تدعيم السوق العالمية الواحد ليطبق السياسات المالية و الائتمانية التكنولوجية و الاقتصادية الأخرى.<sup>3</sup>

هذا النمط يرى أن الزمن لا اعتبار له و لا معنى له و أن الفضاء -نتيجة للثورة التكنولوجية و الإتصالية- قد تم بالفعل ضغطه مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Net Work Economy، من هنا فإن العولمة لا تركز على تكنولوجيا فحسب و إنما تهتم بإحياء المجتمع المدني في عدد من الدول في قيامه بأدوار مهمة في مجال التنمية و خاصة تأثير العولمة على نشاط المنظمات غير الحكومية و على مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات و

<sup>1</sup> - ونيسة الحمورني، المرجع السابق، ص: 151-152.

<sup>2</sup> - أشرف غالب أبو صالح، المرجع السابق، ص: 10.

<sup>3</sup> - عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص: 92-93.

الإتحادات المهنية و الأحزاب السياسية<sup>1</sup>، هذه الفئات التي تطرحها العولمة الإجتماعية تدافع عن قضايا خاصة، كالدفاع عن الحريات و عن حقوق الإنسان و عن العدالة الإجتماعية و عن النظام الديمقراطي.

سوف يكون من العوامل المساعدة على ذلك انتساب الأفراد إلى المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية، هذه المنظمات التي أصبحت قوة فاعلة مؤثرة في المؤتمرات العالمية، مثل قمة الأرض، و مؤتمر المرأة، و مؤتمر حقوق الإنسان، و أخيرا مؤتمر التنمية المستدامة. و تسعى هذه المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق المجتمع المدني العالمي الذي يراقب نشاطات و سياسات الدول، في مجالات حقوق الإنسان و البيئة و القضايا الإجتماعية و الإنسانية، و الإسهام في زيادة الخيارات أمام الأفراد، لإيجاد حلول مشتركة غير تقليدية للقضايا البيئية و الإجتماعية و الإنسانية.<sup>2</sup>

### رابعاً- البعد الثقافي للعولمة

يطرح البعد الثقافي<sup>3</sup> معالم ذات طبيعة عمومية، لها ارتباطاتها العالمية الواسعة، في كافة المجالات، انطلاقاً من مفهوم العولمة الذي يشير إلى عالم واحد، تسوده ثقافة واحدة، و يحمل مفاهيم واحدة، و عالمية للفرد، أي تطويع الفرد لخدمة أطروحة الإقتصاد المعولم، متجاهلة بذلك الثقافة و القيم و العادات و التقاليد، و التطلع إلى عالم مفتوح، ذي فكر جوال، يبحث عن بعضه البعض. و هذا البعد يطرح إشكالية السعي من أجل إيجاد ثقافة كونية أو عالمية، تحوي منظومة من القيم و المعايير، تفرضها المضامين الإقتصادية الجديدة التي انتخبنتها ثورة المعلومات و التكنولوجيا، و انعكاس ذلك على القيم الخصوصية للمجتمع، و إمكانية قبولها أو رفضها، ذلك أن ثمة علاقة وثيقة بين النمط الإقتصادي في الدولة و البناء الثقافي للمجتمع، و من ثم صراع سيحدث للمحافظة على الخصوصية الثقافية للمجتمع، ضد ما تطرحه ثقافة السوق، في ضوء ما وقعته الدولة من موثيق الإنضمام إلى العولمة و عدم اتغلق الدولة على الذات.<sup>4</sup>

قد هذا البعد الذي اتجهت إليه العولمة إلى عولمة جوانب أخرى لعل أهمها و أخطرها الثورة المعلوماتية الثالثة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ونيسة الحمورني، المرجع السابق، ص 157.

<sup>2</sup> علاء الدين ناطوريه، المرجع السابق، ص ص 18-19-20.

<sup>3</sup> محمد عبد الرحمن مصطفى البنا، المرجع السابق، ص ص 34-35.

<sup>4</sup> عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص 95.

<sup>5</sup> الثورة الأولى كانت اختراع الكتابة على أيدي الكنعانيين العرب و الثانية تمثلت باختراع الآلة الطباعة و جاءت الثالثة بشبكات الإتصال و الكمبيوتر و الثورة

التكنولوجية الكبيرة في هذا المجال. (TIC (Technologie de l'information et de la Communication)

### خامسا-البعد القانوني للعولمة

لقد أثرت العولمة على القوانين و التشريعات من حيث توحيد المجموعات القانونية و توحيد المصطلحات و المفاهيم القانونية وزيادة دور التشريع الدولي في حكم العلاقات ما بين الدول و حتى داخل الدولة نفسها. و لقد تغيرت تشريعات دولية بالكم و الكيف و أصبحت تتم في نطاقها عمليات تبادلية متعددة.

ثم توحيد التشريعات التي سوف تدفع إلى إنتشار الممارسات عبر الحدود و سواء كانت هذه الممارسات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو إنسانية.

ثم سوف تتلاشى التشريعات المحلية و تندمج مع التشريعات الدولية و يصبح التشريع الدولي هو المرجع عند الإختلاف، و تزداد مع المحاكم الدولية و امتداد سلطة التنفيذ إلى خارج الدولة و إلى خارج الولاية التقليدية للقانون المحلي.

و كذلك اتساع نطاق الجريمة المنظمة و امتداد قوتها يحتاج إلى تضافر الجهود الدولية الأقوى لمواجهةها و القضاء عليها و هو مرتبط أيضا بالتشريع الدولي، و لقد لاحظنا بأن بعض دول العالم الثالث بدأت بإجراء حزمة تشريعات تتواءم مع التشريعات الدولية و ذلك من أجل مواكبة تيار ركب العولمة بكافة أشكاله.<sup>1</sup>

### سادسا- البعد الأمني للعولمة "البعد الرادع"

لقد ظل مفهوم الأمن مرادفا لمعنى حماية إقليم الدولة<sup>2</sup> و مواطنيها و مصالحها ضد التهديدات الخارجية، لذلك كان ينظر إلى أن مسئولية تحقيق الأمن القومي للدولة<sup>3</sup> تقع على عاتق القوات المسلحة و أجهزة الأمن. إلا أن التحولات الكبرى التي تجري في العالم منذ حوالي عقدين من الزمان، التي تسارعت وتيرتها خلال التسعينات، دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن و إعادة تعريفه، حيث أدخلت عناصر جديدة على معناه و أبعاده و حدوده. و يشير البعد الأمني للعولمة إلى ظاهرة مجتمعية، لها أبعادها و جوانبها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و التكنولوجية و العسكرية، من خلال مسؤولية مشتركة تقوم بها الأجهزة و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية الموجودة في الدولة. و قد أصبح مفهوم الأمن وثيق الإرتباط بكثافة التفاعلات و التأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلي و ما هو خارجي، فلم تعد مصادر تهديد أمن الدولة و المجتمع تتبع من الداخل أو من البيئة الإقليمية فحسب، بل أصبحت تأتي كذلك من المشكلات العالمية العابرة للحدود، و خاصة مشكلات المخدرات، و غسيل الأموال، و الهجرة غير الشرعية، و الإرهاب الدولي. و هكذا أصبح أمن و استقرار العديد من الدول يتأثر إيجابا و سلبا ببعض الظواهر و التطورات التي تجري خارج حدودها، وربما في مناطق تبعد عنها كثيرا، يبدو أنه قد بات من الواضح أن وظيفة الأمن أصبحت، في حالات كثيرة مكلفة جدا من الناحية المادية، ذلك أن الثورة التكنولوجية الهائلة قد أتاحت

<sup>1</sup> - علاء الدين ناظوريه، المرجع السابق، ص: 18-19.

<sup>2</sup> - ونيسة الحمورني، المرجع السابق، ص: 160-161.

<sup>3</sup> - أحمد طييب، البعد الأمني في السياسات العامة الثقافية في ظل عولمة القيم، مجلة الحكمة للدراسات التربوية و النفسية، م1، ع1، جانفي 2013، ص: 36-37.

لعصابات الجريمة المنظمة الكثير من الإمكانيات و التسهيلات التي توظفها في ممارسة أنشطتها الإجرامية.<sup>1</sup>

### سابعا-البعد الإنساني للعولمة

يعتبر البعد الإنساني للعولمة الجانب الأكثر فعالية مقارنة مع الجوانب الأخرى، و ذلك في تحديد هوية و حقيقة و مضمون العولمة، لأن العولمة تستهدف في المقام الأول الإنسان و تستهدف حرته و حياته و معيشته و تعمل على الارتقاء به قدما على سبيل المثال تمثل قضية الديمقراطية و حرية الرأي و التعبير أساس نظام العولمة و تمثل أيضا عدالة التوزيع و حقوق الإنسان محور جهد العولمة.<sup>2</sup>

إن المجتمع الانساني الذي يراد إعادة تشكيله و إعادة تكوينه في عصر العولمة مجتمع له صيغة خاصة عن المجتمعات التي سبقته<sup>3</sup>. لقد اتسعت الفوارق بين الناس من الاغنياء و الفقراء و نتج عنها اشتداد التوترات و العنف و الجريمة المنظمة و قد ادى الى اتساع الجرائم الاقتصادية بحيث اصبحت اكبر نشاط اقتصادي منظم و هي (القرصنة) و اصبحت ذات نفوذ و قوة الى درجة لم يعد بالامكان معرفة ما اذا كان هذا الجهاز او ذلك من اجهزة الدولة يكافح من اجل فرض القانون ام يحارب ضد القانون بتكليف من المجرمين انفسهم. خاصة في الروسية و الاكرانية و الكولومبية. و من هذا وجود العولمة سوف يقضي على اسباب هذا التفاوت و يقلل من الجريمة و التوتر. و سوف يساعد على الاهتمام بقضايا البيئة و العدالة الانسانية و حقوق الانسان.

## المبحث الثاني

### الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان

تعددت المفاهيم و المصطلحات التي استخدمت للدلالة على حقوق الإنسان، فقد أطلق على هذه الحقوق في بداية القرن الثامن عشر ب (الحقوق الطبيعية) تأثرا بما كتبه أنصار مدرسة القانون الطبيعي، و سميت أيضا ب (حقوق قانون الشعوب) باعتبار أن هذه الحقوق اعترفت بها القوانين الوضعية للدول المختلفة في عصرنا الحديث، كما أطلق عليها الكتاب تسميات مختلفة منها (الحرية العامة) أو (الحرية الفردية الأساسية) أو (الحقوق الأساسية

<sup>1</sup>-أحمد طييب، المرجع السابق،ص37.

<sup>2</sup>- علاء الدين ناظوريه، المرجع السابق، ص:19-20.

<sup>3</sup>-بن قفة سعاد، الأمن الإنساني في ظلالعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع41، سبتمبر2015، ص 185.

للفرد)، كما أطلق عليها في عدة دساتير (الحقوق و الواجبات الأساسية) كالدستور العراقي المؤقت الصادر سنة 1970.<sup>1</sup>

أما عن الإطار المفاهيمي عن حقوق الإنسان ، فسوف نتطرق إلى إعطاء لمحة تاريخية لحقوق الإنسان مع توضيح مفهوم لحقوق الإنسان و هذا في المطلب الأول، و في المطلب الثاني، سوف نتطرق لمعرفة مصادر و آليات حماية حقوق الإنسان، و هذا سيكون مبين في المطلبين التاليين كمايلي:

### المطلب الأول

#### الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان و مفهومها

إن المتتبع لتطور حقوق الإنسان يكتشف أن هذه المجموعة من الحقوق تعتبر عن حقوق أساسية ظهرت بظهور الحضارة الإنسانية لتعبر عنها تنظم جزءا مهما من تاريخ هذه الحضارة المتعلقة بعلاقة الإنسان بالمجتمع و السلطة في هذا المجتمع ليعيش فيه، علاقته كإنسان ولد حرا متمتعا ببعض الحقوق التي لا يمكن الإعتداء عليها، و إنها حقوق لم توهب له من سلطة أو سلطان، و إنما بعد قرون من المعاناة دافع فيها عن حقوقه و ناضل بصبر و ثبات إلى أن أصبحت حقيقية. و المصدر الأساسي للمفهوم المعاصر لهذه الحقوق هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>2</sup> و عدة موثيق و معاهدات أخرى خاصة بترقية الإنسان سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني<sup>3</sup>، لكن كيف تطورت حقوق الإنسان عبر التاريخ؟

<sup>1</sup>-مجموعة من المفكرين،محاضرة ماهية حقوق الإنسان وجذورها الفكرية والفلسفية،ص1،جامعة النهران <https://nahrainuniv.edu.iq>

<sup>2</sup>-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف، د3، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

<sup>3</sup>-باسيل يوسف، الفقر و حقوق الإنسان،:الفقر و الغنى في الوطن العربي، مجموعة باحثين،بيت الحكمة،بغداد،العراق،2002، ص96.

### الفرع الأول: الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان

المسيرة الفكرية و الفلسفية لحقوق الإنسان لم تبدأ في غفلة من التاريخ فهناك أصول و أسس سابقة بنت عليها الحضارة الحديثة مفاهيمها عن حقوق الإنسان، كما لا يمكن القول بوجود لحظة محددة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان و لكن في أغلب الظن فإن هذه الأصول قد بدأت مع بداية تكوين حياة مشتركة لمجموعات من البشر، ومن ثم فإن هذه الفكرة و لو بصورتها البدائية هي فكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها و تمثل المدينة بأوجه الحياة المختلفة و التي شكلت ظهور الدول في تاريخ العالم البدايات الأجدر بالبحث من خلالها عن تفاصيل محددة لفكرة حقوق الإنسان، إذ ترتبط قضية حقوق الإنسان بشكل جذري و مباشر بوجود هذا الإنسان نفسه.<sup>1</sup> سنشير إلى حقوق الإنسان في الحضارات القديمة و في الديانات السماوية، و من عصر النهضة إلى بداية القرن العشرين.<sup>2</sup>

### أولاً- حقوق الإنسان في الحضارات القديمة

عرفت العصور القديمة مجموعة من الحضارات كحضارة بابل و حضارة مصر القديمة و الحضارة الإغريقية، و التي عرفت مبادئ خاصة بالإنسان و حرته كانت تهدف إلى حماية الإنسان، إلا أنه لا يمكن مقارنتها بما وصلت إليه الإهتمامات الحديثة المدعمة لحقوق الإنسان بصفة الإلزام قانوناً، لأنها في القديم لم توضع في شكل قوانين أو نصوص أو موثيق واضحة المعالم كما هي الآن، فقد عرفت مصر الفرعونية قانوناً يقوم على الحق العدل و الصدق.<sup>3</sup> و اشتهر (حامورابي) في الحضارة البابلية بقوانينه المشهورة لحكم البلاد حيث كانت تهدف لتحقيق العدالة، و في حضارة الهند القديمة كان البوذية تقيم دعوتها على أساس المحبة بين الناس و نشر العدالة و تحقيق المساواة.<sup>4</sup>

**1- حقوق الإنسان في الحضارة الإغريقية :** أهم ما عرفته الحضارة الإغريقية هو حرية المشاركة في الحكم و على اعتبار أن الديمقراطية هي أسلوبهم الأمثل للحكم كانت نظرتهم للإنسان أنه الأصل في كيان الدولة، إلا أنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية و لا للجميع بممارستها و لكن مفهوم الحرية في ديمقراطية أثينا تختلف عن مفهوم الحرية في الديمقراطيات المعاصرة "الحرية

1-باسيل يوسف، الفقر و حقوق الإنسان،:الفقر و الغنى في الوطن العربي، مجموعة باحثين،بيت الحكمة،بغداد،العراق،2002، ص96.

2-مسعود شعنان، المرجع السابق،ص230.

3-حازم يوسف محفوظ، حقوق الإنسان في ظل العولمة،مجلة البحث العلمي في الآداب،ع8،ج2،2017،ص5.

4-أ/علي عبودي نعمة الجبوري، المرجع السابق ص94.

عند قدماء الإغريق كانت تعني حرية المواطن بصفته عضوا في المجتمع دون أن يمتاز بالحريات المدنية الحديثة مثل الحرية الشخصية و حرية التملك و حرية العقيدة و حرية السكن<sup>1</sup>.

**2-حقوق الإنسان في الحضارة الرومانية :** كانت الحرية عند الرومان تعني المشاركة في الحياة السياسية، على خلفية الحكومة الشعبية التي يشارك فيها جميع الأفراد، و لقد عرفت الحضارة الرومانية الملكية الفردية و الجماعية للأرض، أما الحرية الدينية فكانت معدومة و كان الانتخاب عندهم هو أساس اختيار الحاكم، "لا يشارك في العملية إلا الأحرار الأثرياء" و كان المجتمع مقسم إلى طبقتين طبقة الأشراف و طبقة العامة، و لا مساواة بينهم أمام القانون"، و كانت المرأة لا تملك أي من هذه الحقوق فهي تابعة منذ ولادتها، و حقوق الإنسان في هذه الحضارة فإنها لم تختلف كثيرا عما كانت عليه في الحضارة الإغريقية، و لكن حقوق الإنسان و حرياته عند الرومان كانت مصحوبة بالتفرقة و التمييز و التفاوت الطبقي و انعدام مبدأ المساواة<sup>2</sup>.

وكانت الحضارتان الإغريقية و الرومانية على الرغم من تبنيهما (للديمقراطية و القانون) تفران الإسترقاق و التمييز بين المواطنين الأصليين و الأجانب و بين الجنسين الذكر و الأنثى حتى و هي في أوج ازدهارها<sup>3</sup>.

**ثانيا-حقوق الإنسان في الديانات السماوية :** عند التعرض لمفهوم حقوق الإنسان في الديانات السماوية فإنه يجب التمييز بين ما ساهمت به في تأسيس الوعي بحرية الإنسان و حقه في العيش الكريم باعتبارها ذات مصدر إلهي واحد (حيث جعلت الإنسان هو مدار الكون) و بين تطبيق هذه الديانات في حياة المجتمعات و ما عرفته من انحراف و تطرف في بعض المجتمعات، نظرا لكثرة المذاهب و اختلاف الرؤى حتى داخل الديانة الواحدة<sup>4</sup>.

**1-الديانة اليهودية :** في أصولها الأولى غرست الديانة اليهودية في نفوس أتباعها اعتبارات المصلحة القومية و قواعد العناية بالشعب، و مصالحه و نادت بالجزاء على الفضيلة و العقاب على الرذيلة، لكن نظرا للتحريفات التي وقعت في التوراة فإن مفاهيم جديدة شوهدت هذه الديانة مثل إظهار اليهود بأنهم شعب الله المختار، وهذا يعني لإقرارهم بعدم المساواة مع بني البشر و هي صورة من صور انتهاك حقوق الإنسان، إضافة إلى تحريفات و تأويلات أخرى طالت الكتاب

<sup>1</sup> -جغام محمد، عولمة حقوق الإنسان و الخصوصيات الثقافية، ماجستير في القانون، قسم القانون، جامعة باتنة، 2010، 2009، ص 54.

<sup>2</sup> -جابر عبد الوحدة، الحضارة و تأسيس حقوق الإنسان و حرياته و كرامته، مجلة العمارة و الفنون، الجمعية الكويتية للتواصل الحضاري، ع7، ص 8.

<sup>3</sup> -علي غبودي نعمة الجبوري، حقوق الانسان و الديمقراطية، دار الايام، ط2016، 1، عمان، الاردن، ص ص:49-...-52.

<sup>4</sup> -محمد الغزالي، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدرها القرآن والسنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ع2015، 164، ص 471.

## الفصل الأول-----الإطار المفاهيمي للعولمة و حقوق الإنسان

المقدس نفسه، و باختصار فإن الممارسة الدينية اليهودية بالمفاهيم المحرفة المبنية على العنصرية، لا يمكن اعتبارها من الديانة السماوية لأنها بعيدة عن مبادئ العدل و الحرية و المساواة و احترام الحقوق الطبيعية للإنسان.

2-**الديانة المسيحية:** كانت الديانة المسيحية دعوة دينية خالصة، فلم تهتم بنظام الحكم الذي تفضله، فاكثفت بإعلان حرية العقيدة و الدعوة إلى التسامح و المحبة و كانت تهدف إلى تحقيق المثل العليا. و أهم ما أكدت عليه هو تكريم الإنسان على أساس المحبة و الإحترام و التقدير، لأنه مخلوق من طرف الله الذي خصه بهذه الكرامة، و فكرة الإخاء و المحبة في المسيحية تتضمن المساواة و الحقوق و احترام الشخصية البشرية، مع ملاحظة أن هناك بعض الممارسات المحرفة لهاته الديانة أدت لوجود عدة مذاهب مختلفة عن بعضها البعض.<sup>1</sup>

3-**الديانة الإسلامية:** لقد أقر الإسلام بالحقوق و الحريات العامة لجميع الناس بدون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو الوضع الإجتماعي أو الإقتصادي، و عليه فإن الإسلام يعتبر حقوق الإنسان "أزلية" و لا يستغني عنها لأن الله هو الذي منحها للبشر، و الشريعة قامت بالتوفيق بين المصلحة الفردية و المصلحة الجماعية، و من المبادئ و الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي في الإسلام هي العدالة و الحرية و المساواة القائمة على الإنصاف، كما أن الأحكام التي جاء بها الإسلام ترتقي بمكانة الإنسان الذي كرمه الله، لذا فهي أحكام عامة و مطلقة صالحة لكل زمان و مكان مما جعلها من أسس النظام السياسي و الإجتماعي و المكون الأساسي لأركان الدولة التي تهدف إلى التنمية الشاملة للإنسان، و كما قال محمد الغزالي: "حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من الملك و لا الحاكم أو إقرار صادرا من سلطة محلية أو منظمة دولية و إنما هي حقوق مصدرها إلهي ملزمة لا تقبل النسخ و لا التعطيل و لا التغيير أو التنازل عنها."<sup>2</sup>

و لهذا، فالإسلام يهدف لحماية ما يسمى بالكليات الخمس و هي: حفظ الدين و النسل و العرض و المال و العقل، و هذه تمثل في عصرنا الحالي الحقوق المدنية و السياسية و الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية معا.<sup>3</sup>

فقد بشر الإسلام بالمفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان، تلك المفاهيم كانت متقدمة في حين كان يسود أوروبا عهد الإقطاع، فكما هو مدون في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و طبقا لنص المادة الأولى: "يولد جميع الناس أحرارا، متساوون في الكرامة و الحقوق و قد وهبوا عقلا و ضميرا، و عليهم أن يعامل بعضهم بعضا روح الإخاء"، و حول المساواة، ذهب المادة السابعة من الإعلان

<sup>1</sup>-علي عبودي نعمة الجبوري، حقوق الانسان و الديمقراطية، ص:61-64.

<sup>2</sup>-محمد الغزالي، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدرها القرآن و السنة، المرجع السابق، ص:472.

<sup>3</sup>-الضروريات الخمس و يطلق عليها الكليات الخمس أيضا و هي (الدين-و النفس-و العقل-و النسل-و المال)، سعد الدين صالح دداش، الكليات الخمس و طرق المحافظة عليها في الشريعة الإسلامية، جامعة قطر، ص:93-94.

العالمي للإقرار بمايلي: "كل الناس سواسية أمام القانون و لهم الحق في التمتع بحماية متكافئة بدون تفرقة كما أن لهم الحق جميعا في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان و ضد أي تحريض على تمييز كهذا"، و مقابل ذلك و بفارق أربعة عشر قرنا، فقد وجد مبدأ المساواة، تقنيته بالقرآن الكريم.<sup>1</sup>

### ثالثا-حقوق الإنسان من عصر النهضة إلى بداية القرن العشرين 1-عصر النهضة

من أبرز مفكري عصر النهضة ميكيافيلي الذي يؤيد الحكم المطلق، إلا أنه كان أول المفكرين الذين دافعوا عن الحرية، حيث قال لا حرية دون مساواة، و أباح للشعوب استعمال العنف للحصول على حقوقها في الحرية و المساواة، و كان لفلسفة العقد الإجتماعي كذلك دورا بارزا في التطور الفكري لمفهوم حقوق الإنسان، مثل جون لوك و مونتسكيو اللذين دافعا عن الحرية و جون جاك روسو الذي ناصر السيادة الشعبية، حيث كان يرى أنها الوحيدة الكفيلة بحماية حقوق الأفراد و حرياتهم.<sup>2</sup>

إن الأساس الذي انطلقت منه المدارس الفلسفية في القرن الثامن عشر في الغرب في الدعوة إلى حقوق الإنسان هو فكرة الحق الطبيعي التي بدورها أدت إلى نظرية العقد الإجتماعي، و بعد ذلك ربط الفكر الرأسمالي بين الحقوق الطبيعية و الفردية، ورأى بأن هناك تلازم حتمي بينهما.

#### أ-الإعلانات التاريخية المرتبطة بحقوق الإنسان

قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 كانت هناك عدة وثائق أخرى في كل من بريطانيا، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد.<sup>3</sup>

أ-1-الإعلانات الإنجليزية: أول وثيقة انجليزية هامة هي (العهد العظم أو الماغناكارتا Magna-Karta) أصدرها ملك إنجلترا جون هنري الثاني عام 1215 والتي جاءت لتحد من سلطة الملك دستوريا، و ضمت 63 مادة مختلفة لتنظيم العلاقات مابين الملك و الاقطاعيين والبرلمان و المواطنين الانجليز و تعتبر الحرية الشخصية و تامين العدالة و استقلالية القضاء من اهم الحقوق التي منحها الوثيقة للشعب ورغم انها في الاصل وضعت للحد من تدخلات الملك و رجاله في شؤون النبلاء و البارونات الا ان الشعب استفاد منها كونها اول وثيقة انجليزية تفرض له حقوقا على الحاكم، و قد استفاد منها الشعب بحصوله على المزيد من الحريات، و مما جاء فيها (لن

<sup>1</sup>-أحمد الغزالي، المرجع السابق،ص472.

<sup>2</sup>-علي عبودي نعمة الجبوري، المرجع السابق، ص ص: 86-90.

<sup>3</sup>-بن عثمان فوزية، حقوق الإنسان العالمية و خصوصية الفعل الوطني في حمايتها، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص2.

يقبض على رجل حر أو يسجن أو يحجز أو يتشرد أو ينفى بأي وسيلة كانت إلا بعد محاكمة قانونية...<sup>1</sup>.

صدرت في عام 1628 مذكرة ملتمس الحقوق و في عام 1676 قانون الحرية الشخصية و في عام 1683 صدرت وثيقة قانون الحقوق (Bill of Rights).

أ-2-الإعلانات الأمريكية: كان إعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776 هو الذي أسس لبقية الإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث جاء في مقدمة إعلان الإستقلال (أن الناس جميعا خلقوا متساوين، و أن الخالق قد حباهم بحقوق مؤكدة غير قابلة للتخلي عنها، و من ضمنها الحق في الحياة و الحرية و السعادة)، و في نفس السنة حررت وثيقة فرجينيا لإعلان الحقوق، و في الفترة ما بين 1789-1791 تم تعديل الدستور الأمريكي، حيث نظم إعلان الحقوق للدولة الإتحادية الأمريكية، التي أعطت ضمانات جديّة للحريات الفردية ثم لحقت تعديلات أخرى في سنة 1865 تمثلت في إلغاء الرق و تثبيت مبدأ المساواة، و أخيرا منح المرأة حق الإنتخاب.

أ-3-الإعلانات الفرنسية: صدر في فرنسا عام 1789م عقب اندلاع الثورة الفرنسية و يختلف عن كل الوثائق السابقة انه اول وثيقة تهتم بحقوق الانسان و تاخذ البعد العالمي حيث تجاوز تأثيره حدود فرنسا و أصبح ركيزة اساسية في كل الدساتير التي كتبت بعد ذلك<sup>2</sup>، لقد تضمن إعلان حقوق الإنسان و المواطن لسنة 1789 أربع مبادئ أساسية:

\* أن الحياة و الحرية و المساواة حقوق طبيعية مقدسة للإنسان.

\* أن هدف المجتمع السياسي هو المحافظة على حقوق الإنسان.

\* أن لا حد للحرية سوى الحدود الناجمة عن ممارسة الغير حقوقه الطبيعية.

\* أن القانون بدوره محدود.

ضمت 17 مادة بالإضافة الى المقدمة و قد ضمن هذا الاعلان في الدساتير الفرنسية التي تلت صدوره دساتير أخرى في سنة 1791 و في 1793 و في 1848، هذا الأخير الذي كرس الحقوق التي جاء بها الإعلان 1789، و أهم ما جاء فيه إلغاء الرق كل الأراضي الفرنسية و إلغاء عقوبة الإعدام.<sup>3</sup>

2-الوقت المعاصر: فقد دخلت حقوق الانسان في مرحلة جديدة من مراحل تطورها و هي المرحلة الدولية، تلك المرحلة التي اصبحت فيها مواضيع حقوق الانسان تاخذ طابعا دوليا بعد ان كانت مسألة داخلية بحتة، و تزامنت مع حدوث الحرب العالمية الاولى و تاسيس عصبة الامم التي تناولت في ميثاقها بنود تخص حقوق الانسان، و بعد ذلك حدوث الحرب العالمية الثانية و تاسيس الامم

<sup>1</sup> - بن عثمان فوزية، المرجع السابق، ص 2.

<sup>2</sup> - مسعود شعنان، المرجع السابق، ص ص: 232-233.

<sup>3</sup> - علي عبودي نعمة الجبوري، المرجع السابق، ص 87.

المتحدة و ميثاقه الذي اشار في كثير من فقراته و اكد على احترام و تعزيز و حماية حقوق الانسان.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: مفهوم حقوق الإنسان

يعد مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم الشائكة، نظرا لأنه واسع في مضمونه، خطير في آثاره. فهو واسع لأنه يشمل على مجموعة كبيرة من الحقوق سواء المدنية أو السياسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية. و أغلب النظم و التنظيمات القانونية و السياسية قد نظمت هذا الموضوع. و هو خطير لأنه يتدخل في حياة الإنسان اليومية و في نشاطاته المختلفة و علاقاته الفردية و الذهنية بالآخرين و بالسلطة القائمة على أمر الجماعة، و أي إنكار لحق من تلك الحقوق في النهاية هو إنكار لوجود الفرد و لكرامته، و نفي لشرعية وجود الدولة نفسها.<sup>2</sup> سوف نتناول في هذا الفرع ، أولا (تعريف حقوق الإنسان)، و ثانيا (تصنيف حقوق الإنسان) و ذلك يكون كما يلي:

**أولا: تعريف حقوق الإنسان.**

هي المعايير الأساسية التي لا يمكن للإنسان أن يعيشوا بكرامة باعتبارهم بشرا من دونها و إن حقوق الإنسان هي أساس الحرية و العدالة و المساواة و إن من شأن هذه الحقوق و احترامها إتاحة إمكانية تنمية الفرد و المجتمع تنمية كاملة، و تمتد جذور تنمية حقوق الإنسان في الصراع من أجل الحرية و المساواة في كل مكان في العالم و يوجد الأساس الذي تقوم عليه حقوق الإنسان مثل احترام حياة الإنسان و كرامته في أغلب الديانات و الفلسفات.<sup>3</sup>

تسمى أيضا (الحقوق الطبيعية)<sup>4</sup>، تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها و التي بدونها لا يستطيع الإنسان أن يعيش كبشر، و ذلك نظرا لطبيعة هذه الحقوق المتغيرة و المتجددة و التي تواكب تطور العصر في تغيرها، فما كان لا يعتبر من حقوق الإنسان قبل سنين عديدة أصبح الآن حقا أساسيا بحاجة إلى رعاية و حماية من خلال كفالاته بالقوانين و المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. و ليس هناك تعريف محدد لحقوق الإنسان بل هناك العديد من المفاهيم التي تختلف من مجتمع لآخر

<sup>1</sup> -أحمد وافي، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان و مبدأ السيادة، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر 1، 2010/2011، ص 57.

<sup>2</sup> -بن عثمان فوزية، المرجع السابق، ص:181-182.

<sup>3</sup> -علي عبودي نعمة الجبوري ، المرجع السابق، ص:18-19.

<sup>4</sup> - دليس زهرة، تطور مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية المتعاقبة، مذكرة ماستر القانون، كلية الحقوق جامعة البويرة، ص 8

أو من ثقافة إلى أخرى و فيما يلي سوف نتطرق لبعض هذه التعاريف الواردة في بعض المصادر الأجنبية و العربية:<sup>1</sup>

- 1-الحقوق اللصيقة بالإنسان و المستمدة من تكريم الله له و تفضيله على سائر مخلوقاته و التي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع و الأعراف و القوانين الداخلية و الدولية و منها تستمد و عليها تبنى حقوق الجماعات الإنسانية المختلفة شعوبا و إما دولاً.<sup>2</sup>
- 2-عرفها إبراهيم بدوي الشيخ: "إن الإنسان كونه بشرا، فإن يتمتع بمجموعة من الحقوق اللازمة و اللصيقة به، و ذلك بغض النظر عن جنسيته أو جنسه أو ديانته، أو أصله، أو وضعه الإجتماعي أو الإقتصادي".<sup>3</sup>
- 3-عرفها الفقيه رينيه كاسان: و هو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>4</sup>: (الذي عرفه على اعتبار انه علم حقوق الإنسان، ألحقه بالعلوم الإجتماعية، يدرس العلاقة القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية، مع تحديد الحقوق و الخيارات الضرورية لتفتح شخصية كل كان إنساني، إن هذا التعريف يفترض قيام علم بذاته موضوعه حقوق الإنسان، و إن معيار هذا العلم هو كرامة الإنسان، و لا شك في صواب هذه النظرة، لأنه من يستعرض الحقوق المختلفة للإنسان يجدها تهدف مع تعددها إلى صون الكرامة الإنسانية و حمايتها، و بالإضافة إلى معيار الكرامة هناك من يعطي تعريفا لحقوق الإنسان بناء على معيار الحرية و يرى أن المقصود بحقوق الإنسان مجموعة من الحقوق متصلة بتصور معين للإنسان يقوم في جوهره على الحرية، و يمكن كل فرد بصفته تلك و بصفته كذلك عضوا في المجتمع و جزء من الإنسانية من قدرات و إمكانيات في علاقته مع الآخرين و مع مجموعة السلطات).
- يمكن إعطاء تعريف محدد لحقوق الإنسان نظرا لشموليته و هو مستمد من تعريف الأمم المتحدة "حقوق الإنسان هي تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتها و التي تتركس مبادئ و قيم العدالة و الحرية و المساواة، و التي تهدف إلى ترقية و تنمية الإنسان و تكريمه، و التي بدونها لا يمكن أن يعيش كإنسان".
- المصدر الأساسي للمفهوم المعاصر لهذه الحقوق<sup>5</sup> و هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و عدة موثيق و معاهدات أخرى خاصة بترقية حقوق الإنسان سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

<sup>1</sup>-دليس زهرة، المرجع السابق، ص ص 8-9.

<sup>2</sup>-محمد محي الدين، محاضرات حقوق الإنسان، مطبوعات جامعية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 9.

<sup>3</sup>-عمر عبد الفتاح، حقوق الإنسان و التحول الحضاري في العالم اليوم، على الرابط الإلكتروني:

[www.fsjegj.rnu.tn/Pages/Bibliotheque/revue\\_arabe\\_droits\\_homme.htm](http://www.fsjegj.rnu.tn/Pages/Bibliotheque/revue_arabe_droits_homme.htm)

<sup>4</sup>-جندي مبروك، نظام الشكاوى كآلية للتطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الإنسان، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 21.

<sup>5</sup>-برزوق حاج، دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، مجلة البحوث القانونية و السياسية، ع4، جوان 2015، ص ص: 496-497.

التعامل مع مصطلح (حقوق الإنسان) بوصفه إصطلاحا يشير بصفة عامة إلى مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، و في أي مجتمع، دون أي تمييز بينهم سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبار آخر.<sup>1</sup>

لا شك في أن حقوق الإنسان، بهذا المعنى المذكور آنفا، إنما تمثل مفهوما وسطا أو موضوعا مشتركا بين أكثر من فرع من فروع العلوم الإجتماعية، و بخاصة العلوم السياسية بفروعها المختلفة، فقد جاءت عنايتها بحقوق الإنسان متمثلة في وضع الإطار المرجعي لطائفة مهمة من هذه الحقوق، و نعتي بها طائفة الحقوق السياسية كالحق في الانتخاب، و الحق في الترشيح لشغل الوظائف العامة، و الحق في تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

كذلك الأمر ينسحب إلى العلوم القانونية، كقوانين العقوبات مثلا أو التشريعات الجنائية التي تعنى بحقوق الإنسان من زوايا عدة تتمثل بالأساس في التوكيد على جملة من المبادئ الحاكمة ذات الصلة مباشرة بحماية هذه الحقوق و ما يرتبط بها أو ينبثق عنها من حريات. كما و تجدر الإشارة إلى أن هناك من يميز بين حقوق الإنسان كونها حقوق طبيعية ثابتة للإنسان، و بين مفهوم خاص آخر هو (الحقوق القانونية) (و هي الحقوق التي انشئت طبقا لعمليات سن القوانين في المجتمعات الوطنية و الدولية على السواء و تستند هذه الحقوق إلى رضا المحكومين و ليس إلى نظام طبيعي كما هو المعنى الأول).

يتضح من هذه التعاريف أن هناك مجموعة صفات أساسية لحقوق الإنسان يمكن اجمالها بالآتي:<sup>2</sup>

**الأزلية:** بمعنى ان هذه الحقوق موجودة منذ خلق الإنسان، فهي ليست وليدة التطورات الإجتماعية و الأحداث العالمية، فحماية حق الملكية الأدبية مثلا لم تكن معروفة لدى الإنسان البدائي، و لكنها عرفت عندما تطورت المجتمعات و ظهرت الإختراعات و كثر الإنتاج الفكري، و أصبح المواطنون يشعرون بحاجة إلى ضمان يصون هذه الحقوق. أما حقوق الإنسان الأساسية فهي موجودة منذ خلق الإنسان لأن كل إنسان بحاجة إليها و لا يستطيع العيش بدونها فلكل إنسان الحق بالحياة، و لكل كرامته، و لكل حرته و الإنسان البدائي له حق الحياة أيضا و كان ينشد هذا الحق و يسعى إليه لتأمين حياته.<sup>3</sup>

**الأبدية:** هذه الصفة تفيد أن حقوق الإنسان تبقى ما دامت كرتنا الأرضية تضم على ظهرها بني البشر، لأن الإنسان لا يستطيع العيش بدونها فهي الضامن الأساسي الذي لا غنى عنه ليحيا الإنسان

<sup>1</sup>-عزوز غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي، قسم التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة جزائر3، دكتوراه، 2012/2013، ص 14.

<sup>2</sup>-خميس الحديدي، حقوق الإنسان بين الواقع و الطموح، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، سوريا، ع2000، 1، ص:53-54.

<sup>3</sup>-أحمد الرشيد، حقوق الإنسان-مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، منشورات المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، القاهرة، ع2006، 24، ص17.

حياة حرة كريمة، و إذا وقع افتئات عليها في أي بقعة من العالم فهو أمر مؤقت سينشأ عنه صراع ينتهي بانتصار هذه الحقوق.

**التلازم:** بمعنى أنها ترافق الإنسان منذ ولادته و حتى قبل ولادته، و تبقى إلى أن يموت و بعد موته، لا يستطيع أحد أن يحجبها عنه، فهي ملازمة لشخص الإنسان لم يمنن بها عليه أحد، و لم يمنحها له أحد و لا تنفصم عنه مطلقا.

**الإعلانية:** أي أنها موجودة حكما لا موجب لاقرارها من قبل سلطة تشريعية أو دستورية أو اية سلطة أخرى و هذا ما فعلته الأمم المتحدة عندما قالت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و لم تقم باقرار هذه الحقوق.

**الشمولية:** أي أن هذه الحقوق ليست قاصرة على فئة معينة من الناس و لا على بقعة واحدة من العالم و لا على زمان محدد و إنما هي حقوق موجودة أزلية أبدية ملازمة للإنسان في كل زمان و في كل مكان و لا يستطيع أحد حجبها عنه، و هذا نابع عن الترابط الجدلي بين مختلف زمر حقوق الإنسان سواء كانت حقوق مدنية و سياسية أم اقتصادية و اجتماعية و ثقافية أم حقوق تضامن، و من خلاصة هذه التعاريف و الصفات يتبين لنا أن الإنسان هو محور الحقوق جميعا و إن هذه الحقوق ترتبط وجودا و عدما بوجوده و عدمه.<sup>1</sup>

### ثانيا: خصائص حقوق الإنسان

يمكن إدراج أهم الخصائص التي تتسم بها حقوق الإنسان و إجمالها بما يأتي:

\* حقوق الإنسان لا تشتري و لا تكتسب و لا تورث، فهي ببساطة ملك الناس كلهم لأنهم بشر بمعنى أدق إن حقوق الإنسان (متأصلة) في كل فرد.

\* حقوق الإنسان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الرأي الآخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، إذ أن الناس قد ولدوا أحرارا جميعهم و متساوين في الكرامة و الحقوق، بمعنى أدق إن حقوق الإنسان (عالمية) لكل الناس.

\* حقوق الإنسان لا يمكن إنتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا آخر من حقه حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده أو عندما تنتهكها تلك القوانين فحقوق الإنسان ثابتة أي (أي غير قابلة للتصرف).<sup>2</sup>

\* لكي يعيش الناس بكرامة فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية و الأمن و بمستويات معيشية لائقة.

<sup>1</sup>-خميس الحديدي، المرجع السابق، ص:53-54.

<sup>2</sup>-علي عبودي نعمة الجبوري، المرجع السابق، ص:20-21.

### ثالثا: تصنيفات حقوق الإنسان

تثير الرغبة في إقامة تصنيفات لحقوق الإنسان الكثير من الدهشة، فكيف تكون حرية أكثر أساسية من أخرى، إلا أن الأمر يبدو مقبولا و بصعوبة إذا علم أن القيام بهذا التصنيف مبرر من ناحيتين: الأولى على المستوى البيداغوجي، ذلك أن تقديم خلاصة في مجال حقوق الإنسان يتطلب وضوح العلاقة بين مختلف الحقوق و الحريات و هذا شرط منطقي. و الثانية أكثر أهمية تدور حول تفضيل التصنيف، فكل مجتمع في الواقع يعطي أهمية أكبر أو أقل لبعض الحقوق، وفقا للايديولوجية السائدة فيه أو حتى وفقا للعادات و التقاليد السائدة في فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

### 1-الحقوق السياسية و الحقوق الخاصة و الحقوق العامة:

لقد جرت العادة في دراسات القانون الدستوري على تصنيف حقوق الإنسان، إلى حقوق سياسية و حقوق عامة ثم حقوق خاصة.

أ-الحقوق السياسية: هي حقوق تتمتع بها طائفة معينة من المواطنين الذين يساهمون في تشكيل الحياة السياسية، و مثال ذلك حق الفرد أن يكون ناخبا أو منتخبا.

ب-الحقوق العامة: و تسمى أحيانا الحريات العامة أو الحريات اللصيقة بالشخصية، و هي تتعلق بالفرد في مجتمعه، فتحدد له من مستحقاته خدمات أو مزايا أو ضمانات. و تمتاز هذه الحقوق بأنها لازمة للإنسان بوصفه إنسانا يولد بها، و هي مقررة لكل أفراد المجتمع دون تفرقة بين وطني أو أجنبي. و من خصائص هذه الحقوق العامة أنها يمكن أن تتولد عنها حقوق خاصة، فحق التملك نشأ عنه مثلا حق الملكية.

ج-الحقوق الخاصة: و تتعلق بالفرد في علاقته بغيره من الأفراد، و ينتج إزاءها في خضم هذه العلاقة فتكون حقوق فردية عينية أو شخصية أو ذهنية، و يتناول موضوعها القانون الخاص. و من أهمية هذا التقسيم لحقوق الإنسان الذي أقرته الوثيقة الدولية، إلا أنه لم يعد يعبر عن حاجة الإنسانية في الوقت الراهن، نظرا لوجود حقوق جديدة فرضها تطور المجتمع الدولي و حاجة الإنسان خاصة في الدول النامية.<sup>2</sup>

### 2-حقوق الانسان الفردية و الجماعية

يمكن أن تصنف حقوق الإنسان اعتمادا على العدد، فنجد بذلك صنفين:الحقوق الفردية و

الحقوق الجماعية.

أ-حقوق الإنسان الفردية : هي كل الحقوق التي تخص الإنسان كفرد بذاته كحقه في الحياة و الملكية. و تقسم بدورها إلى الحقوق التي يمكن من خلالها الحصول على الالتزامات المقابلة لها، و الحقوق التي تمكن من ممارسة نشاطات قانونية، و تسمى الثانية أيضا بحقوق القدرة. إلا أنه من

<sup>1</sup> عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 71.

<sup>2</sup>عزوز غربي، المرجع السابق، ص ص: 21-22.

الصعب تخصيص مصطلح واحد للصنف الأول، و من ثمة تسمى الحقوق التي تمكن الشخص من الحصول على امتيازات ناتجة عن تنفيذ واجب "بالحقوق المصلحة"، و تسمى الحقوق التي تمكنه من ممارسة بعض النشاطات "بالحقوق الحرية"<sup>1</sup>.

و أهم هاته الحقوق : الحق في الحياة، و الملكية الخاصة، و التعليم و العلاج، اذ نجد ضمن هذه الحقوق حقوقا شخصية مدنية (الحق في الحياة، و الحرية و الأمن و الكرامة الإنسانية...)، و حقوق اجتماعية (الحق في الزواج و الجنسية...)، و حقوق ثقافية (الحق في التعليم). لكن يبقى هناك تداخل بين بعض الحقوق، و من ذلك مثلا نجد حق حرية تشكيل التنظيمات النقابية هو حق حرية من جهة، إلا أنه يخلق حق سلطة للشخص المعنوي المشكل من جهة أخرى. و بالتالي تتمثل الحقوق الفردية للإنسان في الحقوق اللصيقة بالذات الإنسانية، و هي حقوق ظهرت أول مرة في الإعلان الأمريكي ثم في الإعلان الفرنسي سنة 1789.

من خلال هذا يبدو أن هناك مجموعة كبيرة من الحقوق لا يمكن ممارستها بشكل فردي، لأنها تقتضي عون مجموعة أفراد آخرين، كما ان هذه الحقوق و إن مورست في مجتمع لا تعني حرمان الشخص من فرديته، إذ يظل الحق فرديا، و مثال ذلك حق تأسيس جمعية فهو حق فردي رغم عدم إمكانية تأسيس جمعية بواسطة فرد واحد.

**ب- حقوق الإنسان الجماعية:** فهي تلك الحقوق التي تخص جماعات من الناس في أي شكل كان، و منها حقوق الأقليات و حقوق الأجانب و حق الشعوب في تقرير المصير سياسيا و اقتصاديا، و هي لصيقة بمجموعة بشرية مختلفة. و تتراوح المجموعات البشرية التي ترتبط بها هذه الحقوق من الأسرة إلى الشعب بكامله، و تتحدد انطلاقا من انتمائه الديني أو السياسي أو الثقافي. و مثلما لوحظ بالنسبة للحقوق الفردية التي لها أبعاد جماعية، فإن للحقوق الجماعية أيضا أبعادا فردية ما دامت توفر ضمانات للفرد.<sup>2</sup>

الحق في الامن و السلم، و حرية الصحافة و الاعلام و الاجتماع، و الحق في بيئة نظيفة نقية.

### 3-حقوق الانسان من حيث الموضوع

استنادا إلى معيار آخر و هو معيار الموضوع، تصنف حقوق الإنسان إلى:

- \* حقوق الإنسان الشخصية، كحق في الحياة و سلامة الجسد و الشرف و الحق في الاسم.
- \* حقوق الإنسان المدنية، تختص بحقوق الأسرة و مختلف الحقوق المالية.
- \* حقوق الإنسان الاقتصادية، مثل الحق في العمل و الملكية.

1-عزوز غربي، المرجع السابق، ص 24.

2-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص ص 72-73.

- \* حقوق الإنسان الثقافية، كالحق في الإبداع و الابتكار و التعلم و حرية الرأي و التعبير.
- \* حقوق الإنسان الإجتماعية، كالحق في العلاج و التأمين، و الحق في الحماية الإجتماعية.
- \* حقوق الإنسان السياسية، كالحق في المشاركة السياسية بواسطة التصويت و الترشح و الإنتخابات.

### 4-تصنيف حقوق الإنسان المعتمدة من قبل الفقه

إلى جانب التصنيفات السابقة هناك تصنيف يقدم حقوق الإنسان على شكل ثلاثة فئات و يعرف بالتصنيف التقليدي (أو التاريخي)، و يعتبر التقسيم الثلاثي "إلى أجيال" تبعا للإهتمام الدولي بها، ففي بداية الأمر كانت الحقوق المدنية و السياسية ثم الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ثم حقوق التضامن<sup>1</sup>، كما يمكننا تمييزها اعتمادا على نظرة مستقبلية لحقوقه و أولويات حمايتها من خلال تقسيمها الى ثلاث أجيال تتوزع عليها مختلف حقوق الإنسان و هي كما يلي:<sup>2</sup>

-الجيل الأول: و يشمل الحقوق المدنية و السياسية.

-الجيل الثاني: و يتضمن الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.

-الجيل الثالث: و يمثل ما يسمى "بحقوق الإنسان الجديدة" و يشمل حقوق التضامن، و هي ناتجة عن وعي يتعلق ببعض المشاكل الحديثة، كالحق في محيط نظيف و بيئة نظيفة، و يعرف مثل هذه الحقوق تطورا ملحوظا خاصة و أنها تترجم تحولا شاملا لنظرة المجتمع للحياة. و بالنسبة لهذه الحقوق أن المشكل غير قائم فيما يخص تدخل الدولة أو امتناعها، لأنها تتطلب تدخل جميع الأفراد و الجماعات و ليس فقط الدولة، و بصفة موجزة يمكن توضيح هذه الأجيال الثلاث كما يلي:

أ-الحقوق المدنية و السياسية (الجيل الأول) : و تعرف كذلك بالحقوق السلبية التي يمكن للفرد الإحتجاج بها في مواجهة الدولة التي تملك فقط سلطة وضع الضوابط الخاصة لمباشرة هذه الحقوق، و توصف بأنها شخصية، و من أمثلتها الحق في الحياة، منع التغذية، حرية التعبير و الإنتقال...إلخ.

يسمى بعض الفقهاء بالحرريات الأساسية<sup>3</sup>، و يصفونها بالمثابة (L'idéale de liberté) نشأت في ظل البرجوازية الأوروبية في مكافحتها الإقطاعية، تطورت في ظل الرأسمالية، مؤسسة على قيم فردية بحيث لا يمكن فصل هذا القيم الفردية في تعريف هذا الجيل من الحقوق.

كما توصف هذه الحقوق في مجملها بأنها حقوق مدنية و سياسية و هي تشمل:

-الحق في الحياة و السلامة و الأمن.

-الحق في ممارسة الحرية الدينية.

-الحق في حرية الرأي و التعبير.

-الحق في حرية الإجتماع و حق التجمع.

1-علي معزوز، الخصوصيات الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005، ص 39.

2-عزوز غربي، المرجع السابق، ص 24.

3-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص : 73.

-الحق في حماية الحرية الشخصية.

تشمل الحقوق السياسية على حق الانتخاب و الترشح، الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، و الحق في تولي الوظائف العامة على قدم المساواة مع بني الوطن.

**ب-الحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية (الجيل الثاني) :** و هي تلك الحقوق التي تتطلب تدخلا من جانب الدولة حتى يمكن كفالة التمتع بها، اي و على العكس من الفئة الاولى، تعمل الدولة على توفير امكانياتها في سبيل تقديم خدمة، مجموع هذه الخدمات هي عبارة عن واجبات ملقاة على عاتق الدولة تقابلها حقوق يتمتع بها الأفراد و من هذه الحقوق: الحق في العمل، الحق في الترقية و في ضمان إجتماعي، حق الإضراب، الحق في المعيشة المحترمة و الحق في الصحة و الحق في التربية و التعليم و الثقافة، الحرية الثقافية، و الحق في الزواج و تكوين اسرة...الخ، و تمثل جميعها الجيل الثاني.<sup>1</sup>

**ج-الحقوق الحديثة للإنسان (الجيل الثالث):** أما الجيل الثالث و المتضمن لحقوق الإنسان الجديدة، فهو انعكاس للتطورات التكنولوجية و المعلوماتية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، بحيث أدى ذلك التطور إلى الإسهام في بروز طائفة جديدة من حقوق الإنسان لم تكن معروفة في الماضي القريب، فأدرجت في تصنيفات حقوق الإنسان<sup>2</sup> على أنها حقوقا جديدة، كالحق في البيئة و الحق في تداول المعلومات. ، و هي كذلك مجموعة من الحقوق التي فرضتها التغيرات الناجمة عن تحول نمط الحياة البشرية جراء التقدم العلمي الهائل في شتى المجالات و ما صاحبه من مشاكل اثرت على المجتمع الدولي،كالاستعمار، و التلوث الصناعي و الضوئي، و هذا ما خلف جيلا جديدا من الحقوق، و هو جيل حقوق التضامن و يترجم الأخوة، و من بين هذه الحقوق الجديدة حقوق الشعوب، و هي حقوق تهم بالدرجة الاولى دول العالم الثالث، و من تلك الحقوق نجد حق الشعوب في السلم، و الحق في الاستفادة من التراث المشترك للإنسانية،و الحق في نظام عادل و منصف، كما نجد الحق في التنمية الذي اوليت له عناية خاصة و أخذت به لجنة حقوق الإنسان، كما جاء إعلان "ستوكهولم"<sup>3</sup> سنة 1972 بحق جديد هو الحق في بيئة صحية، وظهرت العديد من الحقوق نتيجة التغير في ظروف الحياة و الذهنيات منها: الحق في سكن لائق، الحق في الاتصال و المشاركة و الحق في الاختلاف و الحق في المساعدة الإنسانية ووصول المساعدة إلى الضحايا.

<sup>1</sup>-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص: 74

<sup>2</sup>-عزوز غربي، حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 23

<sup>3</sup>-Conférence des Nations Unies sur l'Environnement, Déclaration de Stockholm, du 5.16 juin 1972, P 2.

لقد لقي هذا الجيل الجديد من الحقوق معارضة، ارتكزت على كون حقوق هذا الجيل تنقصها الدقة و كونها لا تشكل حقوقا حقيقية ذلك أن ليس لها موضوعا معروفا و لا صاحبا محددًا و لا إجراءات معينة تتبع لتحقيقها أو حمايتها.<sup>1</sup>

غير انه وردا على هؤلاء المعترضين، يجب إدخال بعض المرونة على المعايير، بل ان هذا ما حدث فعلا عند الانتقال من الحقوق المدنية و السياسية إلى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

و الجيل الثالث لحقوق الإنسان لا يشكل مساسا أو تنكرا للجيل الأول القائم على الفردية، و لا للجيل الثاني المؤسس على الحقوق الاجتماعية، بل يشكل إضافة لهما فرضتها الأوضاع التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين، و خاصة التحولات التي شهدتها العشرية الأخيرة منه. فالأجيال الثلاثة تشكل محطات مهمة في تطور حقوق الإنسان، و قد أفرزت كل محطة منها جانبا من هذه الحقوق دون أن تكون مختلف هذه الجوانب في قطيعة مع بعضها البعض، و هو ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1977 و أكدته مؤتمر فيينا في جوان 1993.<sup>2</sup>

الثابت اليوم أيضا أن العالم<sup>3</sup> يعيش تحولا أساسيا ينعكس بصورة جذرية على حقوق الإنسان، و على مستويات عدة، فعلى المستوى العلمي و التقني مثلا تكفي الإشارة إلى ما يجري في مجال الطب و علم الأحياء من تطور، يسمح بالتشكيك في بعض الثوابت الأساسية المتعلقة بطبيعة الإنسان و بطبيعة حقوقه، و تكفي هنا الإشارة إلى علم الوراثة و للبحوث الجارية للسيطرة على مجموع التركيبة الوراثية للإنسان، و لا شك سيكون لهذه التطورات أثرا عميقا على مصير الجنس البشري، و تكون لها حتما تبعات على مستوى حقوق الإنسان، يأتي في صدارتها ملامح تشكل الجيل الرابع لحقوق الإنسان و الذي يتناول شروط و ظروف تكوين الإنسان مثل الأعضاء البشرية، استنساخ البشر...، و في هذا الصدد تطرح الكثير من المشكلات المستجدة المرتبطة بموضوع الهندسة الوراثية و البحث الجيني، و ما رافقها من حقوق كالحق في الخصوصية الجينية.

الحقيقة أن تصنيفات حقوق الإنسان تتعدد و تتنوع بحسب تطورات المجتمعات الإنسانية و مدى قدرتها على التكيف، ووفق التغير الاجتماعي الذي قد يحصل بكل عوامله و مؤثراته الفاعلة.<sup>4</sup> عند تحليل التصنيفات نجدها تتضمن أنواع عديدة من الحقوق، و بغض النظر عن ما قد تثيره من انتقادات، لا بد من التأكيد على أن فكرة تصنيف و إعطاء كل نوع منها بعدا خاصا، لا يجب أن

<sup>1</sup>-بن عاشور رياض، الضمير و التشريع العقلية المدنية و الحقوق الحديثة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1998، ص 150.

<sup>2</sup>-عزوز غربي، المرجع السابق، ص 23.

<sup>3</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 74.

<sup>4</sup>-طاهري عبد المطلب، النحوي سليمان، الأطر القانونية المقررة لحماية الحق في الخصوصية الجينية في الموثائق الدولية وفي التشريع الجزائري و الفرنسي، مخبر بحث الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثليجي-الأغواط-، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية-المجلد 06-العدد 01-جوان 2121، ص 2105.

يخرج عن اعتماد أحد التصنيفات كمنهج للبحث و الدراسة، لأن تصنيف حقوق الإنسان لا يحقق المصلحة المرجوة وحده.

كما أن أي محاولة لإقامة نوع من المفاضلة بين مختلف أنواع الحقوق، قد تدخلنا في جدال يمكن الإستغناء عنه باعتماد خاصية شمولية حقوق الإنسان، فهي حقوق متكاملة و مترابطة، لأن الإنسان بحاجة إلى حقوقه كلها من دون أي استعداد للتنازل عن أي منها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني

#### مصادر و آليات حماية حقوق الإنسان

بعد أن تعرضنا في المطلب الأول، للخلفية التاريخية لحقوق الإنسان و كذا إعطاء مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تستوقفنا في دراستنا، و خاصة مفهوم حقوق الإنسان، نحاول في هذا المطلب، أن نعرض أهم ما وصلت إليه حقوق الإنسان من تطورات قبل الدخول في عصر العولمة، و ذلك من خلال معرفة مصادر حقوق الإنسان في الفرع الأول، و مختلف الآليات لحماية حقوق الإنسان في الفرع الثاني.<sup>2</sup>

#### الفرع الأول: مصادر حقوق الإنسان

لقد درج، خطأ أو مجازاً، عند بعض المنظرين لحقوق الإنسان، أن مصدر حقوق الإنسان، هو مجموع الإتفاقيات الدولية و القوانين الداخلية، أي مجموع القواعد القانونية المنظمة لموضوع حقوق الإنسان.

غير أن المفهوم الصحيح لمصادر حقوق الإنسان، هو ما ذهب إليه بعض المفكرين، نذكر منهم (جاك دونللي) الذي يرى بأن مصدر حقوق الإنسان نعرفه من خلال إجابتنا على التساؤل التالي: من أين نحصل على حقوق الإنسان؟ و يذهب في إجابته عن هذا السؤال إلى أن مجرد مصطلح حقوق الإنسان يشير إلى مصدر ما، إما الإنسانية أو الطبيعة البشرية أو كونه شخصاً أو بشراً، و يذهب إلى أبعد من ذلك بقوله إن الطبيعة البشرية التي يعبر عنها واقعياً بالحاجات الإنسانية وحدها غير كافية للتعبير عن حقوق الإنسان، فهناك ضرورة لحقوق الإنسان ليس من أجل الحياة و إنما من أجل حياة كريمة.

<sup>1</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص: 74.

<sup>2</sup>-علي معزوز، المرجع السابق، ص 39.

بعد هذا التوضيح البسيط يمكننا الآن الخوض في مصادر حقوق الإنسان و يمكننا تفصيلها إلى ثلاثة عناصر رئيسية نتناولها فيما يلي:

### أولا-المصدر الدولي

إنه و بتطلع سريع على مسار تطور حقوق الإنسان، نجد أنه و بعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة على أنقاض عصابة الأمم، و بعد حرب عالمية ثانية مدمرة أدت إلى كوارث مادية بالغة، و الأهم من ذلك بشرية، لم يجد أعضاء المجتمع الدولي من مخرج إلا تنظيم الحياة الدولية، على أساس نظرة جديدة إنه و بتطلع سريع على مسار تطور حقوق الإنسان، نجد أنه و بعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة على أنقاض عصابة الأمم، و بعد حرب عالمية ثانية مدمرة أدت إلى كوارث مادية بالغة، و الأهم من ذلك بشرية، لم يجد أعضاء المجتمع الدولي من مخرج إلا تنظيم الحياة الدولية، على أساس نظرة جديدة للإنسان باعتباره مركز الإهتمام الأساسي، و كيانه جدير بالحماية من كل أشكال الاستغلال، فحماية الفرد ضمان لاستقرار المجتمع و الدولة من جهة، و ضمان التعايش و التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي من جهة أخرى، و بصور أول وثيقة لحماية حقوق الإنسان سنة 1948 توالى الإتفاقيات الدولية، و بنظرة متفحصة أولية يمكننا التمييز بين نوعين من الإتفاقيات، في ما يخص النوع الأول فهو محل إتفاق عالمي، أما النوع الثاني فهو عبارة عن إتفاقيات ذات طابع إقليمي مقصور على دول دون أخرى.<sup>1</sup>

**1-العرف:** المقصود بالقاعدة العرفية أنها مجموعة أحكام قانونية عامة غير مدونة تنشأ نتيجة تكرار القيام بتصرفات معينة، أيضا مع ثبوت الإعتماد لدى غالبية الدول و الأشخاص القانونية الدولية بالقوة القانونية لهذه التصرفات الإلزامية فلقد كان للعرف دورا هاما بالنسبة لتطور و نشوء مادة حقوق الإنسان، كما يوصف الفقهاء العرف بأنه تصرف ينشأ بسلوك الدول وفق توتر قانوني يتواتر عليه الإستعمال، و يتكرر من قبل الدول، و يشترط في العرف الدولي لكي يثبت في المجال الدولي أن يتوافر فيه الركن المادي و المعنوي.<sup>2</sup>

**2-الفقه:** <sup>3</sup> هو مجموعة الأبحاث و الدراسات العلمية المتعلقة بالقانون الدولي أو الداخلي كذلك العلوم الإنسانية التي تتناول حقوق الإنسان بالشرح و التحليل، و تجدر هنا الإشارة للتأكيد أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد أقر آراء الفقهاء كمصدر احتياطات للقاعدة القانونية الدولية مثله مثل أحكام المحاكم في الأمم المختلفة و الحضارات الإنسانية المختلفة.

**3-القضاء:** إن المصادر القانونية للقواعد الخاصة بحقوق الإنسان تشمل على أحكام القضاء سواء الدولية أو الداخلية، و التي تعتبر مصدرا من مصادر مواد قانون حقوق الإنسان و ذلك نظرا لأن

1-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص: 46-47.

2- بوروينة خديجة، عمير مروة، العولمة و حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره، ص: 31-32.

3-مراح حسام، مسيلي ماسينيسا، دور القضاء في حماية و ضمان حقوق الإنسان في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون، قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة بجاية، 2018/2017، ص 8.

## الفصل الأول-----الإطار المفاهيمي للعولمة و حقوق الإنسان

هناك أعمال قضائية اشترك فيها الكثير من القضاة لوضع قواعد و مبادئ قانونية خاصة بحقوق الإنسان و قابله للتطبيق و تعتبر أحكام القضاء من مصادر القانون الدولي العام، و نرى أن القانون الدولي جعل القضاء مصدرا للقوانين الداخلية في مجالات حماية حقوق الإنسان، كما قد تكون لهذه الظاهرة آثار إيجابية في محاولات تطوير القانون العالمي المقارن في سبيل التوحيد أو الإتفاق في أهم القضايا الإنسانية المهمة.<sup>1</sup>

### 4-المصادر العالمية:

يشمل المواثيق الدولية العالمية المنشأ و التطبيق، و تنقسم بدورها إلى مواثيق عامة و مواثيق خاصة.

أ-المواثيق العامة: و هي مجموع المواثيق الدولية الملزمة التي تتناول كل أو معظم حقوق الإنسان دون أن تركز على حق محدد، و سوف نعرض لأهم هذه المواثيق من خلال مايلي:<sup>2</sup>

أ-1-ميثاق الأمم المتحدة: لقد تعددت المواضع التي ذكر فيها الميثاق حقوق الإنسان، بدءا بديباجته و مرورا بالعديد من نصوصه، و لقد تضمنت هذه النصوص تعدادا لهذه الحقوق، إضافة إلى فرض الإلتزام على الدول باحترامها، بينما بينت نصوص أخرى الاجهزة التي تسهر على حماية هذه الحقوق.<sup>3</sup>

ف نجد في ديباجة الميثاق تأكيد الايمان بحقوق الانسان الاساسية و بكرامته و جدارته بالحقوق المتساوية للرجال و النساء و الامم صغيرها و كبيرها، و كذا وجوب تعزيز التقدم الاجتماعي و تحسين مستويات الحياة في ظل المزيد من الحرية، و أهم ما يلاحظ على الميثاق أنه جاء خاليا من أي تعريف لمضمون حقوق الإنسان، و تتضمن هيئة الأمم المتحدة مجموعة من الأجهزة تعمل على تكريس و حماية حقوق الإنسان.

### أ-2-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (10 ديسمبر 1948).

يعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان<sup>4</sup> الصادر عن الامم المتحدة من أكثر القرارات شهرة و أهمية، كما أنه من أكثر تلك القرارات إثارة للجدل حول ما يتمتع به من قيمة قانونية، و قد جاء هذا الاعلان بعد فشل المطالبة بلائحة لحقوق الانسان في مؤتمر "سان فرانسيسكو" في الدورة الاولى

<sup>1</sup>-بشار رشيد، حماية الإنسان بين القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، 15، ع2022، ص1، 1375.

<sup>2</sup>-مراح حسام، مسيلي ماسينيسا، المرجع السابق، ص3

<sup>3</sup>-المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2006، ص.. ص:1.135.

<sup>4</sup>-برزوق حاج، المرجع السابق، ص 495.

للجمعية العامة، و في الجلسة المنعقدة في 10 ديسمبر 1948 تم اقرار الاعلان في قصر شابو في باريس ، و نجد أن مقدمته ما هي إلا انعكاس لبياجة الميثاق و للالتزام أطرافه بتعزيز و حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع الأمم المتحدة، و يشكل الإعلان مثلا أعلى مشتركا يجب ان تبلغه الأمم و الشعوب كافة، و يتكون من 30 مادة، تغطي المواد من 03 إلى 21 الحقوق المدنية و السياسية، و تغطي المواد من 22 إلى 27 الحقوق افقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، أما المادتين 01 و 02 فتتصان على أن الناس يولدون أحرارا و متساوين في الكرامة و الحقوق دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي و غير السياسي أو الأصل الوطني أو الإجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر بغض النظر عن استقلال البلد أو خضوعه لنظام الوصاية.<sup>1</sup>

على الرغم من محاولة واضعي هذا الاعلان أن يجعلوه كوثيقة شاملة ، تكون مثلا أعلى مشتركا تسعى الشعوب و الأمم كافة لبلوغه، إلا أنه لم يسلم من أن يسيس و يكون أداة في يد إرادات سياسية دون أخرى.<sup>2</sup>

إجمال ما يمكن أن يعاب عليه، بداية من مقولة ( لجون كلود مونو ) في مقدمة الوثيقة الأساسية التي تم إعدادها بمناسبة الإحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "ما الفائدة من إعلان الحقوق إذا كنا لا نملك الوسائل التي تحميها و تبقى عليها". فهذا الإعلان كما يبدو لم يخلق لنفسه وسائل و آليات تطبيقه، و إضافة إلى كونه معطل فهو غربي الطابع.

**3-العهدان الدوليان:** كما لاحظنا في العنصرين السابقين أن كلا من الميثاق و الإعلان اكتفيا بذكر الحقوق و الحريات الأساسية للإنسان، دون إيضاح تفصيلات لهذه الحقوق، و إن كان الإعلان أكثر تفصيلا من الميثاق.<sup>3</sup>

لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة و المجلس الإقتصادي و الإجتماعي و لجنة حقوق الإنسان التابعة له، لم تتأخر كثيرا في تقنين تفصيلات الحقوق و الحريات الأساسية ، و قد تمت صياغة العهدين على مستوى لجنة حقوق الإنسان ثم اللجنة الثالثة للشؤون الإجتماعية و الثقافية التابعة للجمعية العامة، و في 16 ديسمبر 1966 اعتمدت الجمعية العامة هاتين الاتفاقيتين الدوليتين و هما

<sup>1</sup> - عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص: 50، 51.

<sup>2</sup> - قراش كافية، القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين النص و الممارسة، مذكرة ماستر القانون الدولي افسلاني و حقوق الإنسان، قسم القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2014/2015، ص 86

<sup>3</sup> -عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص 65.

## الفصل الأول-----الإطار المفاهيمي للعولمة و حقوق الإنسان

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية الذي ألحق بالبروتوكولين الاختياريين<sup>1</sup>.

و يطلق فقهاء القانون الدولي على هذين العهدين الدوليين إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اسم **الشرعة الدولية لحقوق الإنسان**.<sup>2</sup>

و لعل أهم ما اتسم به العهذان أنهما يسعيان إلى تحقيق عالمية حماية حقوق الإنسان، و هذا ما تعكسه صياغة العهدين، التي جاءت غير مماثلة لتلك التي استخدمت في صياغة الإعلان العالمي الذي جاء فيه بأن: "الدول الأعضاء تتعهد بضمان الاحترام العالمي و الفعال لهذه الحقوق"، بينما استخدمت في و لعل أهم ما اتسم به العهذان أنهما يسعيان إلى تحقيق عالمية حماية حقوق الإنسان، و هذا ما تعكسه صياغة العهدين، التي جاءت غير مماثلة لتلك التي استخدمت في صياغة الإعلان العالمي الذي جاء فيه بأن: "الدول الأعضاء تتعهد بضمان الاحترام العالمي و الفعال لهذه الحقوق"، بينما استخدمت في العهدين عبارة "الدول" بدل "الدول الأعضاء"، و هو يعني أنه موجه إلى كافة الدول سواء كانوا أعضاء بهيئة الأمم المتحدة أو غير ذلك.<sup>3</sup>

**ب-الإتفاقيات الخاصة:** " و هي موثيق تختص بإنسان معين كالمرأة و الطفل و الشيخ و المعوق و المتخلف عقليا و اللاجئ...إلخ، أو تختص بحق محدد مثل إتفاقيات العمل و منع الرق و السخرة و التعذيب...إلخ، أو تسري في حالات محددة كإتفاقيات الحقوق الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة دولية كانت أو أهلية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-البروتوكول الاختياري الأول: متعلق بشأن عدم تقديم شكاوى من طرف الأفراد أعتمد و عرض للتصديق و الانضمام في 16/12/1966، و دخل حيز النفاذ في 23/03/1976 وفقا لأحكام المادة 09 منه.

-البروتوكول الاختياري الثاني: المتعلق بإلغاء العمل بعقوبة الإعدام، أعتمد و عرض للإنضمام في 15/12/1989 دخل حيز النفاذ في 11/07/1991 وفقا لأحكام المادة 08/8 منه.

-انضمت الجزائر و صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية في 16/05/1989، ج ر رقم 20 الصادر بتاريخ:17/05/1989، و صادقت في ذات اليوم على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد و كذا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و أبدت تحفظات على المواد 22،23،1 من العهد الأول و المواد 23،13،8،1 من العهد الثاني، من منششورات المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الجزائر:ديسمبر 1998.

<sup>2</sup>-موقع البروفسور خليل حسين، موقع الدراسات و الأبحاث الإستراتيجية، حقوق الإنسان في العهدين الدوليين، <http://drkhalilhusein.blogspot.com/2013/03/1966.html>

<sup>3</sup>- بومدين كعبيش، ورقة بحث:الشرعة الدولية لحقوق الإنسان و آليات مراقبتها و حمايتها، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان،ص330.

<sup>4</sup>-صويلح أميرة، سيادة الدولة أمام أجهزة حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2015/2016، ص 51.

ب-1- موثيق لحماية الإنسان الأكثر ضعفا: نجد أن هناك مجموعة من الأفراد و نظرا لضعفهم الطبيعي يحتاجون إلى حماية خاصة<sup>1</sup> ، و هذا ما سعت إليه الأمم المتحدة من خلال الإعلانات العالمية، التي تسعى إلى تجسيدها في شكل اتفاقيات تصادق عليها الدول من أجل أن تلتزم بها و من أمثلتها مايلي:

ب-1-1- حقوق الطفل: لقد أصبح الطفل في مجتمعنا المعاصر (في ظل ظاهرة العولمة) مهددا من قبل الأفراد المحيطين به، و من قبل بعض أفراد عائلته في بعض الأحيان، و ذلك إن لم يهمل بكل بساطة في الشارع. و من ذلك سعت الجمعية العامة إلى اعتماد إعلان لحقوق الطفل في 20 نوفمبر 1959، و نظرا لعدم هذا الإعلان فقد سعت لجنة حقوق الإنسان و منذ سنة 1978 إلى وضع اتفاقية لحقوق الطفل. و لم تعتمد هذه الإتفاقية إلا في 20 نوفمبر 1989 و لم تدخل حيز النفاذ إلا في 02 سبتمبر 1990 وفقا لأحكام المادة 49 من الإتفاقية<sup>2</sup>. و تتضمن هذه الإتفاقية ثلاث طوائف من الحقوق و هي:

الطائفة الأولى: الأحكام التي من شأنها تعزيز حقوق الطفل إما باعتباره إنسانا و إما منظورا إليه بوصفه طفلا.

الطائفة الثانية: الأحكام التي تكفل حماية خاصة للأطفال ضد تصرفات معينة تمثل خطرا داهما عليهم بالذات، إما منظورا إلى طبيعة تلك التصرفات و إما إلى الظروف التي تتم في ظلها.

الطائفة الثالثة: الأحكام التي من شأنها أن تكفل للطفل مشاركة أكبر في تشكيل حياته الخاصة، في الفترة التي يعيشها من حياته كطفل، أخذين في الإعتبار تكوينه النفسي و الجسدي في تلك السن.

ب-1-2- حقوق المرأة: تطبيقا لنصوص الميثاق تلتزم الدول بعدم التمييز على أساس الجنس و كذا تنفيذا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و بناء على هذا أبرمت الإتفاقية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة سنة 1953 و قد دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في جويلية 1954، و جاءت بعدها الإتفاقية المتعلقة بجنسية المرأة المتزوجة لسنة 1957، و دخلت حيز التنفيذ في أوت 1958<sup>3</sup>. و كذا اتفاقية الرضا بالزواج و الحد الأدنى لسن الزواج و تسجيل عقود الزواج المعتمدة سنة 1982، و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1967، و التي دخلت حيز النفاذ في 3 سبتمبر 1981<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-حاج سودي محمد، تطور حقوق الطفل في القانون الدولي و ضمانات تنفيذها، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أدرار، تطور حقوق الطفل في القانون الدولي و ضمانات تنفيذها، ص 28.

<sup>2</sup>-قاسم محجوبة، الحماية الدولية لحقوق الطفل على ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق ، جامعة البليدة 2 لويسي علي-العفرون-الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد 01، المجلد 12، ص 28.

<sup>3</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص ص: 55-56-57.

<sup>4</sup>-عروبة جبار الخزرجي، المرجع السابق، ص ص: 403-404.

ب-1-3-فئات أخرى: هناك العديد من الفئات الضعيفة لا يسعنا المقام لذكرها بالتفصيل، فنحاول اختصارها فيما يلي:<sup>1</sup>

- اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية 1961.
- اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية 1954.
- الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951. و البروتوكول الملحق بها في سنة 1967.
- اتفاقية منع الإتجار بالأشخاص و استغلالهم في الدعارة 1949.

### ب-2-مواثيق خاصة بحقوق محددة:

هي تعطي مزيدا من العناية لأحد الحقوق الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، و ذلك بالنص على تفاصيل لذلك الحق و إيجاد وسائل دولية لممارسة هذه الحماية. و يقع في قمة هذه المواثيق قضية التمييز و التفرقة العنصرية، و ما سبق ذلك من رق و اتجار بالأشخاص، و نذكر من هذه الوثائق:<sup>2</sup>

الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965، و كذا الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري و المعاقبة عليها، و نجد أيضا الإتفاقية الخاصة بمنع الرق 1926 و البروتوكول الملحق بها 1953 و الإتفاقية التكميلية لسنة 1956، و إتفاقية منع السخرة 1957 و إتفاقيتا الحرية النقابية و حماية حق التنظيم النقابي 1948، 1949 على التوالي، و إتفاقية علاقات العمل 1978، و إتفاقية سياسة العمالة 1964، و إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقب عليها المعتمدة سنة 1948.<sup>3</sup> و إتفاقية منع التعذيب و المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، كما نجد من بين الإتفاقيات المنصبة على حق معين، إتفاقية اليونسكو الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. و كذا الإتفاقية الدولية<sup>4</sup> لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.

\*- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1967 صادقت عليها الجزائر في 1996/01/22، ج ر رقم 06 بتاريخ:1996/01/24، و تحفظت على المواد 02، 02/09، 04/15، 16، 01/29.

<sup>1</sup>-دخلت الإتفاقية المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية حيز التنفيذ في 1960/06/06 و صادق عليها الجزائر في 1964/06/08، ج ر رقم 57 ليوم 14/07/1964، أما الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين فقد دخلت حيز التنفيذ في 1954/04/22 و صادقت عليها الجزائر في 1963/07/25، ج ر رقم 105 لسنة 1963، و بالنسبة لاتفاقية حضر استغلال و الاتجار بالأشخاص في الدعارة دخلت حيز النفاذ في 1951/07/25 و صادقت عليها الجزائر في 11/09/1963، ج ر رقم 66 بتاريخ:1963/09/14 و تحفظت على المادة 22.

<sup>2</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 57.

<sup>3</sup>-فريد عوادى، أحكام و مضمون إتفاقية الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها، مجلة معارف، جوان 2010، ص 12.

<sup>4</sup>-عباس عبد القادر، مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في القانون الدولي انضمام الجزائر للإتفاقيات الدولية لمنع أشكال التمييز، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 25، المجلد 1، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية جامعة الخلفة، ص 315.

ب-3-موثيق تطبق خلال حالات خاصة: و أهم ما فيها الموثيق التي تطبق خلال النزاعات المسلحة و تعرف باسم قانون جنيف، و يطلق على القواعد القانونية التي تتضمنها هذه الموثيق اسم "القانون الدولي الإنساني"، إذ يوضع في الوضع المضاد لقانون الحرب أو ما يطلق عليه أحيانا "قانون لاهاي"، و الذي تضمن اتفاقيتين منمتمتين لحالة الحرب، الأولى سنة 1899، و الثانية سنة 1907.

تعد اتفاقية جنيف لسنة 1864 نقطة بدأ لحركة إنسانية واسعة و شاملة لفائدة ضحايا الحروب، و منذ سنة 1949 نشبت نزاعات عديدة في العالم، و بدت بحاجة ملحة لضبط قواعد معينة و البحث عن حلول جديدة، فعقد مؤتمر 1974، ثم تلاه مؤتمر 1977، و تمخض عنهما البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف.<sup>1</sup> و تضمن البروتوكول الثاني حماية لضحايا المنازعات غير الدولية و قد اعتمد البروتوكولان سنة 1977 و دخلا حيز التنفيذ في 1978/12/07.<sup>2</sup>

### 3-المصادر الإقليمية:

تشتمل بدورها على موثيق عامة و خاصة، ينحصر تطبيقها على لإقليم معين، و عادة في ظل منظمة دولية إقليمية، و قد أبرمت عدة موثيق دولية إقليمية لحقوق الإنسان في إطار المنظمات الدولية الإقليمية، و تعتبر هذه الموثيق مصادر قانونية وضعية إلى جانب المصادر الدولية العالمية السابق عرضها، و سنعرض الموثيق الإقليمية العامة و الخاصة ذات النطاق القاري.<sup>3</sup>

أ-أوروبا:

أ-1-الميثاق العام:<sup>4</sup> في 04 نوفمبر 1950 وقعت دول مجلس أوروبا على الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، و تشتمل هذه الإتفاقية على 66 مادة تركز الحماية الشاملة لحقوق الإنسان ووسائل مراقبة احترام السلطات لها، و هي شاملة لكل مجالات الحياة، فيما عدى المسائل العسكرية، و لقد ألحق بهذه الإتفاقية ثمانى بروتوكولات تضيف إليها قواعد قانونية في شتى مجالات حقوق الإنسان.

<sup>1</sup>-عباس عبد القادر، المرجع السابق، ص 315.

<sup>2</sup>-صادقت الجزائر على البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات غير الدولية في 16/05/1989، ج ر رقم 20، بتاريخ: 17/05/1989. و صادقت على البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية المنازعات غير الدولية بنفس التاريخ و نشر بنفس الجريدة الرسمية.

<sup>3</sup>- عبد الخليم بن مشري، المرجع السابق، ص: 60-61.

<sup>4</sup>-Conseil de l'Europe, European Social Charter (Revised)-No.163, Strasbourg, 3.V.1996, France, P1.

### أ-2-المواثيق الخاصة:

أ-2-1-الميثاق الاجتماعي الأوروبي: أعتد من طرف دول مجلس أوروبا في "تورينو" بإيطاليا في 18/10/1961، و قد جاء متضمنا لمجموعة من الحقوق، نذكر منها: حقوق متعلقة بالعمل، وأخرى متعلقة بنقابات العمال و الإضراب و حقوق متعلقة بالأطفال و المرأة العاملة و المعوقين، ثم حق الأسرة في الحماية الاجتماعية و الاقتصادية، و في الأخير حقوق متعلقة بالعمال المهاجرين.<sup>1</sup>

أ-2-2-الإتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب و المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة : اعتمدت بتاريخ 26/11/1987 بين دول مجلس أوروبا و تتألف من ديباجة و 23 مادة ينصب مضمونها على إعطاء حماية خاصة للإنسان ضد التعذيب و المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة.

ب-أمريكا: يرتكز النظام الأمريكي الدولي لحماية حقوق الإنسان على أساسين قانونيين هما: ميثاق منظمة الدول الأمريكية لعام 1948، و الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1978.

ب-1-ميثاق منظمة الدول الأمريكية : و يطلق على هذا الميثاق تسمية "دستور منظمة الدول الأمريكية" و هو يحتوي على عدد قليل من النصوص التي تعالج حقوق الإنسان على شكل يتصف بالعمومية.

قد تم التوقيع عليه في 30/04/1948، كما صاحب ظهور هذا الميثاق الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، لكن لم تكن له الصفة القانونية الوضعية لتلزم به الدول، و في عام 1967 أدخلت تعديلات موسعة على ميثاق "بوغوتا"، و من بين هذه التعديلات نصوص متعلقة بحقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية و العلمية و الثقافية.

ب-2-الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:<sup>2</sup> و لأن ماجاء به ميثاق بوغوتا لم يكن كافيا في مجال حقوق الإنسان أسرع دول المنظمة لإعداد إتفاقية أمريكية على نمط الإتفاقية الأوروبية و بعد عقد مؤتمر "سان جوزيه" بكوستاريكا توصلت الدول المجتمعة إلى إقرار الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في سنة 1969، و تتضمن هذه الإتفاقية 82 مادة يتصدرها تعهد الدول باحترام الحقوق و الحريات المنصوص عليها في الإتفاقية.

<sup>1</sup>-فريجة محمد هشام، الآليات الدولية لحماية حقوق و حريات الإنسان، جامعة المسيلة، ص ص:173-174.

<sup>2</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص ص:62-63.

ج-إفريقيا:تعتبر سنة 1979 أهم تاريخ في مسيرة حقوق الإنسان الإفريقية، إذ فيها تناولت منظمة الوحدة الإفريقية رسميا ملف حقوق الإنسان، و خرج مؤتمر منروفا (المنعقد من 17-1979/07/20) بالتوصية 115 التي تتضمن إعداد ميثاق إفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب<sup>1</sup>، و يتكون الميثاق من ديباجة و 68 مادة، و لقد جاء في الديباجة التعهد بإزالة جميع أنواع الإستعمار من إفريقيا و تنسيق جهودها لتوفير حياة أفضل، إضافة إلى الحرص على المساواة و العدل و الكرامة، باعتبارها أهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الإفريقية.<sup>2</sup>

د-جامعة الدول العربية: مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان يقع هذا الميثاق في 20 مادة و ثلاث ملاحق، و لعل اول ما يسترعي انتباه القارئ لهذا الميثاق هو خلوه من الاشارة مباشرة و صريحة لحقوق الانسان، و لكن ذلك لم يمنعها من العناية تدريجيا بمسألة هذه الحقوق من خلال اعتماد بعض الاتفاقيات و المعاهدات المتصلة بقضايا حقوق الانسان العربي، فقد نص هذا الميثاق على ايمان الوطن العربي بوحدته و التأكيد على مبادئ الامم المتحدة و الشرعية الدولية لحقوق الانسان، أما ادان هذا الميثاق العنصرية و الصهيونية و التأكيد على حق الشعب في تقرير المصير و اهتم بحماية الحياة الخاصة للانسان و بحرية العقيدة و بحق العمل و حق التعليم، و على حق اللجوء السياسي و دعى الى مكافحة التعذيب بكافة اشكاله.<sup>3</sup>

ان اول ما يلاحظ على ميثاق جامعة الدول العربية، انه جاء خاليا من اي اشارة لحقوق الانسان و حرياته الاساسية، و في الذكرى العشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ( 1968 ) وافقت جامعة الدول العربية على انشاء لجنة اطلقت عليها (اللجنة الاقليمية العربية الدائمة لحقوق الانسان).<sup>4</sup>

ضمت اللجنة مندوبا واحدا عن كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة بالإضافة إلى بعض الموظفين الذين تنتدبهم أمانة الجامعة لتمثيلها في اللجنة و يعين مجلس الجامعة رئيسا للجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد، الملاحظ على تشكيل هذه اللجنة اصطباغها بالطابع السياسي، فهي في الواقع عبارة عن هيئة سياسية تكونت من ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة و ليس من أشخاص يؤدون واجباتهم بصورة مستقلة، كما حظر قرار مجلس الجامعة على أعضاء اللجنة إجراء أي اتصال مع

<sup>1</sup>-عظامو بشرى، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق بن عكنون-الجزائر، ص4.

<sup>2</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص63.

<sup>3</sup>-علي عبودي نعمة الجبوري، المرجع السابق، ص93.

<sup>4</sup>-صفو نرجس، تأرجح المحكمة العربية لحقوق الإنسان: بين محدودية الممارسة و دعاوى الإصلاح، جامعة سطيف2، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد15/العدد 01، ص1116.

الدول الأعضاء، و تركز نشاط هذه اللجنة في الواقع على حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة و لم توجه اي اهتمام يذكر لموضوع حقوق الإنسان في البلاد العربية.<sup>1</sup>

هـ-وثائق المؤتمر الإسلامي الخاصة بحقوق الإنسان: على الرغم من أن أغلب دساتير الدول الإسلامية تنص على أنها دولة إسلامية، إلا أن مسألة حقوق الإنسان لا تزال تعاني الحصار و التضيق فلا يزال الظلم و التعسف يخيم على العديد من الدول الإسلامية. فصلتها بالإسلام لم يؤهلها أن تطبق الشريعة افسلامية في مجال حقوق الإنسان، و صلتها بالغرب، لم تستفد منه بتطبيق ما يطبقه الغرب. فلم تطبق هذا و لا ذاك.

في عام 1969 انشأة منظمة المؤتمر الإسلامي كرد فعل حرق المسجد الأقصى، فنص ميثاق المنظمة على ما يأتي: " العمل على محو التفرقة العنصرية و القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله."<sup>2</sup>

### ثانيا-المصدر الوطني

إن المصدر الوطني لحقوق الإنسان<sup>3</sup> مصدر ذا أهمية بالغة كما أن له أولوية على المصدر الدولي في الحماية الوطنية لحقوق الإنسان، فعند حدوث انتهاك لحقوق الإنسان نتوجه إلى وسائل الحماية في القانون الداخلي، الذي يمثل الواقي لهذه الحقوق سواءا كان هذا القانون دستورا أو تشريعا عاديا أو أي مصدر آخر، فإن القانون الداخلي هو الواجب التطبيق قبل اللجوء إلى أي مصدر دولي للحماية و هذا ما نجده عادة في المواثيق الدولية لحماية حقوق الإنسان كشرط واجب يطلب فيه من الدولة أو الفرد الذي يشكو من انتهاكات حقوق الإنسان، أن يستنفذ كل وسائل الدفاع الداخلية قبل اللجوء إلى وسائل الدفاع الدولية، و هذا ما نجده في المادة 41 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و المادة 05 من البروتوكول الملحق بالعهد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-علي يوسف الشكريا، لمرجع السابق، ص 92.

<sup>2</sup>-الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

<sup>3</sup>-عبد الحليم بن مشري ، المرجع السابق، ص 63

<sup>4</sup>-إنضمت الجزائر إلى العهدين الدوليين لحقوق الإنسان عام 1998، ورغم أن بعض نصوص العهد المتعلق بالحقوق المدنية و السياسية قد تتعارض مع الدستور فيما يخص بعض القضايا المتعلقة بالهوية الجزائرية و تقصد بذلك مثلا المادة 18 منه، التي تضمنت حرية الوجدان و الفكر و الدين، حرية الدين إذا كانت تفهم و تفسر على ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي تشمل حق تغيير الدين، بينما يعتبر ذلك ردة في الإسلام مما قد يتعارض مع دستور الدولة الذي ينص على أن دين الدولة الإسلام.(خديجة حرميل، النظام القانوني للمجلس الدستوري الجزائري و دوره في الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، جامعة الجزائر 1، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، ع4، جانفي 2018).

سوف نحاول التعرض لهذا المصدر بشيء من الإختصار نظرا لطوله من جهة، و انصباب دراستنا على جزء منه فقط.

### 1-الدستور:

في الواقع دساتير كل المعمورة تشترك في تبني بعض نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و نجد مثلا أن دستور الجزائر<sup>1</sup> لسنة 1963، يعلن موافقته الصريحة على قبول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 11 منه<sup>2</sup>، كما اهتم دستور الجزائر لسنة 2020 بالحقوق و الحريات الأساسية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية، كما افرد لها شكل مفصل و موسع بابا خاصا سماه الحقوق الأساسية و الحريات العامة، و الذي جاء بمجموعة من المبادئ و الحكام تركز دولة القانون و التداول على السلطة و أخلقة الحياة السياسية و تعزيز الحقوق و الحريات و مكافحة الفساد<sup>3</sup>، و هو ماذهبت إليه "موريتانيا" عام 1991 في دستورها الأول الذي تضمن إلزاما صريحا بالإلتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب<sup>4</sup>، و نجد أن المادة 02 من القانون الدستوري رقم 01 لدولة "جيبوتي" تنص على الإلتزام بالإعلان العالمي.

الدستور الأمريكي في صيغته الأولى لم يلق بالا لحقوق الإنسان و هذا ما تداركه في التعديل الأول سنة 1791، الذي اشتمل على مجموعة من الحريات كحرية الرأي، و الصحافة، و حرية الإجتماعات، و احترام حرمة المسكن و حق الملكية و الحق في محاكمة عادلة مع ضمان حق الدفاع، و أضيفت في التعديلين الثاني ( 1866 ) و الثالث ( 1870 ) مجموعة أخرى من الحقوق كالحق في الحرية و منع الرق و منع العمل بالاكراه ورفض كل اشكال التمييز العنصري و الحق في الانتخابات.<sup>5</sup>

**2-التشريع العادي:** إلى جانب الدستور تعتمد الدول الحديثة على تشريعات مختلفة تتضمن حقوق كثيرة خاصة بحماية الإنسان، و نذكر منها:التقنيات المدنية، قانون العقوبات، قانون العمل، قانون الجنسية، قانون الإنتخابات، قانون الأسرة، و رغم اختلاف كل هذه القوانين باختلاف الدول و أنظمة

<sup>1</sup> -سهيلة قمودي،مصدر إتفاقيات حقوق الإنسان في النظام القانوني الجزائري،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية،14، ع2021،4،جامعة الجزائر1،ص247

<sup>2</sup> -الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم.

<sup>3</sup> - حسن حنفي،صادق جلال العظم، مرجع سبق ذكره، ص ص:164-165.

<sup>4</sup> - الدستور الموريتاني لسنة 1991.

<sup>5</sup> -عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص :64.

الحكم، إلا أن هناك حد أدنى مشترك، الذي تراعيه الدول عند سنها أي قانون ذو علاقة بحقوق الإنسان، خاصة في المجتمع العالمي المعاصر.<sup>1</sup>

في قانون العقوبات الجزائري، لقد أعاد القاضي تكييف الأفعال المنسوبة للمتهمين بالاستناد لأحكام المادة 1 من إتفاقية مناهضة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لتكريس الحق في عدم اخضاع للتعذيب و المعاملة القاسية أو المهينة و اعتبر بأن الاستناد لإتفاقية مناهضة التعذيب من النظام العام، و لقد نفى القاضي الجزائري تهمة ارتكاب جنحة عدم تسليم القاصر المنصوص عليها في المادة 328 من قانون العقوبات بالاستناد لأحكام إتفاقية حقوق الطفل لا سيما المادتين 3 و 9 بعد تفسيرهما على قضية الحال.<sup>2</sup>

**ثالثا-المصدر الديني:** و سوف نتناوله في الكتب المقدسة الأكثر انتشارا و ذلك فيما يلي:

**1-اليهودية والنصرانية:** إن الديانات السماوية على اختلافها، لدعوى حقيقية لحماية حقوق الإنسان، غير أن التحريف الذي أصاب كل من اليهودية و المسيحية قد أخرجها عن جادة الحق فصاعت بذلك حقوق الله و العباد. و ما يمكن ملاحظته أن التلمود الذي يعتمد بالأساس على التوراة، التي أضاف إليها الأحبار الكثير قد غدى مستودع لشروخ اليهود، و عدى كونه لا يتسم بالشمول فهو عبارة عن 36 مجلدا تدعو للعنصرية و التمييز و ذلك باحتقار الشعوب و اعتبار اليهود بأنهم شعب الله المختار.<sup>3</sup>

إن كان التحريف قد نال كذلك المسيحية إلا أنها حملت للفكر الأوروبي و إلى نظرة حقوق الإنسان، عنصرين أساسيين هما: كرامة الشخصية الإنسانية، و فكرة تحديد السلطة، غير أن قسم كبير من المؤرخين يرى بأن الكنائس لم تكن تدعم حقوق الإنسان، فالمساواة بين الناس على الأرض بقيت محدودة و غريبة عن رجال الكنائس الذين لم يعرفوا أيضا حرية الرأي، كما أن الكنيسة استعملت العنف في شمال أوروبا لتجبر سكانها على اعتناق المسيحية، و يقول فضيلة الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: "أن أوروبا لا تعرف الدين إلا وسيلة لإشباع آثامها و إرضاء أطماعها، و هي قلما تستوحي روحه أو نصوصه في ما تشرعه من سياسات لمعاملة الآخرين".

بيدأ في تبرير موقعه مستدلا بالمأساة المنجرة عن اتصال أوروبا بإفريقيا السوداء، بأن كان هذا الإتصال سبب بلاء هائل، عرض السود للرق طيلة خمسة قرون، و يسترسل في حديثه تحت عنوان: "إليزابيت الأولى تاجرة رقيق"، بالقول أنه من المفارقات الطريفة أن السفينة التي أعارتها "إليزابيت" ل "جون هوكنز" أكبر نخاس في التاريخ كانت تسمى "يسوع"، و كانت مخصصة لنقل الرقيق من موانئ "ليفربول" و "لندن" و "بريستول" و "لانكشاير" إلى مواطن الإستعباد، و من هنا

<sup>1</sup>-سهيلة قمودي، مصير إتفاقيات حقوق الإنسان في النظام القانوني الجزائري، المرجع السابق،ص281.

<sup>2</sup>-عبد الحليم بن مشري، وقع حماية حقوق الإنسان في قانون العقوبات الجزائري، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، مجلة المنتدى، ص5، ص:69-70.

<sup>3</sup>-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص ص:67-68.

نلاحظ تدنيس هذا الإسم المقدس في أعمال لا تمت للكرامة الإنسانية بأية صلة، أضف إلى ما سبق أن انجلترا طلبت من رجال الدين مبررا لتجارة الرقيق فأسعفوها بنصوص التوراة التي تقدمت في الكلام على الرق عند اليهود.<sup>1</sup>

**2-الإسلام:** إن الحقيقة المؤكدة في الفكر الإسلامي، هي كون الإسلام أكمل و أشمل و أسمى و أبقى من جميع المواثيق و الإتفاقيات و القوانين الوضعية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، و كما أشرنا سابقا فالحقوق ليست منحة من أي شخص مهما كانت مكانته، حاكما، او مشرعا، أو منفذا...، إنما هي حقوق واجبة و ملزمة بحكم مصدرها الإلهي و من ثمة فهي حقوق لا تقبل الحذف أو النسخ أو التعديل أو التعطيل أو التنازل.<sup>2</sup>

الشريعة الإسلامية مصدر أساسي ملزم لحقوق الإنسان بالنسبة للمسلمين الذين لا يكونون كذلك إلا بامتثالهم لأحكام الإسلام طبقا لقوله تعالى: " و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" (سورة المائدة من الآية 44)، و يمكن اعتبار الشريعة الإسلامية مصدرا لحقوق الإنسان بالإستناد إلى الأسس القانونية الدولية و التي منها:

- نظرا لكون البلاد الإسلامية (نحو 40 دولة) تنص في دساتيرها على وجوب احترام حقوق الإنسان طبقا لقوانينها الداخلية، و في الوقت نفسه، تعتبر هذه الشريعة مصدرا أساسيا لتشريعاتها.

- ما نصت عليه المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية من كون الإتفاقيات الدولية العامة و الخاصة أول مصدر للقانون الدولي العام.

كما أن الدول الإسلامية التي ليس لها دستور مكتوب و إنما تعتبر الكتاب و السنة دستورها ترجع حقوق الإنسان إلى ما ورد بشأنها من آيات قرآنية و أحاديث نبوية شريفة فضلا عن المصادر الأخرى.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: آليات حماية حقوق الإنسان

كل قانون بحاجة إلى ضمان فعاليتها عن طريق تطبيق أحكامه و قواعده، و على هذا الأساس وجدت الضرورة لإنشاء و تأسيس أجهزة و مؤسسات تسهر على ذلك التطبيق و مراقبته، غير أن تطبيق حماية حقوق الإنسان يصادف الكثير من العوائق، و هذا يرجع إلى تعارض هذه القواعد و

<sup>1</sup> -عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص ص: 68-69.

<sup>2</sup> -مجموعة من الكتاب، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدريها القرآن و السنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ج164، ص1، 2015، ص473

<sup>3</sup> -قال الوليد بن المغيرة على الرغم من كفره و عناده إلا أنه أقر و اعترف ببلاغة و بيان هذا القرآن العظيم فقال: (إن له حللوة و إن عليه لطلاوة و إن أعلاه لثمر و إن أسفله لمغدق و إنه ليعلو و لا يعلى عليه، وما يقول هذا بشر). في مقالة: يوسف محمد البيوش، القرآن الكريم دستور حياة، موقع المسلمون في العالم:

توجيه اهتماما مباشرة للفرد داخل الدولة، هذا المر الذي يخلق تعارضا مع سيادة الدولة، غير أن هاته الأخيرة و عند انتهاكها لحقوق الإنسان تكون عرضة لعقوبات دولية، سواء كانت هذه العقوبات قهرية أو غير قهرية.

غير أن ما يهمننا في هذا الفرع هو تسليط الضوء على مجموعة الآليات المتخذة لحماية حقوق الإنسان سواء الدولي أو الداخلي، و بداية بالآليات الدولية لمراقبة للدول في حد ذاتها، ثم انتقالا الى الآليات الداخلية التي توفرها الدول من اجل حماية حقوق افرادها داخل حدودها الاقليمية.

### أولاً: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

و تنقسم إلى قسمين، آليات على مستوى هيئة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة حكومية، و أخرى على مستوى المنظمات غير الحكومية.

#### 1- في إطار هيئة الأمم المتحدة:

بالإضافة إلى مجموعة الإتفاقيات الدولية التي اعتمدها الأمم المتحدة و التي تعتبر دعما أكيدا في مجال حقوق الإنسان، فإنها و بأجهزتها الرئيسية (الجمعية العامة، المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة، مجلس الأمن)، تلعب دورا معتبرا في ترقية و احترام حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

إذ تنص المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يحق للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي إنشاء لجان للشؤون الإقتصادية و الإجتماعية و لتعزيز حقوق الإنسان، و على ذلك فإن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تعد أول جهاز رقابي ينشئ بموجب الميثاق نفسه، ذلك إضافة إلى أجهزة و لجان أخرى تفرعت عن المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية و المعاهدة الدولية للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.

#### أ- لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (حاليا مجلس حقوق الإنسان):

أنشئت هذه اللجنة<sup>2</sup> بموجب القرار الصادر عن المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم 01/05 الصادر في 16 فيفري 1946، ثم جاء بعد ذلك القرار رقم 09 الصادر في 21 جوان 1946، و أنشئت هذه اللجنة<sup>3</sup> بموجب القرار الصادر عن المجلس الإقتصادي و الإجتماعي رقم 01/05 الصادر في 16 فيفري 1946، ثم جاء بعد ذلك القرار رقم 09 الصادر في 21 جوان 1946، و الذي حدد كيفية تشكيل هذه اللجنة و اختصاصاتها. و تستطيع هذه اللجنة بدورها إنشاء لجان فرعية متى كان ذلك لازما لأداء وظائفها.

1- عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص:75-76.

2- جلال الدين عدنان، حزب ربيعة، آليات حماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022، ص 145.

3- بوفاتح أحمد، الآليات الوطنية و الدولية لحماية حقوق الإنسان، جامعة عمار ثلجي الأغواط، م 9، ع 1، جانفي 2023، ص:9-10.

قد قامت هذه اللجنة بإنشاء ثلاث لجان فرعية سنة 1946: اللجنة الفرعية لحرية الإعلام، و اللجنة الفرعية لحماية الأقليات، و اللجنة الفرعية للقضاء على التمييز العنصري، لكن سرعان ما اختصرت هذه اللجان إلى لجنة واحدة هي اللجنة الفرعية لمقاومة التمييز العنصري و حماية الأقليات، و تمارس اللجنة صلاحياتها بتشكيل مجموعة عمل خاصة من خبراء غير حكوميين إلا ابتداء من عام 1967.

تناقش اللجنة جدول أعمالها مباشرة مستعينة في ذلك بتقارير مجموعات عمل تنشئها من بين أعضاءها و تجتمع أثناء الدورة، و تستند في قراراتها و توصياتها التي ترفعها ضمن تقريرها السنوي إلى أعمال و توصيات اللجنة الفرعية، المرفوعة إليها، و مجموعات العمل الخاصة و المقررين الخاصين المعيّنين منها.

من المسائل التي أصبحت تشكل بنودا دائمة في جدول أعمال اللجنة ما يلي:

\* إنتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

\* الإعتقالات و معاملة المعتقلين.

\* حقوق الأقليات.

\* حق الشعوب في تقرير مصيرها.

\* دراسة الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

\* مسائل التمييز العنصري.

\* حقوق الإنسان و التقدم العلمي و التكنولوجي.

و على الرغم من كثرة المنجزات التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان خدمة للبشرية، إلا أن الدولة مازالت هي محور الرقابة، فاللجنة كجهاز دولي عام لا تخاطب الإنسان مباشرة رغم أنه صاحب المصلحة الحقيقية و هو محل الحماية بل هو صميم عمل اللجنة إذا أغضنا الطرف عن الشكاوى التي يرسلها بعض الأطراف إلى اللجنة التي قد تكون محل تصالح مع الدولة، و أمام الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من طرف الدول لم يبق للجنة إلا العمل بحذر أمام تمسك الدول باعتبارات السيادة الوطنية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية.<sup>1</sup>

**ب- اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات(حاليا اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان):**

تم إنشاؤها سنة 1947 تحت مسمى اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات التي أعيد تسميتها سنة 1999 تحت مسمى اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان<sup>2</sup>، تتشكل هذه اللجنة من 12 عضوا تختارهم لجنة حقوق الإنسان بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة و موافقة

1-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص ص:77-78.

2-جلال الدين عدنان، حزاب ربيعة، المرجع السابق، ص 145.

حكوماتهم، هذا في أول دورة للجنة حقوق الإنسان، حيث أن عدد أعضاء اللجنة الفرعية أصبح الآن 26 عضوا يختارون على أساس التوزيع الجغرافي لمدة ثلاث سنوات بدل سنتين كما كان معمول به.

تعمل هذه اللجنة الفرعية على إعداد دراسات متعلقة بالميز العنصري و انتهاكات حقوق الإنسان و حماية الأقليات العرقية و الوطنية و الدينية و اللغوية. كما تقوم باي مهمة يكلفها بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي أو لجنة حقوق الانسان، كما تقوم بدراسة الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان و اتخاذ توصيات و قرارات بشأنها، و تعتمد في سبيل انجاز الاختصاصات المنوطة بها على ستة مجموعات عمل تجتمه قبل بداية دورتها السنوية (المجموعة الخاصة بالعبودية، المجموعة الخاصة بالشكاوى، المجموعة الخاصة بالسكان الصليين، بالإضافة الى مجموعة خاصة بالأقليات، مجموعة خاصة باقامة العدالة، مجموعة خاصة بالشركات العالمية)، و يحق للدول الاعضاء و المنظمات الحكومية و غير الحكومية حضور الجلسات و الاشتراك في المناقشات دون تصويت.

### ج-لجنة مركز المرأة:

هي أيضا إحدى اللجان التي أنشأها المجلس الإقتصادي و الإجتماعي بتاريخ 21 جوان 1946 تضم 45 دولة منتخبين على أساس التوزيع الجغرافي العادل لمدة 4 سنوات. يتمحور دور اللجنة بإعداد الصكوك و التوصيات و التقارير إلى المجلس الاقتصادي و الإجتماعي بشأن تعزيز حقوق المرأة في كلفة الميادين، و ذلك بهدف تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة.<sup>1</sup>

لقد لعبت هذه اللجنة دورا أساسيا في ترقية العديد من الحقوق الخاصة بالمرأة و ساهمت بشكل فعال في تحرير و اعتماد عدة صكوك خاصة بحقوق المرأة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، و الإتفاقية الخاصة بحقوق السياسية للمرأة 1952.

### د-المفوض السامي لدى الامم المتحدة لحقوق الانسان:

في 20 ديسمبر 1993 اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرار رقم 141/48 بإنشاء المفوض السامي للأمم المتحدة<sup>2</sup> تعيين المفوض السامي من الأشخاص المشهود لهم بالنزاهة و الخبرة العلمية في مجال حقوق الإنسان و الحائز على ثقافات متعددة، تنبئ عن حيده و موضوعية و فعالية في المهام الموكلة اليه، و يتم اختيار المفوض على اساس التناوب بين المناطق الجغرافية المختلفة.

1-جلال الدين عدنان، حزب ربيعة، المرجع السابق، ص 146.

2-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص ص: 78-79.

يعد المفوض السامي للأمم المتحدة بمثابة نائب للأمين العام، و يعد المسؤول الأول على حقوق الإنسان، كما يعد مسؤولاً عن أنشطة الوقاية، كالحصول على معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان و التدخل لمعالجة الأوضاع و التي قد يؤدي تدخله الى اصلاح ما تدهور منها، كما يمكنه تقديم استشارات للدول الراغبة في انتهاج الديمقراطية لتعزيز حقوق الإنسان، كما يقدم توصيات بقصد تعزيز حقوق الإنسان لكل من الأمين العام، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و لجنة حقوق الإنسان في ظل عمله تحت اشرافهم.

على الرغم من هذه الولاية الممنوحة للمفوض السامي نائباً له اثناء غيابه، و مكتب موظفي مندوب الأمم المتحدة، بالإضافة الى القسم الإداري و مكتب نيويورك و فرع خدمات الاسناد و كذا فرع البرامج و النشاطات.

### 2- في إطار المنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية هي منظمات خاصة أو اتحادات في إطار القانون الوطني، يقع مقرها الرئيسي في احدى الدول و تخضع لقوانين هذه الدولة، لكن عملياً لها امتداد جهوي او عالمي نظراً لطبيعة المهام التي تهدف لتحقيقها. و من امثلة هذه المنظمات: منظمة اطباء بلا حدود، منظمة السلم الاخضر، و منظمة العفو الدولية. و لا ينكر احد الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في مجال حماية و ترقية حقوق الإنسان في مواجهة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان، و هذا ما يظهر جلياً في كل من همل اتحاد الصليب الاحمر الدولي، و منظمة العفو الدولية. هاته الاخيرة و نظراً لاهميتها سنفردها بدراسة مفصلة، نعرف من خلالها الدور الذي تلعبه في مجال حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

#### أ- منظمة العفو الدولية:

قام بعض المواطنين البريطانيين و بمبادرة خاصة منهم و تعاطفاً مع المساجين السياسيين المنسيين في افريقيا سنة 1961 بانشاء هذه المنظمة. و لهذه الاخيرة اجهزة تقوم بادارتها هي المجلس الدولي، و اللجنة التنفيذية الدولية و الامانة و مقر هذه المنظمة هو لندن، و تعمل المنظمة على محاور ثلاث هي:<sup>2</sup>

\* الافراج عن سجناء الراي.

\* مقاومة اعتقال سجناء الراي، و بقائهم بلا محاكمة مدة طويلة.

\* مقاومة تنفيذ عقوبة الاعدام و المعاملة اللاانسانية لمسجون الراي و غيرهم.

للمنظمة علاقات رسمية بكل من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و اليونسكو و مجلس أوروبا، و منظمة تادول الامريكية و منظمة الوحدة الافريقية، كما تتعاون مع التنظيمات المحلية

1- جلال الدين عدنان، حزب ربيعة، آليات حماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 146.

2- عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص ص: 79-80-81.

للدفاع عن حقوق الإنسان، كالمنظمة العربية لحقوق الإنسان. كما تعمل المنظمة على إصدار تقارير دورية سنوية حول اوضاع حقوق الإنسان في العالم و تقوم بزيارات ميدانية للسجون.<sup>1</sup>

### ب-اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي

تعتبر هذه اللجنة منظمة عالمية غ حكومية مستقلة و محايدة، وراعي القانون الدولي الإنساني و حارسه، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية و مساعدة الضحايا المدنيين و العسكريين في النزاعات المسلحة، و كذا الحفاظ على حقوقهم الأساسية كالحق في الحياة و سلامة الجسد، و بمعنى آخر فإن مهمتها هي رصد و مراقبة حقوق الإنسان وقت الحرب و النزاعات المسلحة. و تعمل هذه اللجنة وفق مبادئ أعلن عنها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر، تتمثل في الإنسانية و عدم التحيز، و كذا الحياد و الإستقلال بالإضافة إلى الخدمة الطوعية و الوحدة العالمية.<sup>2</sup>

### ثالث: آليات الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان:

توجد مجموعة من الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان كالأليات الأوروبية المتمثلة في اللجنة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان و المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، و كذا دور كل من الأمين العام لمجلس أوروبا و لجنة وزراء مجلس أوروبا في تقرير هذه الحماية، بالإضافة إلى كل من اللجنة و المحكمة الأمريكية لحماية حقوق الإنسان، على الرغم من الأهمية البالغة لهذه الآليات في مجال تكوين و تكريس حقوق الإنسان، الآليات الإفريقية و العربية لحماية حقوق الإنسان.

### 1-آليات حماية حقوق الإنسان في إطار الإتحاد الأوروبي

#### أ-اللجنة الأوروبية للحقوق الإجتماعية

تتألف اللجنة الأوروبية للحقوق الإجتماعية من 15 خبيراً مستقلاً، و تختص بتلقي الشكاوى الجماعية و رصد الإمتثال للميثاق الإجتماعي الأوروبي من خلال مراجعة التقارير الوطنية. تتلقى اللجنة الشكاوى الجماعية ضد الخمسة عشر دولة صادقت على البروتوكول الإضافي للميثاق الإجتماعي الأوروبي الذي ينص على نظام الشكاوى الجماعية التي اعتمدت في عام 1995 فقط. و باستقراء شكاوى جماعية تصدر اللجنة قراراتها، كما تسمح باستقبال الشكاوى الجماعية فقط من:<sup>3</sup>

\*المنظمات الدولية لأصحاب العمل و النقابات العمالية المشار إليها في ف 2 من م 27 من الميثاق.  
\*غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها صفة استشارية لدى المجلس الأوروبي، و التي وضعت على قائمة أنشئتها اللجنة الحكومية لهذا الغرض.

<sup>1</sup>-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 81.

<sup>2</sup>-بوفاتح أحمد، الآليات الوطنية و الدولية لحماية حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 13.

<sup>3</sup>-الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، موقع الحق في التعليم:

\*المنظمات الوطنية الممثلة لأصحاب العمل و نقابات العمال التي تدخل في اختصاص الطرف المتعاقد الذي قدم الشكاوى.<sup>1</sup>

### ب- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

لدى المحكمة الأوروبية القدرة على قبول شكاوى فردية ضد جميع الدول التي صادقت على الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، و يجب على الدولة أن تصادق على البروتوكول الإختياري الأول الذي يذكر فيه الحق في التعليم، لكي تقبل المحكمة الشكاوى التي تتعلق بالحق في التعليم. تتألف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من 47 قاض مستقل (قاض لكل دولة طرف). يمكن للمحكمة أن تتلقى شكاوى من أي شخص أو مؤسسة غير حكومية أو جماعة أو أفراد يدعون بأنهم ضحايا لانتهاك ارتكبه أحد الدول الأطراف للحقوق التي نصت عليها الإتفاقية أو بروتوكولاتها (المادة 34 من البروتوكول رقم 11).

## 2- آليات حماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الدول الأمريكية

### أ- لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

تتألف لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من سبع أعضاء مستقلين، و تتمثل مهمتها في حماية حقوق الإنسان و تعزيزها في 35 دولة في منظمة الدول الأمريكية. يمكن للجنة أن تستقبل شكاوى فردية عن انتهاك الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية للحقوق الواردة في الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان و صكوك منظمة الدول الأمريكية الأخرى (إذا صادقت عليها الدول المعنية)، و الإعلان الأمريكي، و لا يمكن أن تقديم شكاوى ضد الأفراد و الجهات الفاعلة الأخرى غ الحكومية.<sup>2</sup>

تنص م 44 من الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على مايلي: "يحق لأي شخص أو جماعة أو أية هيئة غ حكومية معترف بها قانونا في دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في المنظمة، أن ترفع إلى اللجنة عرائض تتضمن شجبا أو شكاوى ضد أي خرق لهذه الإتفاقية من قبل دولة طرف".

### ب- محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان

أنشئت المحكمة بموجب الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، و تتألف من سبعة قضاة منتخبين بصفاتهم الشخصية، و لها اختصاص قضائي و استشاري، حيث يتضمن اختصاصها الإستشاري إصدار آراء استشارية حول تفسير القوانين الوطنية و السياسات و مدى ملائمتها مع الحقوق المنصوص عليها في الإتفاقية. أما في الإختصاص القضائي، فيحق لها النظر في القضايا المقدمة إليها من اللجنة أو الدول الأطراف، التي قبلت اختصاص المحكمة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، موقع الحق في التعليم،

<sup>2</sup>- فريجة محمد هشام، الآليات الدولية لحماية حقوق و حريات الإنسان، جامعة المسيلة، ص 175.

<sup>3</sup>- سامي حصيد، المرجع السابق، ص 40.

### 3-آليات حماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الوحدة الإفريقية

تتجسد هذه الآليات في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، و المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان.

#### أ-اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب<sup>1</sup>

تتألف هذه اللجنة من 11 عضواً، و هناك ميزة واحدة للميثاق الإفريقي و هي أنه، بموجب م 60 و م 61، يعطي اللجنة الضوء لتذهب ابعدها من الحقوق المذكورة في الميثاق ولأن تنظر في المعايير الدولية، و بالتالي لا يوجد حق واحد على المستوى الدولي لا يمكن أن يخضع للحماية بموجب النظام الإفريقي، أنشئت هذه اللجنة في جويلية 1987 من طرف م و إ مقرها "بانجول" (غامبيا). تنص م 45 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، على دور اللجنة في حماية حقوق الإنسان و الشعوب و تعزيزها، و هذا يشمل:

\* إجراءات المراسلات، حيث تسمح م 55 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب للأفراد و المنظمات لتقديم مراسلات. و يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة بصفة (صديق للمحكمة).  
\* آليات خاصة مثل فريق العمل المعني بالحقوق الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و الذي يتشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية من أجل حماية أفضل و تعزيز للحقوق الاقتصادية و الإجتماعية، بما في ذلك الحق في التعليم.<sup>2</sup>

#### ب- المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب

تتألف المحكمة من 11 قاضياً، و تأسست من خلال البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب بشأن المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب، حيث صادقت 26 دولة على البروتوكول.

للمحكمة تفويض أوسع من اللجنة، حيث تنص المادة 3 على أن ولايتها القضائية تمتد إلى جميع القضايا و النزاعات التي تقدم إليها و التي تتعلق بتفسير و تطبيق الميثاق و البروتوكول الخاص بإنشاء المحكمة، و أية صكوك لحقوق الإنسان ذات صلة و التي كانت الدولة الأطراف المعنية قد صادقت عليها، و هذا يشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -عبد الحليم بن مشري ، المرجع السابق، ص 82.

<sup>2</sup> -الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، موقع الحق في التعليم،

<sup>3</sup> -تقرير عن أنشطة اللجنة الإفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهية، م ت، د ع 36، الإتحاد الإفريقي، 2019، ص 2

### ج-لجنة الخبراء الإفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته

تتألف هذه اللجنة من 11 خبيراً و تختص لسماع البلاغات الفردية التي تزعم حدوث انتهاكات للميثاق، و القيام ببعثات تفصي الحقائق و تفسير أحكام الميثاق و استلام و مراجعة تقارير الدول، حيث صادقت 41 دولة على الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، في 2001، وفقاً للمادة 32. من الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.<sup>1</sup>

تمتاز إجراءات البلاغات الخاصة باللجنة و لجنة حقوق الطفل بأنها فريدة في تعاملها حصرياً مع الشكاوى التي تخص حقوق الطفل، مستجيبة بذلك لأصوات المجموعات الأكثر عرضة، كما تمتاز اللجنتان بكونهما آليتان حديثتان من آليات حقوق الإنسان التي قد تحدث أثراً حقيقياً في حماية حقوق الطفل. و جدت المادة 44 من الميثاق و التي تنص على:

\*يجوز للجنة أن تتلقى إتصلاً من أي شخص، أو جماعة، أو منظمة غ حكومية تعترف بها م و إ، أو دولة عضو، أو الأمم المتحدة يتعلق بأس مسألة يغطيها هذا الميثاق.<sup>2</sup>

### 4-آليات حماية حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية

يتمثل النظام العربي لحماية حقوق الإنسان في مشروعين، تضمن المشروع الأول "مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، الذي اعد في إطار جامعة الدول العربية، و الثاني احتوى على "مشروع حقوق الإنسان و الشعب في الوطن العربي" في مدينة "سيراكوزا" الإيطالية في ديسمبر 1986.<sup>3</sup>

لان المشروع الاول يفتقر الى الليات الحماية كاحداث لجنة و محكمة لحقوق الانسان على شاكلة الاليات السابقة، يجعلنا نركز الدراسة على المشروع الثاني الذي تدارك هذا النقص بنصه على ضرورة وجود محكمة و لجنة خاصتين بحقوق الانسان.

### أ-اللجنة العربية لحقوق الإنسان

تنص المادة 50 من المشروع على إنشاء اللجنة العربية لحقوق الإنسان، من 11 عضواً، و تنص على حق كل دولة طرف بترشيح شخصين على أن يكون أحدهما من غير جنسيتها، كما تنص على ان تتولى نقابات المحامين في كل دولة طرف ترشيح شخص ثالث لهذه الغاية، و الملاحظ هنا ان المسعى من خلال شروط الترشيح مزدوج يهدف الى الوحدوية من جهة و اشراك المنظمات غ الحكومية من جهة أخرى.

<sup>1</sup> تقرير عن أنشطة اللجنة الإفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهية، المرجع السابق، ص 2

<sup>2</sup> الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، موقع الحق في التعليم،

<https://www.right-to-education.org>

<sup>3</sup> عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان، المرجع السابق، ص ص 84-85-86..

### ب- المحكمة العربية لحقوق الإنسان

تتشكل المحكمة من سبع قضاة، يحق لكل دولة طرف ترشيح قاضيان، مع إمكانية ترشيح قاض ثالث من طرف نقابات المحامين لكل بلد. و هو أمر مميز للمحكمة العربية عن كل من المحكمة الأوروبية و الأمريكية و الإفريقية. و تختص المحكمة بالنظر في الدعاوى التي يرفعها طرف ضد طرف اخر بحكم خضوع كافة الاطراف لاختصاص المحكمة القضائي بموجب تصديقها على الميثاق و هذا بموجب مدة تحددها اللائحة الداخلية على تقديم ادعائها الى اللجنة اذا لم تصل هذه الاخيرة الى حل يرتضيه الطرف المدعي.<sup>1</sup>

### رابعاً- آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الداخلي

من المستقر عليه تاريخياً أن حقوق الإنسان بدأت على المستوى الداخلي سواء في الإعلانات و اللوائح كلائحة الحقوق التي أقرها البرلمان الإنجليزي في سنة 1689، و إعلان الإستقلال الأمريكي سنة 1776، و الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان و المواطن لسنة 1789، ثم جاء الدستور الفرنسي الأول سنة 1793 (دستور الجمهورية الأولى<sup>2</sup>) مقراً ببعض الحقوق، و مما سبق فإن القانون الداخلي، هو النواة الأولى بل و الأساسية لحماية حقوق الإنسان. و هذا في ظل تعريف الحق بأنه مصلحة محمية قانوناً، و أن المواطن جدير بالحماية القانونية لحقوقه من طرف دولته. و سوف نتطرق للآليات المؤسساتية و غير الرسمية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر، و إن هناك من يرى بأن حقوق الإنسان لا تقع داخل الولاية القضائية للدولة، بل أن مجالها القانون الدولي دون سواه.<sup>3</sup>

### 1- الآليات المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر

لم تتوقف جهود الدولة الجزائرية في إيجاد آليات لحماية حقوق الإنسان على المستوى الإجرائي فحسب بل عملت الجزائر على خلق مؤسسات وطنية ساعدت على حماية حقوق الإنسان. و عليه نحاول أن نتناول بشيء من التفصيل هذه الآليات على النحو التالي:

#### أ- البرلمان

إن دور البرلمان في حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية هام جداً، و بحكم وظيفته فإن البرلمان فاعل أساسي في إنشاء و تطوير و حماية حقوق الإنسان، و ذلك لأن البرلمان يعد حارساً لحقوق الإنسان بالمفهوم الواسع، و لا يتأتى له ذلك إلا إذا تحققت الشروط الأساسية لذلك، و بين هذه الشروط هي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بوفاتح أحمد، الآليات الوطنية و الدولية لحماية حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 9.

<sup>2</sup> - حسان عمران، الثورة الفرنسية الأولى (1789-1799)، موقع منصة إدراك للتعليم: [www.idraksy.net](http://www.idraksy.net)

<sup>3</sup> - عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 88.

<sup>4</sup> - عطاب يونس، اختصاصات البرلمان و دوره في حماية الحقوق و الحريات، مجلة القانون و العلوم السياسية، 8، ع2022، 2، جامعة أدرار، ص ص: 106-107.

- يجب ان يكون البرلمان ممثلا لكل المكونات الفاعلة في المجتمع.
- إن تمثيل مكونات المجتمع يفترض أيضا حضورا قويا للمرأة في البرلمان.
- يجب أن يكون أعضاء البرلمان محميون بالحصانة البرلمانية حتى تتحقق الرقابة.<sup>1</sup>

### ب-المجلس الدستوري

يعد المجلس الدستوري من المؤسسات الرسمية الضرورية لحماية الدولة من القوانين المتناقضة و منع تفكك المجتمع من أي إختلالات في منظومته التشريعية و قد وردت هذه الهيئة لأول مرة في دستور 10 سبتمبر 1963 الذي نص في مادته 63 " يتألف المجلس الدستوري من رئيس المحكمة العليا ورئيس الغرفتين المدنية و الادارية في المحكمة العليا، و ثلاثة نواب يعينهم المجلس الوطني، و عضو يعينه رئيس الجمهورية. أعضاء المجلس الدستوري ينتخبون رئيسهم الذي لا يملك صوتا مرجحا".<sup>2</sup>

### ج-المجلس الأعلى لحقوق الإنسان

يعتبر هذا المجلس كآلية من آليات حقوق الإنسان الوطنية الرسمية التي تكفل الحماية، و قد نص عليها التعديل الدستوري سنة 2016، حيث جاءت المادة 198 لتنص على أنه: "يؤسس مجلس وطني لحقوق الإنسان، يدعي في صلب النص "المجلس " و يوضع لدى رئيس الجمهورية، ضامن الدستور. يتمتع المجلس بالاستقلالية الإدارية و المالية".

أما المادة 199 فجاءت لتنص على مهام هذا المجلس و المتمثلة في المراقبة و افذار المبكر و التقييم في مجال احترام حقوق الإنسان، كما يدرس كل حالات انتهاك حقوق الإنسان التي يعانيتها أو تبلغ إلى علمه كما أنه يبادر بأعمال التحسيس و الإعلام و الإتصال و ترقية حقوق الإنسان ، كما أنه يبدي آراء و اقتراحات و توصيات تتعلق بترقية حقوق الإنسان و حمايتها.

### 2-الآليات غير النظامية أو غير الرسمية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر

بقدر تعدد الآليات و الميكانيزمات الرسمية، تعددت كذلك الآليات غير الرسمية بدء من دستور 1989 إلى دستور 1996 الذي تبنى التوجه الديمقراطي أكثر فأكثر إلى التعديل الدستوري الأخير س 2016. نحاول أن نتناول أهم هذه الآليات غ النظامية، بحيث نسلط الضوء على الجمعيات و كذا الأحزاب السياسية، و ذلك في الفرعين الآتيين:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-عطاب يونس، اختصاصات البرلمان و دوره في حماية الحقوق و الحريات، مجلة القانون و العلوم السياسية، 8، ع2022، 2، جامعة أدرار، ص ص:106-107.

<sup>2</sup>- كمال شطاب، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة و الواقع المفقود، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2005، ص 134.

<sup>3</sup>- بوفاتح أحمد، الآليات الوطنية و الدولية لحماية حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 10.

### أ-الجمعيات

تمثل المنبر الأول الذي يمكن للمواطنين من خلاله المطالبة بحقوقهم و التنديد بكل ما يقع من انتهاك لحقوقهم، و هو الشيء الذي أدى إلى ازدهار حركة الجمعيات ازدهارا كبيرا منذ 1988، حيث وصل عددها إلى غاية 2019 إلى أكثر من 100.000 جمعية تمارس نشاطاتها في ميادين مختلفة، و قد أولى الدستور مكانة هامة لحرية إنشاء جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان، و جعل نطاق تطبيق تلك الحرية في حرية التعبير و الإجتماع.

لعل من أهم الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان في الجزائر نجد كل من الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان و كذا جمعية ترقية المواطنة و حقوق الإنسان. نحاول بشيء من التفصيل أن نتناول كلتا الجمعيتين على النحو الآتي:

### أ-1-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

تأسست هذه الجمعية<sup>1</sup> س 1987، يعد أن سمحت الدولة لمجموعة من مناضلي الثورة القدامى بإنشائها حيث أن اهتمامها ينصب حول الدفاع عن حقوق الإنسان و ترقيتها من خلال القيام بمراقبة المحاكمات و الانتخابات و تتبع الإنتهاكات و الدفاع عن قضايا الرأي و تتمتع هذه الرابطة بصفة المراقب لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، و العضوية لدى المنظمة العربية لحقوق الإنسان، و صفة المراسل لدى الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان.

### أ-2-جمعية ترقية المواطنة و حقوق الإنسان

تأسست هذه الجمعية في س 2002، و لعل من أهم الأهداف التي قامت عليها هي:  
-المساهمة في الدفاع عن ضحايا المأساة الوطنية باعتبارها فئة من المجتمع تحتاج عناية و حماية خاصة.  
-المساهمة في تسجيل التجاوزات و التعسف المسجلين ميدانيا و إبلاغها للسلطات الوصية.  
-العمل على ترقية المواطنة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.  
-العمل على حماية حقوق الطفل.  
-العمل على نشر ثقافة السلم داخل المؤسسات التربوية.<sup>2</sup>

1-كمال شطاب، المرجع السابق، ص 136.

2-بوفاتح أحمد، المرجع السابق، ص:10-11

### ب-الأحزاب السياسية

إن موقع الأحزاب من الديمقراطية يبلغ درجة إحدى الضرورات ذاتها، و بالنسبة للحقوق و الحريات فإن هذه الأخيرة تأتي في مقدمة هذه الضرورات، و تعد الأحزاب السياسية كقواعل غير رسمية تقوم بدور كبير في دعم و تعميق و حماية حقوق الإنسان باعتبارها تنظيمات غير حكومية. و بما أن الهدف الأساسي للأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة، فهي تعد الوسيلة الرئيسية لتحقيق ما يسمى بالحقوق السياسية، و التي تجعل المواطن يشارك في صنع القرار و تعد آلية الأحزاب من الآليات المعاصرة، و التي واكبت التوجه نحو الديمقراطية، غير أن رقابة الأحزاب كرقابة الجمعيات، حيث أنها رقابة ضغط معنوية في أبعد تكيف لها، حيث لا تملك الأسس و الضوابط الدستورية، ولا الوسائل و الإجراءات الرقابية القانونية المعروفة و المقررة قانونيا و رسميا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-بوفاتح أحمد، الآليات الوطنية و الدولية لحماية حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ص:10-11

# الفصل الثاني

انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان

## الفصل الثاني

### إنعكاسات العولمة على حقوق الإنسان

لا شك أن مجال حقوق الإنسان تأثر كثيرا بالعولمة و نتائجها، و ذلك ليس بمستغرب مادامنا عرفنا أن كلاهما حظيا بالإهتمام البالغ في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، حيث كان مجال حقوق الإنسان المجال الخصب و الأكثر صلاحية للتأثر بأفكار العولمة و تطبيقاتها، الأمر الذي دفع بالدول في جميع علاقاتها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية إلى مراعاة جانب حقوق الإنسان في تعاملاتها. و لا أصدق على ذلك من واقع المجتمعات الدولية في تعاملاتها و علاقاتها، فها هي الكثير من الدول تتعرض للحظر الإقتصادي أو قطع العلاقات التجارية أو غيرها من الإجراءات، بسبب أعمال لها علاقة بحقوق الإنسان. كمسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، أو ما يتعلق بإقليم دارفور في السودان، و قبل ذلك انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا.<sup>1</sup>

كما أدى ظهور العولمة التي بدأت في المجال الإقتصادي إلى تغير كبير على المستوى العالمي، ففي المجال الإقتصادي ساد مفهوم اقتصاد السوق عبر العالم، ولم يعد هناك وجود تقريبا لمفاهيم اقتصادية أخرى، و في المجال السياسي نجد أن دول العالم قامت بتغيير دساتيرها و قوانينها الداخلية و أنظمتها السياسية متأثرة بالضغوطات الخارجية، فأصبحت التعددية السياسية و الأسلوب الديمقراطي الذي يرمي للمشاركة السياسية و فتح المجال للحريات هو الذي يسود معظم الدول، و في مجال الإعلام لم تستطع الدول التي أضحت حدودها مخترقة أن تنغلق و تمنع المعلومة على المواطن الذي أصبح يلتقطها و يتلقفها كالبرق عبر الأقمار الصناعية و الفضائيات و الأنترنت التي جميعها قدمت خدمة كبيرة للإنسان.<sup>2</sup>

و لتوضيح معالم تأثير العولمة على حقوق الإنسان، رأينا من المناسب بيان لانعكاسات و تأثير العولمة على حقوق الإنسان على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإنعكاسات الإيجابية و السلبية للعولمة على حقوق الإنسان.
- المبحث الثاني: إنعكاسات العولمة على العالم الإسلامي و العربي -الجزائر كنموذج-
- والذي يمكن من خلالها الحكم على العولمة و أثرها في مجال حقوق الإنسان.

1-بن صغير مراد، المرجع السابق، ص 12.

2-بورويته خديجة، عميور مروة، المرجع السابق، ص 47.

## المبحث الأول

### الانعكاسات الإيجابية و السلبية للعولمة على حقوق الإنسان

إن انتشار ظاهرة العولمة و اتساع نطاقها و امتدادها لدرجة التدخل في كافة أوجه النشاطات الإنسانية يجعل من الصعب علينا بل من المستحيل إنكار الآثار<sup>1</sup> و التحديات التي فرضتها و تفرضها هذه الظاهرة، و هذه الآثار تجلت في بعض المجالات أكثر من غيرها و خصوصا في المجالات الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية. و للعولمة آثارها الواسعة النطاق، الإيجابية منها و كذا السلبية، و العالم العربي وكذا الجزائر واحدة من أهم المناطق المعرضة لتأثيرات العولمة بكل أنواعها.<sup>2</sup>

كما أن العولمة تستعمل وسائل عديدة حيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات القوة الضاربة<sup>3</sup> التي تستعملها، و هذا عن طريق ما تملكه من قدرات تقنية هائلة، و ما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة تملكها أو رؤوس أموال أخرى تستطيع تعبئتها في أسواق المال العالمية أو بالإعتماد على ما لديها من سيطرة على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، و أيضا بالإعتماد على قدراتها الهائلة على ممارسة ضغوطها على البلدان النامية، و استعمال أدوات مثل: المنظمات الإقتصادية و المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و منظمة التجارة العالمية، تستخدم لتسخير اقتصاديات و إمكانيات الدول الصغيرة الضعيفة لصالح الأقوياء.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص 7.

<sup>2</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2014، ص111.

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، دار الكندي للنشر و التوزيع، 2007، ص 41.

<sup>4</sup>-البنك الدولي: مؤسسة مالية تعمل في إطار الأمم المتحدة تأسس عام 1944 و باشر اعماله عام 1946 و يقوم بمنح القروض للدول، و تمويل المشاريع في انحاء كثيرة من العالم.-يقول الخبير الأمريكي (جوزيف ستجليت) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001 بان المؤسسات الدولية الاقتصادية تمارس نفاقا يزيد الاغنياء ثراء و يزيد الفقراء فقرا و قال في كتابه (ضحايا العولمة) ان صندوق النقد الدولي على سبيل المثال ينتهج سياسة تحركها الايدولوجيا و الاقتصاد الرديء و يقول بان من يدافع عن ردود الافعال المناهضة للعولمة هو من يريد من الدول النامية ان تفتح اسواقها لمنتجات الدول الصناعية المتقدمة التي تقوم بحماية الاسواق الخاصة بها و يضيف بان من شان هذه السياسة ان تزيد الاغنياء ثراء و الفقراء بؤسا و سخطا، و قال بان الولايات المتحدة الامريكية هي في مقدمة المذنبين و يقول ايضا بان القرارات عندما تتخذ في البنك الدولي تتخذ على اسس ايدولوجية و سياسية و يقول بان المسؤولين في البنك الدولي يصبحون مسيسين و يلونون الحقائق لتناسب مع افكار المسؤولين، و قال ان اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي يعتمد على خليط غريب من الايدولوجيا و الاقتصاد الرديء و اضاف بان كثير من سياسات النقد ادت الى حالات من المجاعة و الهياج الشعبي و حتى عندما نجحت فانها احدثت نموا هزيلا و لفترة بسيطة من الوقت و اضاف بان العولمة تحكمها ثلاث مؤسسات هي: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية، و قال بان هناك 1.2 مليار نسمة يعيشون على اقل من دولار يوميا، كما يعيش 2.8 مليار يعيشون على اقل من دولارين، و قال اخيرا: بان العولمة هي خطر على الديمقراطية حيث تستبدل الديكتاتوريات القديمة بديكتاتوريات مالية دولية.

لتوضيح معالم تأثير العولمة على حقوق الإنسان، رأينا من المناسب بيان الآثار الإيجابية و السلبية، و التي من خلالها يمكن الحكم على العولمة و تأثيرها على حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

إن إنتشار ظاهرة العولمة و اتساع نطاقها و امتدادها لدرجة التدخل في كافة أوجه النشاطات الإنسانية يجعل من الصعب علينا بل من المستحيل إنكار الآثار و التحديات التي فرضتها و تفرضها هذه الظاهرة، و هذه الآثار تجلت في بعض المجالات أكثر من غيرها و خصوصا في المجالات الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية<sup>2</sup>، و هذا ما سندرس بالتفصيل في هذا المبحث كالتالي:

### المطلب الأول

#### الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على حقوق الإنسان

كما أن الحديث عن حقوق الإنسان لم يرتبط مع مفهوم آخر في أي زمن كالارتباط الذي حصل مع مفهوم العولمة، و قد يكون الترويج للعولمة وراء الادعاء أنها حامية لحقوق الإنسان.<sup>3</sup>، و العولمة بأساليبها ووسائلها ساهمت بشكل كبير في تكريس مبادئ حقوق الإنسان و حمايتها، و إن إنتشار ظاهرة العولمة و اتساع نطاقها و امتدادها لدرجة التدخل في كافة أوجه النشاطات الإنسانية يجعل من الصعب علينا بل من المستحيل إنكار الآثار و التحديات التي فرضتها و تفرضها هذه الظاهرة، و هذه الآثار تجلت في بعض المجالات أكثر من غيرها و خصوصا في المجالات الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية<sup>4</sup>، و هذا ما سندرسه في هذا المطلب ، و لتبيان مختلف الآثار الإيجابية ارتأينا التطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

\*-أما صندوق النقد الدولي فهو ايضا مؤسسة مالية تعمل في اطار الامم المتحدة و تهدف لتقديم المعونات و المشورات في مجال النقد و يساهم في رفع الحواجز التي تواجه التبادل التجاري الدولي، و هو نتاج مؤتمر (بريتون وودز) الذي عقد في أمريكية عام 1944.

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص111.

<sup>2</sup>- هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص 41.

<sup>3</sup>-عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص 108.

<sup>4</sup>-ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 33.

### الفرع الأول

#### الانعكاسات الإيجابية للعولمة على الحقوق المدنية و السياسية

لا شك أن العولمة و ما حملته معها من إيجابيات كثيرة، كاختصار المسافات و تطور وسائل الإتصال و المواصلات و انفتاح العالم على بعضه البعض حيث لم تعد المعلومة أو الحدث حكرا أو ملكا لأحد بعينه أو لدولة بذاتها، لا شك إن هذا الإنفتاح كان له الأثر الأكبر على حياة الإنسان و حقوقه المختلفة سواء كانت الحقوق المدنية أو السياسية<sup>1</sup> و يمكننا أن نلخص ذلك فيما يلي:

1-إن تطور هذه الوسائل و مساهمتها في تقريب المسافات ساعدت الكثير من الناس الذين يعيشون خارج أوطانهم أن يشاركوا في أحداثها و مجريات الحياة السياسية و المدنية فيها كالتصويت و الترشح عبر الأنترنت أو الفضائيات أو الفاكس، و ساعد أيضا الإنسان في أن يتفاعل و يتواصل و يشارك بأفكاره، و طروحاته في تنمية مجتمعه و بلاده حتى و لو كان بعيدا للآلاف الكيلومترات عنها من خلال وسائل الاتصال و التواصل المختلفة و المتاحة له بكل سهولة و يسر.<sup>2</sup>

2-إن زيادة الوعي و الإدراك في مجال حقوق الإنسان و خاصة في المجتمعات النامية ساهم في إنشاء مراكز مختصة<sup>3</sup> تلاحظ و تراقب و تدرس و تدرب و تثقف الأفراد و الجماعات في مجال حقوق الإنسان مما طور الوعي المجتمعي في هذا المجال و على كافة الأصعدة و عبر مواقع الأنترنت تكوين عن بعد في مجال التعريف بحقوق الإنسان (حقوق الطفل-المرأة-...) و هذا عبر كافة المراحل و لفائدة مختلف الفئات، حيث أصبحت مادة حقوق الإنسان تدرس في الجامعات و المدارس و تعطى فيها الدورات للمرأة و العامل و الموظف و الطالب مما ساهم في خلق مجتمع مدني واع مدرك لحقوقه وواجباته.<sup>4</sup>

3-تحول كثير من الدول و خاصة في العالم النامي، سواء عن رضى و قناعة أو جبرا، إلى الديمقراطية و التي هي الشعار الرئيسي الظاهري الذي تنادي به قوى العولمة، على

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 44.

<sup>2</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص 112.

<sup>3</sup>-عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص 139.

<sup>4</sup>-مسعود شعنان، المرجع، ص 243.

الرغم من الكثير من التحفظات في هذا المجال، مما دفع بقضية حقوق الإنسان إلى السطح و طرحها للنقاش في كثير من المحافل.<sup>1</sup>

4-ساهم تقارب المسافات الذي أوجدته وسائل الإتصال الحديثة في الإطلاع على ثقافات الآخرين و ساهم أيضا بتلاقح الحضارات<sup>2</sup> و تفاعلها مع بعضها البعض مما أدى إلى تقارب الأفكار و التصورات و تبادل الخبرات و العلوم و المعارف بين بني الإنسان مما انعكس إيجابا على حياة الشعوب في كافة أرجاء المعمورة.

5-إلتزام الدول ولاسيما الغربية منها و كذا المنظمات و الهيئات الدولية بعد زوال الحرب الباردة و بروز معالم النظام الدولي الجديد، بإقامة نظام عالمي إنساني جديد يرتكز على الديمقراطية و العدالة و احترام حقوق الإنسان.<sup>3</sup>

لقد تعاقبت التصريحات المتوالية للأمناء العاميين للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، مع التأكيد أن سيادة الدولة لا يمكن اعتبارها حاجزا واقيا، ترتكز من ورائه انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، و أن الاهتمام الدولي متزايد في إيجاد نظام عالمي لحقوق الإنسان. و في هذا الصدد أكد الأمين العام السابق بييريز دي كويلار: "أن حماية حقوق الإنسان أخذت الآن تشكل إحدى الدعائم الأساسية لجسر السلم، كما أنني على اقتناع بأن هذه الحماية تقتضي في الوقت الحاضر ممارسة التأثير و الضغط بشكل متضافر على الصعيد الدولي عن طريق المناشدة أو العقاب أو الإحتجاج أو الإدانة، و كحل أخير إقامة وجود منظم للأمم المتحدة بأكثر مما كان يعتبر جائزا بموجب القانون التقليدي".<sup>4</sup>

6-إن الإفتتاح العالمي و ذوبان الحدود و تطور وسائل الإتصال المختلفة (طفرة تقنية تولد ثورة معلوماتية<sup>5</sup>) كالأنترنت و الفضائيات و الهواتف النقالة و السرعة المذهلة في تطورها ووصولها إلى كافة فئات المجتمع لعب دورا كبيرا في سهولة تنقيف الإنسان و توعيته و إطلاعه على كافة الأخبار و المعلومات بالصوت، حيث لم يعد الإنسان حبيس الحدود الجغرافية لدولته بل أصبح بإمكانه مشاهدة كل ما يدور في أنحاء الكون و مشاهدة ما يعنيه أخيه الإنسان من جوع و تشريد و قتل و إذلال و حروب وما سمي واغتصاب و

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص 113.

<sup>2</sup>-محمود سعيد حميدة عطية، مسيرة التفاعل الحضاري و آفاق الحوار، د ط، د د م، د س ن، ص ص: 617-618.

<sup>3</sup>-بن صغير مراد، المرجع السابق، ص 12.

<sup>4</sup>-برهان غليون، المرجع السابق، ص 5.

<sup>5</sup>-منصور خالد خوجة، الكمبيوتر و التكنولوجيا الحديثة لنقل المعلومات سمة الألفية الثالثة، مجلة العلوم الإنسانية و اجتماعية، عدد خاص:

الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، ص 186.

تعذيب في كافة أطراف الدنيا مما خلق لديه وعيا و ثقافة خاصة بحقوقه و حرياته فجعله أكثر تفاعلا و إيجابية في هذا المجال.<sup>1</sup>

7- مساهمة وسائل الإعلام و التقنية العلمية (عولمة الإعلام) في تعزيز حماية أكبر لحقوق الإنسان، حيث حولت العالم إلى قرية صغيرة مما يجعل انتهاكات حقوق الإنسان في شتى الأصقاع مكشوفة. فقد جعلت عولمة علاقة الدولة بالمواطن و الممارسات السياسية واضحة للعيان. و في هذا المقام أكد النائب المساعد لوزير الخارجية المصري للشؤون القانونية و السفير السابق عبد الله الأشعل: "بأن العولمة بمفهوم الثورة التكنولوجية في وسائل الإتصال أدت إلى تغيير العلاقات، بما في ذلك علاقة الدولة بالمواطن مما جعل ممارسات الدولة مكشوفة، و أصبح هناك قدر في التعرية للنظم السياسية للعالم الثالث بما في ذلك العالم العربي، ليتمكن العالم المتقدم بموجب العولمة التكنولوجية و السياسية و الثقافية من مراقبة علاقة المواطن بالحكومة، و ترقب موقف الحكومات و كيفية وصولها على السلطة، مما جعل فكرة السيادة فكرة رمزية".<sup>2</sup>

8- كما أدى تفعيل تيار العولمة تخطيطا و تحفيزا و متابعة ورقابة، ومن ثم بروز فكر إداري متعولم يدير المؤسسات بالأسلوب و الشكل الذي يتفق مع احتياجات و متطلبات ظاهرة العولمة، مما تؤدي إلى وجود أنماط إدارية حديثة مبتكرة.<sup>3</sup>

9- إحلال مجموعة مختلفة من القضايا السياسية العالمية محل قضايا السياسة الدولية القائمة الآن و التي ترتبط بفكرة الوحدة العالمية كمصدر و منبع لتدفق تيار العولمة.<sup>4</sup>

10- بروز مجتمع حضاري<sup>4</sup> مدني الذي يحقق فكرة الإنسان العالمي بما له من حقوق و ما عليه من التزامات، و ما يثيره هيكل القيم و بنيان العادات و التقاليد المعولمة، و التي تشير و تحث على إنشاء قضايا إنسانية مشتركة يتشكل في مجموعها العام إطار المجتمع الكوني المتعاضم.

1-د/برهان غليون ، المرجع السابق، ص ص:5-6.

2-لعساس آسيا ، المرجع السابق، ص 90.

3-بن صغير مراد، أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي، المرجع السابق، ص 12.

4- هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص ص:113-114.

11- تعمل العولمة على جبر السياسيين لتخفيف قبضتهم في صنع القرار السياسي و الإقتصادي و المركزية، فالعولمة إذن تجبر الدول على القيام بإصلاحات سياسية و مؤسساتية.<sup>1</sup>

12- الإنفتاح على مختلف الأفكار و التخلص من الولاء الأعمى<sup>2</sup> و الضيق كالتخلص من الثقافة القبلية أو ثقافة الدولة- الأمة و التحلي بالثقافة العالمية أو الثقافة البشرية، لكن ما أسهل أن نقول ذلك و ما اصعب رؤية تجسيد ذلك في الواقع الدولي خاصة و ان الحروب التي نشبت بعد انهيار الثنائية القطبية (بداية التسعينات) كانت في معظمها حروب عرقية- اثنية ذات صلة بالهوية و الثقافة و الدين اكثر من الايديولوجية. فتفكك الاتحاد اليوغسلافي الى ستة جمهوريات ( كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة و الهرسك، مقدونيا، الجبل الاسود و كوسوفو) و النزاعات العرقية في البحيرات الكبرى بافريقيا (رواندا، بورندي) و انفصال جنوب السودان عن شماله و الحروب الجارية في العراق و اليمن و سوريا و غيرها من الحروب إنما تعبر على أننا بعيدين عن مفهوم الثقافة العالمية إلا اذا كان المقصود و المصرح غير الملمح، فالمؤشرات السابقة تؤكد على تراجع الدور الثقافي في العلاقات الدولية و بالتالي تنفيذ أطروحة الثقافة العالمية و تكريس أطروحة الثقافة الإثنية أو في أحسن حال التعبير عن "الخصوصية الثقافية" في اطار العالمية.<sup>3</sup>

13- الميل الى الديمقراطية و التعددية السياسية الحقيقية و ليس الشكلية، و التي تضمن المشاركة الواسعة في ادارة شؤون الدولة و بالتالي تجسيد مفهوم التداول الحقيقي للسلطة في ظل احترام اختيارات الشعوب و سيادتها من جهة و تحمل المسؤوليات في اطار من الرشادة السياسية او ما يسمى اليوم بالحكم الراشد.<sup>4</sup>

14- في مجال التشريع و القوانين<sup>5</sup>، المحاكم الدولية التي تنتظر في جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، و عندما تطلب دولة معينة الإنضمام إلى الإتحاد

<sup>1</sup> -هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص115.

<sup>2</sup> - لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 92.

<sup>3</sup> - حناني لزهري، العولمة و أثرها على القانون الدولي، مذكرة ماستر في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021/2020، ص 41.

<sup>4</sup> - غضبان مبروك، المرجع السابق، ص 21.

<sup>5</sup> - عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، م س، ص 108.

الأوروبي مثلا سيكون جزء من الشروط المتعلقة بالتشريعات المالية كالإلغاء القيود على تعاملات الأفراد، و متعلقة بتشريعات حقوق الإنسان كالإلغاء عقوبة الإعدام.<sup>1</sup>

15- الدور الفعال و التأثير الإيجابي للمنظمات الدولية في ترقية حماية حقوق الإنسان<sup>2</sup>: و في هذا الصدد نشير إلى دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان، و كذا منظمة العفو الدولية و لجنة حقوق الإنسان الأوروبية في التصدي لكثير من التجاوزات لحقوق الإنسان في كثير من الدول كيوغسلافيا سابقا، إندونيسيا، كوبا، فنزويلا، تركيا، باكستان، مصر، الجزائر، السعودية، المغرب، سوريا... و قد قدمت هذه المنظمات و الهيئات الدولية تقارير عن واقع حقوق الإنسان في هذه الدول و أمثالها. الأمر الذي جعل هذه الأخيرة مضطرة التعديل و تسوية طريقتها في التعامل مع المواطنين و المقيمين على حد سواء.<sup>3</sup>

إضافة إلى الدور البارز الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة و منظمة اليونسكو و منظمة الزراعة و التغذية.. عن طريق المساعدات و القروض التي تقدمها، ذلك أن أولى مطالبها احترام حقوق الإنسان و ترقيتها.<sup>4</sup>

16- الميل إلى الديمقراطية و التعددية السياسية و ليست الشكلية، التي تضمن المشاركة الواسعة في إدارة شؤون الدولة، و بالتالي تجسيد مفهوم التداول الحقيقي على السلطة في ظل احترام خيارات الشعوب و سيادتها من جهة و تحمل مسؤولياتها في إطار الرشادة السياسية.<sup>5</sup>

17- سقوط شمولية النظم السلطوية التسلطية، خاصة في القارة الأوروبية لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك كوجود معارضة حقيقية، و الإنفتاح على مختلف الأفكار و التخلص من الولاء العمى و الضيق، كالتخلص من الثقافة القبلية أو بالأحرى ثقافة الدولة الأمة، و التحلي بالثقافة العالمية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>-بوزيد سراغني، العولمة القانونية و آلياتها، المرجع السابق، ص 5.

<sup>2</sup>-بن صغير مراد، أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي، المرجع السابق، ص 13.

<sup>3</sup>-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 105.

<sup>4</sup>-سامي حصيد، المرجع السابق، ص 33.

<sup>5</sup>-هايل عبد المللى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 111.

<sup>6</sup>-علاء الدين ناظوريه، المرجع السابق، ص 17.

18-مسارعة الدول النامية<sup>1</sup> إلى إعادة النظر في تعاملها بشأن حقوق الإنسان و التزامها بضرورة احترامها، و عدم التعرض لها بالإنتهاك و التجاوزات، أمام التشكيك الدولي و الضغط المتنامي بضرورة احترام حقوق الإنسان من جهة، و خوفا من أن تستغل هذه القضية من قبل الدول الكبرى فتؤثر سلبا على سيادتها و شرعية سلطتها من جهة أخرى.

19-من الجانب القانوني<sup>2</sup>، لقد أثرت العولمة على القوانين و التشريعات من حيث توحيد المجموعات القانونية و توحيد المصطلحات و المفاهيم القانونية وزيادة دور التشريع الدولي في حكم العلاقات بين الدول و حتى داخل الدولة نفسها، و لقد تغيرت تشريعات دولية بالكم و الكيف و أصبحت تتم في نطاقها عمليات تبادلية متعددة، و هذه العمليات التبادلية لا يعوقها حدود اقليم و لا تغير من مركزها القانوني القوانين المحلية التي تتعارض مع القانون الدولي العام و الخاص، و من ثم توحيد التشريعات التي سوف تدفع إلى انتشار الممارسات عبر الحدود و سواء كانت هذه الممارسات إقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو إجتماعية أو انسانية.

### الفرع الثاني

#### الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية

لاشك أن العولمة جاءت في البداية بالثوب الإقتصادي الذي يدعوا إلى اقتصاد السوق و حرية التجارة و تحقيق المزيد من الأرباح بين القوى الإقتصادية المتنافسة و زيادة الإنتاج<sup>3</sup> سعيا لإشباع الحاجات البشرية، ناهيك عن إزالة القيود و الحواجز الجغرافية و الجمركية أمام انسياب البضائع بحركة سلسلة و سريعة دون معوقات<sup>4</sup>، كل ذلك لاشك كان له الأثر الأكبر على الإنسان و حقوقه و حرياته لأنه هو أساس كل هذه العمليات، و يمكن تلخيص تأثير العولمة على الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية للإنسان بمايلي:

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة على الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 45.

<sup>2</sup>-علاء الدين ناظوريه، المرجع السابق، ص 18.

<sup>3</sup>-كريستين لاغار، مدير عام صندوق النقد الدولي، محاضرة: من أجل عولمة في صالح الجميع، 2016، توقيت و تاريخ التصفح: 22:00 ب 2023/05/25. موقع صندوق النقد الدولي،

[www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/13/sp09132016-Making-Globalization-Work-for-All](http://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/13/sp09132016-Making-Globalization-Work-for-All)

1- إن التطورات العلمية و التكنولوجيا الهائلة<sup>1</sup> قد أدت إلى إنتاج المزيد من السلع<sup>2</sup> و الخدمات التي يحتاجها الإنسان، بالإضافة إلى توفير السلع الكمالية التي تؤمن له المزيد من الراحة النفسية و الجسدية كالهاتف المتنقل الذي سهل عليه الإتصال مع أصدقائه و أحبائه في أي بقعة من هذا الكون و هو جالس في مكانه و بأسعار معقولة، و كذلك الوسائل الأخرى كالإنترنت و المحطات الفضائية التي ساعدته على التجول في أنحاء المعمورة بسهولة و يسر بعد أن كان يبذل الجهد الكبير و المال الوفير من أجل الحصول على هذه الخدمات.<sup>3</sup>

2- إن توفر وسائل الإتصال و المواصلات سهل على الإنسان الإشراف على تجارته أو صناعته أو إدارة أمواله و مراقبتها و السيطرة على عماله و مرؤوسيه بسهولة و يسر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تحقيق المزيد من الأرباح و بالتالي السعادة و الرفاهية و العيش الرغيد للإنسان.<sup>4</sup>

3- إن تطور هذه الوسائل ساهم في تبادل الخبرات الصناعية و التقنية بين الشركات و المصانع مما ساعد على إقامة الصناعات المتطورة الحديثة و خصوصا في المجتمعات النامية فساهم ذلك في زيادة الرفاه الإقتصادي و تحسين مستوى معيشة الإنسان الإجتماعية و الإقتصادية على حد سواء.<sup>5</sup>

4- أدى توفر و كذا تطور وسائل الإتصال و المواصلات<sup>6</sup> إلى تسهيل حياة الإنسان، كما ساعده على الإشراف على تجارته أو صناعته أو إدارة أمواله و مراقبتها و السيطرة على عماله و مرؤوسيه بسهولة و يسر ، و هذا مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تحقيق المزيد من الأرباح و بالتالي السعادة و الرفاهية و العيش الرغيد للإنسان، و تفتح الطريق "للأنسة العولمة" فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية القائمة على أساس الإنسان، و احترام حقوقه الأساسية.

<sup>1</sup> - انتشرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) بشكل عملي في جميع جوانب الحياة. منذ عقد من الزمان فقط، في بعض أنحاء العالم، كانت أولوية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر رفاهية. من المعترف به اليوم على نطاق واسع أن الاستثمار في الوصول الميسور التكلفة والعالمي وغير المشروط إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضروري لدفع عجلة التقدم نحو الأولويات العالمية، ولا سيما أهداف التنمية ا. (SDGs).

<sup>2</sup> -كريستين لاغار، مدير عام صندوق النقد الدولي، محاضرة من أجل عولمة في صالح الجميع، المرجع السابق، توقيت و تاريخ التصفح: 22:00 ب 2023/05/25. موقع صندوق النقد الدولي،

[www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/13/sp09132016-Making-Globalization-Work-for-All](http://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/13/sp09132016-Making-Globalization-Work-for-All)

<sup>3</sup> - هاييل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة على الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 50.

<sup>4</sup> - علاء الدين ناظوريه، العولمة و أثرها في العالم الثالث (التحدي و الاستجابة)، دار زهراء، بدون طبعة، 2001، عمان، الاردن، ص 17.

<sup>5</sup> - هاييل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص: 114.

<sup>6</sup> - عبد القادر تومي، العولمة (فلسفتها-مظاهرها-تأثيراتها)، المرجع السابق، ص 108.

5- إن انفتاح العالم كسوق واحدة و وجود مؤسسات مالية كبرى يساعد الدول النامية على تنمية اقتصادها من خلال القروض و المساعدات و يدفع باتجاه تطور و تحسن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية لأن بعض هذه المؤسسات يربط ما بين تقديمها للمساعدات المالية و بين تطور حقوق الإنسان ومنحه الحريات الأساسية التي تشعره بالكرامة و الإنسانية في هذه الدول.<sup>1</sup>

6- إن كثير من الدول النامية بدأت تدرك أن الإنسان المضطهد المقهور لا يصنع اقتصادا قويا مما دفعها للإتجاه نحو تحسين حقوق الإنسان ومنحه الحريات الأساسية التي تشعره بالكرامة و الإستقلالية مما يدفعه نحو العمل و الإنتاج و بالتالي تحسن وضعه الإجتماعي و الإقتصادي.<sup>2</sup>

7- إعادة تشكيل العالم إنتاجا و تسويقا و تمويلا و تنمية بشرية<sup>3</sup>، من خلال مؤسسات اقتصادية عالمية بالغة الضخامة، ومنه تطوير الصناعة و الزراعة و الخدمات الإجتماعية على مستوى جميع مناطق العالم امتصاصا للفوارق القائمة الآن و التحول من اقتصاد الخاص إلى اقتصاد المجموع الكلي العام.<sup>4</sup>

8- العولمة تفتح آفاقها و تتيح فرصا هائلة<sup>5</sup> أمام أولئك الذين لديهم المهارات و القدرات و المؤهلات التي تمكنهم من الحركة و الازدهار في الأسواق العالمية، كذلك يمكن أن تساعد العولمة الدولة الفقيرة على الإفلات من قبضة الفقر. كما أن العولمة ليست قيادا على الاستقلال كما يفترض ذلك الكثير من الكتاب أكثر من هذا، فإن العولمة تعمل على إدخال أساليب إدارية جديدة و تحديث الفن الإنتاجي و الإعتماد على الكثافة المعرفية و الانتقال الحقيقي ( و ليس الافتراضي) من ظاهرة التبادل و التوزيع إلى الإنتاج، و إعادة الإنتاج في دول العالم.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة على الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص: 115.

<sup>2</sup> - عمر رواجي، محاضرات حول العولمة و حقوق الإنسان، أولا-حقوق الإنسان في عصر العولمة، ص: 3.

<sup>3</sup> - لظفي دنيري، محمد أمين شباب، تأثيرات العولمة على المجتمع العربي و تحدي المواجهة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30-العدد 3، ديسمبر

2019، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص: 456-457.

<sup>4</sup> - سامي حصيد، عولمة حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص: 32.

<sup>5</sup> - غربي محمد، المرجع السابق، ص: 25.

<sup>6</sup> - عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص: 107-108.

### الفرع الثالث

#### الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على الحقوق الثقافية و الفكرية

مما لا شك فيه أن تأثير العولمة على الجانب الثقافي من حياة الإنسان بشكل خاص و حياة الأمم و الشعوب بشكل عام كان واضحا و ظاهرا، و قد سبق أن أوضحنا ذلك في فصول سابقة، و هو يعتبر من أخطر التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان بشكل عام، لأن ثقافة الأمة و هويتها و هي سلاحها الذي تحارب به من أجل البقاء و الإستمرار، و ذوبان الهوية و تلاشيها و تصدع جدارها ينبئ عن أمر خطير و بلاء عظيم قد يصيب كيان هذه الأمة أو تلك، و انفتاح العالم ثقافيا كان له من الاثار ما يمكن أن نلخصه بمايلي: <sup>1</sup>

1- إن من أبسط حقوق الإنسان هو حقه في التمتع بهويته الثقافية الناتجة عن الإرث الحضاري لأمته، فله الحق أن يتمتع بحق اللغة و الدين و اللهجة المحلية و له حق التعلم العلم الذي يناسب بيئته و جنسه و عرقه و لونه و دينه، و في ظل انفتاح العالم و ثورته العلمية و التقنية الهائلة تهيأت للإنسان أسباب العالم و التعلم و الإطلاع على تفاصيل ثقافة أمته و مكونات حضارتها و أسرار لغته مما يدفعه للتمسك و الاعتزاز بها ضد كل ما قد يؤثر عليها من مؤثرات خارجية فرضتها ظروف العولمة المعاصرة و تأثيراتها فيترسخ بذلك حقه في الخصوصية الثقافية الذي أقرته المواثيق و الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. <sup>2</sup>

2- إن التفاوت بين الثقافات المختلفة <sup>3</sup>، بسبب ظروف التقدم العلمي و التقني و التطورات الأخرى، يحفز الإنسان لكي يطور و يحسن البنى الثقافية لأمته و شعبه مما يخلق ثورة ثقافية تغني الحضارة الإنسانية بالعلم و المعرفة و تمدها بما هو جديد فيزداد العالم تمدنا و تحضرا ورقيا يعود بالنهاية نفعه و فائدته على الإنسان ذاته في مجالات حياته كافة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية. <sup>4</sup>

3- إن إطلاع الناس <sup>5</sup>، و بفضل وسائل الإتصال الحديثة المرنة، على ثقافات غيرهم من الشعوب يزيد من معارفهم و يطور إبداعاتهم و يحسن بالتالي حياتهم الإقتصادية و

<sup>1</sup> - هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص: 115-116.

<sup>2</sup> - هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة على الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 50.

<sup>3</sup> - محمد كمال مصطفى، ثقافة التقدم-المشكلة و الحل، أنظر الموقع: <https://library.fes.de>

<sup>4</sup> - المكي دراجي، المرجع السابق، ص 363

<sup>5</sup> - لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 89.

المعيشية و يمنحهم الحق بتحقيق الذات و يزيد من حريتهم في التعاون و التبادل فيما بينهم لما فيه خيرهم و مصلحتهم.<sup>1</sup>

4- إن الخوف من ضياع الهوية الثقافية بسبب العولمة، يدفع القائمين على أمور التربية و التعليم و نشر المعارف و العلوم و تطوير المناهج التربوية بما يحصن أبناء الأمة لمواجهة متطلبات العولمة فينشر العلم و تزداد المعارف النوعية المتميزة و يزداد وعي الجماعة و يزيد من ارتباطها و انتماءها لأمتها فيخلق جيلا واعيا متمدنا يعرف حقوقه و يطالب بها.<sup>2</sup>

5- إن التطور المذهل في تكنولوجيا الإتصال و ثورة المعلومات سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الإنتهاكات و كذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس و الإنترنت علاوة على وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية و مسمع من بعضهم البعض، و بالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الإنتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، و هذا يعتبر تطورا هاما كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع بفضل هذه الثورة في الإتصال و في المعلومات.<sup>3</sup>

لاشك أن مرحلة العولمة<sup>4</sup> التي يعيشها العالم بتجلياتها المختلفة كان لها وما زال أثر كبير على حقوق الإنسان و لاشك أنها طورت فهم الإنسان و إدراكه لحقوقه و حرياته فتعززت هذه الحقوق و الحريات في الكثير من الدول و تغيرت المفاهيم و الأساليب التي كانت لا تقيم للإنسان وزنا أو قيمة.

### الفرع الرابع

#### الآثار الإيجابية للعولمة على حقوق التضامن

إن تقسيمنا السابق لحقوق الإنسان وضحنا من خلاله حقوق الجيل الثالث<sup>5</sup> و التي تعتبر حديثة النشأة و التي بدورها تأثرت بظاهرة العولمة فمن خلال هذا الفرع في بحثنا حاولنا تسليط الضوء على أهم هذه الحقوق و كيف أثرت العولمة فيها و هي حق الإنسان

<sup>1</sup>-لعساس آسيا ، المرجع السابق، ص 89.

<sup>2</sup>-أشرف غالب أبو صالح، المرجع السابق، ص 65.

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص ص:115-116.

<sup>4</sup>-لطفي دنبري، محمد أمين شيا، المرجع السابق، ص 453.

<sup>5</sup>-مشكلات بيئية إضافية:استنزاف المصادر الطبيعية،النفائات،تلوث الماء،تلوث الهواء،التلوث الإشعاعي،الضوضاء.(البيئة و مشكلاتها:قراءة سوسيولوجية في المفهوم و الأسباب، بوسالم زينة،جامعة قسنطينة2).

في التطور بغية التقليل من الفجوة بين الأغنياء و الفقراء ضمن البلد الواحد و كذلك بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة أي (الحق في التنمية) و حق الإنسان في العيش ضمن بيئة نظيفة و حق الإنسان في التضامن<sup>1</sup>، و هذه الأخيرة تكون كما يلي:

### أولاً-علاقة البيئة بالتنمية و بالعولمة

استطاع الإنسان الغربي خلال القرنين الماضيين بناء حضارة إنسانية معاصرة، و الوصل إلى تقدم هائل في كافة المجالات الصناعية و التقنية حيث تعددت منافع هذه الحضارة، و لكنها أفرزت أضراراً و مخاطر أخذت بالتوسع و التصاعد حتى أصبحت تهدد مستقبل الحضارة<sup>2</sup> نفسها و مستقبل البشرية جمعاء من خلال عدة جوانب (المناخ، المياه، استنزاف المواد الطبيعية، إضرار بمصالح الأجيال القادمة، الفروقات في المستويات المعيشية بين الأفراد و المجتمعات... إلخ). في ما قبل هذه الحضارة الغربية نجد الدول المتخلفة التي عانت من أزمات مشاكل كثيرة اقتصادية، بيئية، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بنشأة التخلف تاريخياً، و حتى في مرحلة ما بعد الإستقلال لم تسهم السياسات التنموية و استراتيجية التطوير التي اتبعت في تلك البلدان في حل مشكلاتها سواء اقتصادياً أو بيئياً حيث خلقت منهما مشكلات بيئية إضافية.<sup>3</sup>

### ثانياً- نتائج هذه العلاقة على حقوق الإنسان

عليه فإن التخلف و الحضارة كلا منهما متسبب في أزمة البيئة<sup>4</sup>، و هو ما استدعى التفكير الجدي لإيجاد حلول تعيد الإنسجام بين الإنسان و حضارته المتقدمة مع تحقيق التوافق بين متطلبات التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و متطلبات البيئة، فكان من الحل الأمثل هو بلورة مفهوم جديد للحق في التنمية أطلق عليه اسم التنمية المستدامة<sup>5</sup> فهي

<sup>1</sup>- إن الفكرة الأساسية لحقوق الجيل الثالث تتضمن الحقوق الجماعية للمجتمع و الناس كالحق في التنمية المستدامة و الحق في السلام و بيئة صحية.

<sup>2</sup>-و لعل من أبرز المشكلات البيئية التي حظيت بالاهتمام العالمي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين مايلي:

-مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض Global warming-مشكلة تآكل طبقة الأوزون Ozone Layer Depletion-مشكلة الأمطار

الحمضية Acid Rains-مشكلة انحسار الغابات Deforestation-مشكلات الجفاف و التصحر Desertification-مشكلة تدمير التنوع

الحيوي Biodiversity-مشكلة التلوث البيئي Pollution-مخاطر الأمراض و الأوبئة-مخاطر التكنولوجيا الحيوية(أنظر:مدوح محمود منصور،

العولمة (دراسة في المفهوم و الابعاد)، المكتب الجامعي الحديث، 2007، الاسكندرية، مصر، ص ص:144..152)

<sup>3</sup>-مخولف عمر، حقوق الإنسان من الجيل الثالث، جامعة سعيدي، ص ص:195-196.

<sup>4</sup>-بوسالم زينة، البيئة و مشكلاتها:قراءة سوسيولوجية في المفهوم و الأسباب، جامعة قسنطينة2، مجلة الرواق، العدد الثالث جوان 2016، ص 69

<sup>5</sup>-بوقزولة كريمة، العولمة و التنمية المستدامة (Globalisation and Sustainable Development)، مجلة الفكر للدراسات القانونية و

السياسية، العدد 10، جوان 2020، كلية الحقوق-الجزائر1، ص ص:338-339.

التنمية المتوازية التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الإستثمار الأمثل للموارد المادية و البشرية في العمليات التنموية، و اعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج و الإستهلاك و عند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع ، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة، تقوم التنمية المستدامة على عدة أركان أهمها احترام البيئة الذي يضم البعد الإقتصادي و البعد الإجتماعي و البعد البيئي و لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية تستجيب للإحتياجات الإنسانية إلا من خلال تكامل هذه الأبعاد الثلاثة.<sup>1</sup>

لعل الإهتمام بالبيئة و قضاياها و منها التلوث لم يكن من الموضوعات المثارة على مستوى البحث القانوني حتى بدايات الثلث الأخير من القرن العشرين تقريبا، و حتى مصطلح البيئة لم يظهر في الوجود القانوني إلا في مرحلة الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة في ستوكهولم عاصمة السويد في جوان 1972. تحت مسمى البيئة البشرية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني

#### الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان

لا شك أن العولمة ورغم ما حملت من إيجابيات إلا أنها حملت في الجانب الآخر الكثير من السلبيات التي خلقت مفهوم حقوق الإنسان و أثرت عليه، و حين نلنقت إلى الوجه السلبي للعولمة نجد مواقف الشك في جدولها و التردد في قبولها و النقد اللاذع لها، و ينشر هذا الواقع بين فئات من الناس و الجماهير الكثيرة منهم يصكون في وجهها الباب<sup>3</sup>، و يصدون عنه خشية منها أو بعضا بها، و نستطيع أن نجمل الآثار السلبية للعولمة على حقوق الإنسان<sup>4</sup> من خلال ما يلي:

<sup>1</sup>-تعتبر قمة الرض (المؤتمر الدولي المخصص للبيئة و التنمية) التي عقدت في البرازيل 1992 من أهم النشاطات الدولية، و التي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.(مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير-جامعة البليدة، عدد26، جوان 2010).

<sup>2</sup>-قمة ستوكهولم خرج بتأسيس برنامج الأمم المتحدة، و يجمله من القرارات و المبادئ حول البيئة الإنسانية أهمها المبدأ 21(1)، (خرشي عبدالصمد رضوان، المنازعات البيئية أمام القاضي الإداري الجزائري).

<sup>3</sup>- حنافي لزهري، المرجع السابق، ص42.

<sup>4</sup>-المكي دراجي، المرجع السابق، ص376.

### الفرع الأول

#### الانعكاسات السلبية للعولمة على الحقوق المدنية و السياسية

بطبيعة الحال سيكون للحقوق المدنية نصيبها من هذا الأثر، و التي تشمل حسب الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية لسنة 1966 الحق في الحياة و الذي يعتبر أساسا لكل الحقوق و حريات الإنسان الأخرى، إذ أن المساس بأي حق يعد مساسا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحق في الحياة، الحق في الأمن و السلامة، الحق في الحرية و المساواة، و الحق في التنقل، و حرية المعتقد، و الحقوق القضائية.<sup>1</sup>

كما أنه يصعب التمييز بين الحقوق المدنية و بين الحقوق السياسية نظرا للتداخل و التكامل و التلازم بينها، بحيث أن معظم الإتفاقيات الدولية جاءت بهذه الحقوق مقترنة ببعضها، و أوضح صورة لذلك ما جاءت به الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية و التي اتبعنا نهجها في الغالب لدراسة موضوعنا، ورغم ذلك فالحقوق المدنية إضافة إلى ما سبق ذكره تثبت للشخص باعتباره عضوا في جماعة مدنية، لكي يتمكن من العيش في جو من الحرية و الأمن بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة.<sup>2</sup>

تعتبر الآثار السياسية للعولمة ضخمة جدا و واضحة للعيان، فقد سعت الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض النموذج الغربي في الحكم، الذي يتمثل في الديمقراطية، و تعتبر الديمقراطية كأداة في التعامل مع الدول الأخرى.<sup>3</sup>

1-أفرزت العولمة سياسيا ديمقراطية العالم<sup>4</sup> خاصة بالنسبة لدول الجنوب، و أصبحت بذلك دول الشمال و المنظمات الدولية ذات الطابع المالي و التي تعد أحد آليات العولمة الأساسية تربط تقديم المساعدات و القروض المالية بمدى احترام حقوق الإنسان<sup>5</sup> و تطبيق مبادئ الديمقراطية مثل: تهديد صندوق النقد الدولي لاندونيسيا في سبتمبر 1999 بقطع القروض إن لم يقع احترام حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، كما أصبحت الإنتخابات تحظى باهتمامات الأمم المتحدة<sup>6</sup> سواء من خلال الإشراف أو الحضور أو المراقبة في:-

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص: 57.

<sup>2</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص117-118.

<sup>3</sup>-بن صغير مراد، المرجع السابق، ص: 22-23.

<sup>4</sup>-سفيان فوكة، اشراك حركات الإسلام السياسي في عمليات ديمقراطية العالم العربي، بين متطلبات الداخل و ضغوط الخارج، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد 21، العدد01 (جوان 2020)، ص 632.

<sup>5</sup>-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 93.

<sup>6</sup>-عبد القادر تومي، المرجع السابق، ص27.

ناميبيا ( 1989)، نياكرغو و هايتي ( 1990 )-أنغولا ( 1992 )-كمبوديا و ارتيريا (1993)-كمبوديا و ارتيريا ( 1993 )- السلفادور و الموزمبيق و افريقيا الجنوبية (1994)-كرواتيا و ليبيريا ( 1997 )-اندونيسيا و تيمور الشرقية ( 1999 )-افغانستان (2009).<sup>1</sup>

2- كما أثرت العولمة على السياسة فيما بين الدول حيث خلفت الفائزين و الخاسرين على المستوى العالمي، و في إحدى الدراسات توصف بأنها عالم يضم "منطقة سلام" و "منطقة اضطراب" و في الدول الصناعية الغنية قد تنتج العولمة إلى كبير "مجتمعا أمنيا تعديدا ضخما" و "نظاما جمهوريا متماسكا" يتمحور حول النمو الإقتصادي و الحكم الديمقراطي و التسامح الليبرالي إلا أن منطقة الاضطراب تظهر فيها سياسة مختلفة، بينما تحاول الحكومات الضعيفة التعامل مع التفاوت الإقتصادي المتزايد و الحركات الارتجاجية السياسية و الدينية و القبلية العنيفة المضادة للعولمة، فإن النتيجة في حالات كثيرة هي المزيد من إضعاف الدولة و الديمقراطية و تزايد الاضطراب و الفقر.<sup>2</sup>

3- إن تأثير العولمة على مجتمعاتنا تنامي من الناحية السياسية فهي إضعاف سلطة الدولة الوطنية، و السعي لفرض نظام أو نموذج سياسي معين على العالم، و إملاء سياسات معينة على العالم، كما تؤدي العولمة بأشكالها و مظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة و هشاشتها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في الثقافة و السياسة و الإعلام.<sup>3</sup>

4- ساهم الإنفتاح العالمي و تحول العالم<sup>4</sup> إلى قرية كونية صغيرة إلى إطلاع الناس على حقوقهم و تعرفهم عليها و مطالبة الشعوب في كثير من بقاع الأرض بحقوقهم و حرياتهم أسوة بالكثير من الشعوب و استخدموا في هذه المطالبة أساليب<sup>5</sup> مختلفة كالمظاهرات و الانقلابات و الحروب الأهلية و المصادمات مما خلق زعزعة لكثير من الأنظمة السياسية

<sup>1</sup>- بن صغير مراد، المرجع السابق، ص 26.

<sup>2</sup>- حناي لزهري، المرجع السابق، ص 56.

<sup>3</sup>- هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص 44.

<sup>4</sup>- د/هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 117-118.

<sup>5</sup>- سامي حصيد، المرجع السابق، ص 55.

التي استخدمت كل وسائل الرد المتاحة أمامها كالضرب و القتل و السجن و الإعتقال و التوقيف و التعذيب و المنع و غيره مما أصاب حقوق الإنسان بالإنتهاك و الخلل.<sup>1</sup>

5-ظهر ما يسمى بالنظام العالمي الجديد<sup>2</sup> و هيمنة الولايات المتحدة على عرش العالم كقوة عظمى، دفع بها إلى رغبتها في فرض نموذجها السياسي الداعي للديمقراطية على العالم و لو بالقوة، فعملت على شن الحروب و إزالة الأنظمة الحاكمة بالقوة العسكرية و الإقتصادية و فرض طريقها في الحكم و السياسة و الديمقراطية، مما خلق بلبلة عالمية كبرى زادت من إنتهاك حقوق الإنسان و خاصة حق الحياة، حيث ازداد عدد القتلى و كذلك ازداد الجوع و التشريد بسبب الحصار و الخوف و التعذيب الذي تحرمه قواعد القانون الدولي و المواثيق و الأعراف الدولية.<sup>3</sup>

6-أدت ردود الفعل العالمية لما تمارسه المدنية الحديثة إلى نشوء ظاهرة الإرهاب و تطورها و ازدياد خطرها على العالم فأصبح الفعل إرهاب و رد الفعل إرهاب أيضا، مما أحال الإنسان إلى وقود دائم للإشتعال لهذه الحرب الضروس التي لا يعلم عاقبتها إلا الله، فكثرت القتل و الإضطهاد و التعذيب و أصاب الخلل من جديد حقوق الإنسان و حرياته.<sup>4</sup>

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 زادت من الضغوط نحو عولمة السياسة (عولمة محاربة الإرهاب)، حيث كثفت الولايات المتحدة جهودها نحو تجنيد العالم كله ليسير وفق أجندة سياسية واحدة تدعوا إلى "محاربة الإرهاب" مستخدمة كل الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق ذلك بعيدا عن الإهتمام بالإنسان و حقوقه.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>-أشرف غالب أبو صالح، المرجع السابق، ص 100.

<sup>2</sup>-بن صغير مراد، المرجع السابق، ص 23.

<sup>3</sup>-المكي دراجي، المرجع السابق، ص 378.

<sup>4</sup>-بكار محمد، العرب و العولمة، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد:04، جامعة الشلف، ص 59.

<sup>5</sup>-إن أحداث 11 سبتمبر، إذا لم تكن قد غيرت العالم فعلا، فإنها فجرت قضايا كبيرة، و خاصة في ما يخص العلاقة بين الثقافات، و بالتحديد بين ثقافتنا العربية-الإسلامية و الغربية، و ظاهرة الأصولية و التطرف،(ورقة بحث جامعة بسكرة: تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط، الفصل الثاني)، ص ص 2-3.

7- فرض الوصايا الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبي و أن هذا الأجنبي أكثر تقدما و نفوذا، ومن تم إذلال كل ما هو محلي و التنصل منه لإفرازاته، و ممارسة القهر عليه في شكل موجات متتالية و متصاعدة و متلاحقة، حتى يتوقف عن المقاومة و من ثم الإستسلام لتيار العولمة و الرضوخ لمطالبها و الإستجابة لمتطلباتها التي تقدمها.<sup>1</sup>

8- كما أثرت العولمة على السياسة فيما بين الدول حيث خلفت الفائزين و الخاسرين على المستوى العالمي، و في إحدى الدراسات توصف بأنها عالم يضم "منطقة سلام" و "منطقة اضطراب" و في الدول الصناعية الغنية قد تنتج العولمة إلى حد كبير "مجتمعا أمنيا تعدديا ضخما" و "نظاما جمهوريا متماسكا" يتمحور حول النمو الإقتصادي و "الحكم الديمقراطي و التسامح الليبرالي" إلا أن منطقة الإضطراب تظهر فيها سياسة مختلفة، بينما تحاول الحكومات الضعيفة التعامل مع التفاوت الإقتصادي المتزايد و الحركات الإرتجائية السياسية و الدينية و القبلية العنيفة المضادة للعولمة، فإن النتيجة في حالات كثيرة هي المزيد من إضعاف الدولة و الديمقراطية و تزايد الإضطراب و الفقر.<sup>2</sup>

إن تأثير العولمة على المجتمعات تنامي من الناحية السياسية فهي إضعاف سلطة الدولة الوطنية، و السعي لفرض نظام أو نموذج سياسي معين على العالم، و إملاء سياسات معينة على العالم، كما تؤدي العولمة بأشكالها و مظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة و هشاشتها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في الثقافة و السياسة و الإعلام.<sup>3</sup>

9- أثر العولمة على السلم و الأمن العالميين<sup>4</sup>، لا شك أن العولمة كانت لها آثارا كبيرة على مجال و السلام العالميين، باعتبار أن كلاهما ألقى بكل ثقله على العلاقات الدولية. التي ما فتئت تعرف يوما الكثير من الصراعات و التناقضات، و عدم استقرار الأوضاع و كثرة بؤر التوتر، و تنامي ظاهرة الصراعات العرقية و الطائفية، و اعتداءات صارخة على حقوق الإنسان. و هذا كله يشكل دون شك الآثار الناجمة عن العولمة في مجال الأمن و السلم، و آثار العولمة على السلم و الأمن العالميين المرتبطة بحقوق الإنسان فإن النزاعات الدولية الحديثة و الحروب الأهلية الإقليمية، و كذا الصراعات العرقية و

<sup>1</sup> - صلاح ياسين محمد الحديشي، معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية و الإيجابية للعولمة في القضايا الإجتماعية و الثقافية و السياسية، ص 513.

<sup>2</sup> - بجاوي سمير، محاضرات في الإقتصاد الجزائري العولمة، الجزء الأول: دراسة تطور ظاهرة العولمة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، 2013/2014، ص 42.

<sup>3</sup> - بن صغير مراد، المرجع السابق، ص 2.

<sup>4</sup> - مسعود شعنان، المرجع السابق، ص 238.

الطائفية المحلية، أثبتت هشاشة السلم و الأمن العالميين<sup>1</sup>، ذلك أن هذين الأخيرين بنيا على أسس غير سليمة و تصورات خاطئة، تتمثل في تحقيق المصالح الذاتية للدول المتقدمة دون مراعاة للجوانب المهمة للسلم العالمي، و لا سيما ما تعلق منها بحقوق الإنسان. وتلك سمة واضحة لأهم آثار العولمة في هذا المجال، و يكفينا أن نشير إلى بعض تلك الآثار الواضحة للعولمة على الأمن و السلم العالمي المرتبطة بحقوق الإنسان<sup>2</sup>.

10-زعزعة الأمن والإستقرار و تراجع مظلة السلم و الأمن في كثير من الدول بسبب ما يعرف بالمساعدات الإنسانية، و يتجلى ذلك من خلال ما يعرف بالتدخل الإنساني المزعوم، و تقديم المساعدات الإنسانية " بدعوى أن الإعتبارات الإنسانية تسمو على مبدأ عدم التدخل، و تبرر بالتالي قرار التدخل الإنساني"<sup>3</sup>.

في هذا الصدد يقول الفقيه ( روجيه)<sup>4</sup> : "بأنه من أهم نتائج العولمة في هذا المجال، أن يصبح لدولة ما الحق في أن تمارس سيطرة عالمية على تصرفات دولة على دولة أخرى بخصوص سيادتها الداخلية عندما تتعارض مع حقوق الإنسان، و من ثم تحاول الدولة المتدخلة تبرير ذلك قانونيا".

لعل الأمثلة الواقعية الكثير و أصدق دليل على ذلك<sup>5</sup>، ما وقع في الصومال، إندونيسيا، أفغانستان، باكستان، العراق، السودان... بحيث كان للمساعدات الإنسانية دور بارز في تأجيج الصراعات الداخلية التي أدت إلى حروب أهلية، إنعدم معها الأمن و السلم في هذه الدول.

يعد قرار مجلس الأمن المشهور رقم 688 الصادر بتاريخ 05 أبريل 1991، الذي يدين القمع الممارس من قبل الحكومة العراقية ضد الأكراد و غيرهم، ذريعة مباشرة

<sup>1</sup> - هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص120.

<sup>2</sup> - ان 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه 2,5 مليار من سكان العالم أي أنها تضاهي ما يملكه نصف سكان العالم. ( محمد مرهف حسين أسد، العولمة رؤية إسلامية، دار وحي القلم، دمشق، 2003، ص25).

<sup>3</sup> - مكي دراجي، المرجع السابق، ص: 377-378.

<sup>4</sup> - بن صغير مراد، المرجع السابق، ص 22.

<sup>5</sup> - ساعو حورية، التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية: التأسيس النظري للفوضى الخلاقة الرتبة، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2016، ص 251.

ووسيلة ملفقة قانونا. كان الهدف من وراء انتقاص سيادة العراق، و تفتيت مقتضيات وحدته الوطنية.<sup>1</sup>

11-نشوب الصراع الطائفي و الإختلافات الإيديولوجية المؤدية إلى الحروب الأهلية، ذلك أن العولمة بمفهومها الواسع اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا وسياسيا<sup>2</sup>، ألقت بتقلها على الدول النامية حديثة العهد بالإستقلال، الأمر الذي ترتب عنه ازدواجية في الطرح و في التعامل مع القضايا الدولية و حقوق الإنسان بين إتجاهين لكل دولة. حيث نجد اتجاه ينادي بضرورة الأخذ بالعولمة و متطلباتها ووسائلها حتى يتم اللحاق بالركب الحضاري، و تحقيق التنمية و التطور، مستندا هذا الإتجاه إلى الدعم الخارجي من قبل الدول المتقدمة. و بذلك ينشأ الخلاف على مختلف الأصعدة في التوجهات الفكرية، الثقافية، الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الأمر الذي يترتب عنه نشوب فتن طائفية ثم صراعات محلية، إلى أن ترقى إلى حروب أهلية.<sup>3</sup>

12-وجود ازدواجية في التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان، و يتضح هذا من خلال ازدواجية المعايير التي تتعامل بها الدول المتقدمة بصفة عامة، و سياسة الكيل بمكيالين، ذلك أن من أبرز نتائج العولمة في هذا المجال أن سارعت الدول الكبرى إلى التدخل و لو عسكريا إذا اقتضى الأمر، بحجة حماية حقوق الإنسان و الحفاظ على الأمن و السلام العالميين في كثير من الدول.<sup>4</sup>

مما سبق ذكره و ما يمكن استخلاصه في هذا العنصر أنه و بالرغم من عولمة الديمقراطية التي تعد جز الأساس بالنسبة لحقوق الإنسان<sup>5</sup>، و التي تعد من بين إيجابيات العولمة إلا أن المساس بسيادة الدول يناقض المبدأ المتعلق بحق الإنعقاد و التحرر من الإستعمار و الهيمنة الأجنبية، أي حق الشعوب في تقرير مصيرها حيث تنص الفقرة الأولى من قرار الجمعية العامة 1514 و المؤرخ في 14/12/1960 على أن إخضاع

1-ختال هاجر، تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام 1991، مذكرة ماجستير في القانون الدولي

الإنساني، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010/2011، ص ص:3-4.

2-مكي دراجي، المرجع السابق، ص ص:378-379.

3- بن صغير مراد، المرجع السابق، ص ص:22-23.

4-رجدال أحمد، حماية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2015، ص ص:2-3.

5-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 96.

الشعوب للإستعباد الأجنبي و سيطرته و استغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية و يناقض ميثاق الأمم المتحدة و يعيق قضية تعزيز السلم و التعاون الدوليين.<sup>1</sup>

كما يناقض هذا الطرح المتعلق بدمقرطة العالم و المساس بالسيادة ما نصت عليه أحكام المادة (01) من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية لسنة 1966 و التي تنص: على أنه لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، و هي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي و حرة في السعي لتحقيق نمائها الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني

#### الإنعكاسات السلبية للعولمة على الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية

لقد أثرت العولمة و بشكل مباشر على حقوق الإنسان الإقتصادية و الإجتماعية، و يمكن تقديم أهم آثارها و ذلك من خلال:<sup>3</sup>

- 1-إن غاية النظام الرأسمالي الجديد هو تحقيق المزيد من الربح بأقل ما يمكن من الأجور و ذلك على حساب الإنسان العامل و حقوقه و تحويله إلى سلعة تباع و تشتري حسب مقتضيات السوق و في ذلك امتهان للكرامة الإنسانية و احتقار لأبسط حقوق الإنسان.<sup>4</sup>
- 2-التحكم و الهيمنة بحاجات الإنسان الأساسية<sup>5</sup> و تحويل جميع الخدمات إلى سلع تباع و تشتري كالتعليم و الصحة و النقل و كذلك موارد الطبيعة -و التي هي من حق الإنسان لأنها منحة من الله-كالماء و الطاقة و حتى الهواء، مما زاد من أعباء الإنسان الإقتصادية و المالية وزاد من التفاوت الطبقي بين الأغنياء و الفقراء، فالغني يشتري ما يحتاج إليه و الفقير ينظر إليه، و في ذلك تكريس لطبقية حقوق الإنسان.
- 3-إن الرغبة في تحقيق المزيد من الربح لم يكن يسال عن معاناة الانسان<sup>6</sup> و تأثره بما تنتجه قوى العولمة، فالعولمة كوجه آخر من وجوه النظام الرأسمالي تهدف إلى تحقيق

<sup>1</sup>-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 96.

<sup>2</sup>-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 1، الجزء الأول، تاريخ بدأ النفاذ، 23/مارس/1976، وفقا لأحكام المادة 49.

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص ص: 118-119-120.

<sup>4</sup>-ظاهر فاضل البياتي، الأزمة المالية للنظام الرأسمالي الأسباب و سيناريوهات الحل (البديل الثالث)، جامعة العلوم التطبيقية عمان، ص: 71..75.

<sup>5</sup>-عبد الحلیم بن مشري، المرجع السابق، ص 107.

<sup>6</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 41.

المزيد من الربح و ذلك من خلال زيادة صناعاتها و مبيعاتها، فازدهر قطاع الصناعات العسكرية و الحربية التي ينتعش و يزداد بيعها في حالة الصراعات و الحروب و المعارك بين بني الانسان مما دفع بقوى العولمة الى اشعال المزيد من الحروب و الترويج لها من أجل بيع انتاجها و بالتالي تحقيق المزيد من الربح، مما تسبب بقتل المزيد من البشر و امتهان كرامتهم و تشريدهم و حرمانهم من ابسط حقوقهم التي اقرتها الشرائع السماوية و المواثيق الدولية.<sup>1</sup>

4-إن تيار العولمة تزداد سرعته كل لحظة و هو في تسارعه لا يرحم المتخلفين عن ملاحقته و بالتالي فإن تيار العولمة سيكون قاسيا و مؤلما لمن يقف ساكنا جامدا متحجرا و لم يفعل شيئا للحاق به، و سيكون أشد قسوة و أكثر تدميرا لمن يتراجع أو يتردد و ينكص عن مسيرته.<sup>2</sup>

5-استغلال الأطفال و تشغيلهم و تحويلهم إلى عمالة مضطهدة لا حول لها و لا قوة، بسبب الرغبة في تحقيق المزيد من الأرباح، و هذا الاستغلال كأيدي عاملة يتطور إلى استغلال جنسي و تجارة بهم و بأعضائهم البشرية و استخدامها كقطع غيار للأغنياء.<sup>3</sup>

6-رغم التطور المذهل الذي شهدته البشرية في الجانب الإقتصادي إلا أن نسبة الفقر في العالم ازدادت، حيث يعاني 840 مليون نسمة من الجوع، و 2 بليون يعانون من سوء التغذية و في ذلك اختصار من حق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة.<sup>4</sup>

7-إن التطور الهائل في مجال الصناعات و ازدياد التقدم التكنولوجي<sup>5</sup> الذي يختصر من عدد القوى البشرية العاملة و يعتمد على انتاجية الآلة و يزيد من نسبة البطالة فيرفع من عدد العاطلين عن العمل بسبب إلغاء الكثير من الوظائف، حيث يشير التقرير السنوي للعمالة لعام 97/69 الصادر عن منظمة العمل الدولية أنه تم إلغاء مليون و 800 ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية كان يعمل بها 120 ألف عامل في عام 1980 و اخفض عددهم الى 20 ألف فقط عام 1990 و ينتجون نفس القدر من المنتجات، ان هذا الأمر يؤدي الى التأثير المباشر على حقوق الانسان حيث يزداد عدد الفقراء و البائسين و

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup>- هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 119.

<sup>3</sup>-شاير نجاة ، المرجع السابق، ص 40.

<sup>4</sup>-صلاح ياسين محمد الحيشي، معتر خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، ص 525.

<sup>5</sup>-غانم عبد الله، تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الإقتصادي العربي، مجلة الإحياء، العدد 13، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 301.

المشردين و بذلك تتعرض حقوق الانسان الاساسية كحقه في الحياة الحرة الكريمة الى التصدع و بالتالي الانهيار.

8-التوزيع الغير العادل لثمار العولمة ما بين الدول النامية و المتقدمة<sup>1</sup>، ففي حين تحملت الدول النامية الجزء الأكبر من تبعات العولمة لم تحصد نظير ذلك سوى القليل، و ذلك عكس الدول المتقدمة التي تبدو أنها لا ترغب في المساهمة بجدية في تحمل الأعباء و اقتسام الثمار الناتجة عن العولمة بصورة عادلة مع الدول النامية.<sup>2</sup>

9-العولمة لعبت دورا هاما في الأزمة المالية و الإقتصادية التي حدثت في آسيا عام 1997 و التي مازالت تعاني منها الدول الآسيوية حتى الآن و انعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية.<sup>3</sup>

10-العولمة تجعل الإقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات الكبرى، لم يتجاوز نشاطها الحدود ليطال بأسره، و أن هذه الشركات و القائمين عليها سيزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يبلغون إلا 20% من سكان العالم، بينما سيتجه الباقون و هم نحو 80% إلى المزيد من الفقر.

11-العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20% من قوة العمل المتاحة به، في حين أن 80% من قوة العمل سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل، و يرجع ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة و إعادة الهيكلة و حدوث فوضى في سوق العمل يدفع ثمنها العمال ذوي المهارات المتدنية و التحصيل العلمي الأقل و بالتالي فإن نسبة 20% هي التي ستعمل و تكسب المال و تستهلك، و ستكفي هذه النسبة لإنتاج جميع السلع و الخدمات التي تحتاج إليها شعوب العالم.<sup>4</sup>

12-العولمة و ما تؤدي إليه من حرية التجارة و إزالة القيود<sup>5</sup> على حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، تعمل على إضعاف مركز الدولة القومية، و يتم ذلك أيضا من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص، و ترك النشاط الإقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة

1-شاير نجاة، العولمة و تأثيرها على حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص35.

2-المكي دراجي، الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص379.

3-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص118، 119.

4-محمد فائق، حقوق الإنسان في عصر العولمة، الموقع الإلكتروني، WWW.IBN-RUSHD.ORG .

5-غريب بولرباح ، بضيف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الإقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، المرجع السابق، ص22.

ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب إلى تملك كل ما هو متاح و ممكن من شركات و أصول إنتاجية مهمة.

13-العولمة تعمل على تهيئة الساحة الإقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الكبرى و منتجات الدول النامية، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بجودتها العالية و أسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الوضع الإقتصادي للدول النامية بالسلب.<sup>1</sup>

14-زيادة الجرائم الإقتصادية نتيجة إتفاق بعض الشركات على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب، و مثال ذلك الإتفاقيات الإحتكارية لشركات النقل و صناعات المواد الكيميائية و المتاجرة بحقوق الأفلام، و البث التلفزيوني، و المضاربات في الأسهم.<sup>2</sup>

15-تؤدي العولمة إلى أن تفقد الدول المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الإقتصادي، و خاصة في المجال النقدي، فمثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة و بنسبة كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية لأسباب تتعلق بضرورات هذا المركز فإن هذا يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال من البلد النامي المعولم للإستفادة من سعر الفائدة الأعلى في هذا المركز.<sup>3</sup>

16-تساهم العولمة في تدهور الصناعة المحلية و تدميرها، و ذلك من خلال ما تعتمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الإحتكار و الإغراق، و كسب المزيد من العملاء لهذه الشركات عن طريق خفض أسعارها و البيع بسعر يقل عن التكلفة الحقيقية بهدف إخراج المنافسين الآخرين من السوق للإنفراد بالمستهلك فيما بعد و فرض أسعارا احتكارية عليه، و كذلك امتلاك رأس المال حيث أصبح تداوله في أيدي فئة قليلة من عمالقة الإقتصاد و الشركات العابرة للقارات.

17-هروب الأموال<sup>4</sup> و غسيل أموال المافيا بشكل منظم مما يؤدي إلى نضوب أموال الدولة بفعل الإقتصاد العابر للحدود و التنافس إلى دفع أدنى الضرائب و الحصول على التبرعات و المساعدات و الديون الميسرة بمختلف الصيغ و الأسماء.

<sup>1</sup>-د/غريب بولرباح ، بضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الإقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، المرجع السابق، ص 22.

<sup>2</sup>-المكي دراجي، الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 381.

<sup>3</sup>-د/هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 47.

<sup>4</sup>-عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال و آثارها الإقتصادية و الإجتماعية على المستوى العالمي، كلية افقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية-الأردن ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، ص 216.

18- إنتشار ظاهرة التواصل الإجتماعي عبر الشبكات العنكبوتية وزيادة مخاطر العزلة الإجتماعية و النفسية لقطاعات كبيرة من البشر بسبب العيش في الواقع الافتراضي الغازي.<sup>1</sup>

19- كما أدى التقدم التقني كعامل مساعد للعولمة إلى تسهيل عمليات إجرامية معقدة، كتهريب المهاجرين و تزوير الوثائق و الاتجار بالأطفال و الجنس، و غيرها من الجرائم التي يجري تمرير أسرارها من خلال الإنترنت، مما يستدعي الاعتراف بظاهرة انتشار تكنولوجيا الجريمة و وسائل الارتقاء بها الى حد انعدام القدرة على اكتشافها و السيطرة عليها. فالظروف التي كفلتها العولمة لصالح الجريمة جعلت الأرباح الناتجة عنها تصل إلى 500 مليار دولار في السنة، و هذا ما يعادل 2% من الناتج الخام العالمي، و قد بلغت المخدرات قمة أنماط الجريمة المعولمة، حيث أتاحت وسائل الإتصال للمنتجين فرصة التعامل مع شبكات الإتجار، الترويج عبر الحدود إلى الأسواق الاستهلاكية التي تمتاز بتعاظم الطلب فيها على المخدرات.<sup>2</sup>

20- شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في نشاطات جماعات الجريمة المنظمة كعصابات المافيا، التي تقف خلف معظم الجرائم الخطرة و لم تسلم من ذلك حتى الدول الكبرى. حيث تعرف الجريمة المنظمة عبر الحدود بأنها التي تتولى القيام بها مجموعة من الأفراد الذين يربطهم بنيان منتظم يستمر لمدة معينة، و تتخذ العنف أو الرشوة للحصول على المال أو منفعة مادية تعمل في أكثر من دولة واحدة، و تعتبر الجريمة دولية حسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة الدولية إذا ما توافرت فيها شروط تتمثل في أن يكون الفعل الجرمي قد وقع في أكثر من دولة، أو وقع في دولة معينة لكن الإعداد تم في دولة أخرى.<sup>3</sup>

21- أفرزت العولمة تفاوتاً كبيراً في الثروة بين الأفراد و بين الدول ذاتها، فالغني يزداد غنا و الفقير يزداد فقراً، حيث تذكر التقارير أن 5/1 سكان العالم مم يعيشون في أغنى بلدان العالم دخلاً يحصلون على 86% من الناتج المحلي و 82% من صادرات العالم و

<sup>1</sup>-التواصل بالإنترنت أفرز العديد من المشكلات الإجتماعية، يطلق "فيليب بروتون" مصطلح الثمالة الإتصالية ( L'iverse de

communication) على الإستعمال المفرط لشبكات الأترنت كما يؤكد على المخاطر الجسيمة على التفاعل الإنساني)، حدادي وليدة، الشبكات الإجتماعية: من التواصل إلى خطر العزلة الإجتماعية، قسم علوم الإعلام و الإتصال، جامعة محمد دباغين سطيف، الجزائري، ص(280).

<sup>2</sup>-عبد القادر عبد الله العرابي، المخدرات و العولمة، البحث: المخدرات و علاقات الشمال و الجنوب مركز الدراسات و البحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2007، ص 79.

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 120.

68% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و 74% من خطوط الهاتف، أما 5/1 من السكان ممن يعيشون في أشد البلدان فقرا فإنهم يحصلون على 1% من الناتج الإجمالي العالمي، و السبب في ذلك هو هيمنة الأسواق على العولمة و تكريسها للمزيد من الربح دون اعتبار لما يعكسه ذلك على حقوق الإنسان.<sup>1</sup>

22- إن التطور الهائل في مجال الصناعات و ازدياد التقدم التكنولوجي الذي يختصر من عدد القوى البشرية العاملة و يعتمد على إنتاجية الآلة و يزيد من نسبة البطالة فيرفع من عدد العاطلين عن العمل بسبب إلغاء الكثير من الوظائف، حيث يشير التقرير السنوي للعمالة لعام 97/69 الصادر عن منظمة العمل الدولية أنه تم إلغاء مليون و 800 ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية كان يعمل بها 120 ألف عامل في عام 1980 و انخفض عددهم إلى 20 ألف فقط عام 1990 و ينتجون نفس القدر من المنتجات، إن هذا الأمر يؤدي إلى التأثير المباشر على حقوق الإنسان حيث يزداد عدد الفقراء و البائسين و المشردين و بذلك تتعرض حقوق الإنسان الأساسية كحقه في الحياة الحرة الكريمة إلى التصدع و بالتالي الإنهيار.<sup>2</sup>

23- أدى التطور العلمي و التقني إلى انعدام الأمن الإقتصادي و الوظيفي بالتحديد و كذلك الأمن الإجتماعي و خاصة أن هدف الشركات الكبرى هو تحقيق الربح<sup>3</sup> بغض النظر عن حالة الإنسان العامل بها حيث يكون عرضة للطرد أو الإقصاء مما يحيله إلى إنسان عالة على المجتمع و قد يتسبب هذا الوضع بتحويله إلى إنسان جانح أو مجرم مما يزعزع القيم الإجتماعية و الإنسانية و يعرض استقرار الإنسان للخطر الجسيم.

24- أما على صعيد التبادل التجاري<sup>4</sup> فقد لعبت شبكة الأنترنت دورا بارزا في هذا المجال، حيث بلغ حجم التجارة عبر هذه الشبكة أكثر من 300 مليار عام 2005، و هذا الأمر له آثاره السلبية على صعيد التجارة المادية التي يتناقص حجمها و بذلك يقل عدد المشتغلين بها و ينخفض بذلك دور الإنسان الذي يتضائل ليصل إلى الهامش مما ينعكس سلبا على مستوى حياة الإنسان الإجتماعية و الإقتصادية.

<sup>1</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 120.

<sup>2</sup>-بن ضياف حنان، استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و تأثيرها على وظائف إدارة الموارد البشرية في المؤسسة (دراسة ميدانية بمؤسسة كوندور بولاية برج بوعرييج)، مذكرة ماستر في علم الإجتماع-تنمية الموارد البشرية-، جامعة المسيلة، ص 99.

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 53.

<sup>4</sup>-المكي دراجي، المرجع السابق، ص 378.

25- إن تنامي و تطور دور الشركات المتعددة الجنسية و انتشار مصانعها في أنحاء العالم المختلفة لعب دورا كبيرا في زيادة نسبة التلوث في الماء و الهواء و الغذاء مما ترك أثرا سلبية على صحة الإنسان و نشاطه وفي ذلك تعد واضح على حق الإنسان في أن يحيا في بيئة نظيفة خالية من الملوثات.<sup>1</sup>

26- إن تعاظم دور المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و ازدياد نفوذها لعب دورا كبيرا في الهيمنة على اقتصاديات الدول، خاصة النامية، و جعلها رهينة بيد هذه المؤسسات مما يؤثر سلبا على حقوق الأفراد و العمال و يزيد من نسبة البطالة و الفقر في هذه الدول.

27- زيادة الجرائم الاقتصادية نتيجة اتفاق بعض الشركات على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب، و مثال ذلك الإتفاقيات الإحتكارية لشركات النقل و صناعات المواد الكيميائية و المتاجرة بحقوق الأفلام، و البث التلفزيوني، و المضاربات في الأسهم.<sup>2</sup>

28- الإملاء و الإذعان: و ذلك من خلال مجموعة الشروط التي تفرضها الشركات عند ابرام العقود مع موظفيها و عمالها بعد ان اقل نجم سلطان الارادة و حرية التعاقد و سطع نجم سلطان الاذعان و الاملاء.<sup>3</sup>

29- تؤدي العولمة إلى تفقد الدول المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الإقتصادي، و خاصة في المجال النقدي، فمثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة و بنسبة كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية لأسباب تتعلق بضرورات هذا المركز فإن هذا يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال من البلد النامي المعولم للإستفادة من سعر الفائدة الأعلى في هذا المركز.<sup>4</sup>

30- سحق المصالح و المنافع الوطنية<sup>5</sup> خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة في كل المجالات، و تدفع العولمة إلى الإنفتاح الواسع و محاربتها لأي قيود تحول بينها و بين ما تسعى الوصول إليه.

1- هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 120.

2- المكّي دراجي، المرجع السابق، ص 378.

3- عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 109.

4- غام عبد الله، تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الإقتصادي العربي، مجلة الإحياء، ع13، جامعة بسكرة، ص ص: 302..310.

5- رمزي محمود ردايدة، الفساد السياسي و الإقتصادي في ظل العولمة: دراسة نظرية تحليلية، دراسات العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 43،

ملحق6، 2016، ص 2779

31-العولمة تهدم النظم المحلية، فهي تعمل على إفساد هذه النظم من أجل إيجاد قوى رفض لها، و هكذا انهارت الصلة بين الهوية الوطنية القومية وبين المجال الإنتاجي للدولة و هذا عندما نقلت لصالح نظام عالمي يخترق مشمولات الكيانات الدولية في أكثر خصوصياتها التقليدية، واستحكمت الأزمة الإجتماعية في أغلب الساحات الغربية رغم مؤشرات الانتعاش و النمو، و أبرز ما يمثل ذلك استفحال البطالة و إفلاس المرافق العمومية، و انهيار سياسات الضمان الإجتماعي وزيادة نسبة الفقر و فساد القضاء و الإدارة.<sup>1</sup>

32-نتج عن عملية تحرير الواردات السلعية من قيود النوعية و الكمية و الخفض التدريجي للرسوم الجمركية من قبل البلدان النامية، عدم قدرة هذه البلدان على إحداث نمو حقيقي في صادراتها السلعية، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في موازينها التجارية و ارتفاع مديونيتها الخارجية، بالإضافة إلى عدم قدرة صناعاتها من الصمود أمام صناعات الدول المتقدمة بسبب ذات التنافسية العالمية، مما يعكس سلبا على تطوير هذه الصناعات.<sup>2</sup>

33-انكماش المؤسسات و الشركات: فالمؤسسات المختلفة و منذ مئتي سنة كانت تمثل جزءا كبيرا من الخبرة الإنسانية، و تعد بالنسبة لكثير من الناس مركزا و حدودا لأعماله التي توفر لهم مداخل مناسبة، تضمن الحد الأدنى من الأمان و تشبع حاجاتهم المختلفة، و مع التقدم التكنولوجي وصلت نسبة 20% من الأشخاص فقط هم الذين يديرون الإقتصاد الكوني.<sup>3</sup>

34-تعرض اقتصاديات البلدان النامية إلى هزات شديدة<sup>4</sup> بفعل حرص التجارة العالمية على تحرير الخدمات التجارية و المالية و المصرفية، و يؤثر ذلك خاصة على قطاع

<sup>1</sup> - رمزي محمود ردايدة، الفساد السياسي و الإقتصادي في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 2779

<sup>2</sup> -المكي دراجي، المرجع السابق، ص 381.

<sup>3</sup> -اما بالنسبة للعالم العربي و مستوى استخدام الكمبيوتر فيه: فقد اكدت دراسة اجرتها وحدة البحوث في شركة (سيرانت) الامريكية على خمس عشرة دولة عربية ان مستخدمي شبكة الانترنت في العالم العربي قد وصل الى حوالي 12 مليون مستخدم في بداية عام 2005 و ان هذا الرقم مرشح للزيادة و بينت الدراسة ان اكثر الدول استخداما للشبكة العنكبوتية هي دولة الامارات العربية المتحدة حيث بلغ معدل الاستخدام مقارنة بعدد السكان 150 مستخدم لكل 1000 مواطن ثم قطر بنسبة 61/الف، ثم لبنان 57/الف، ثم الكويت 50/الف، ثم الاردن 19/الف، ثم السعودية 14/الف، ثم تونس ثم مصر، و تظهر الدراسة ان الدول العربية هي الاكثر طلبا على شراء الاجهزة الحاسوبية من بين كل دول العالم. (الرأي، العدد 13038، بتاريخ: 2006/06/07).

<sup>4</sup> -هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة على الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 115.

الخدمات الذي بدأ يقدم نتائج مهمة في مجال زيادة الدخل من العملة الصعبة، حتى أنه بدأ ينافس قطاع الصناعات الإستخراجية و الزراعية في بعض الدول النامية.<sup>1</sup>

35- إضعاف الدولة:تؤدي العولمة إلى إضعاف سيطرة الدولة القطرية بكسر الحدود و انخفاض التوظيف ووظائف العمالة الماهرة و تخفيض الأجور، و قد أصبح لشركات العولمة العملاقة نفوذ كبير في إسقاط الحكومات، وافتعال الانقلابات و تحريك الأزمات، و ضرب الإقتصاديات المستقلة.

36- التحكم و الهيمنة بحاجات الإنسان الأساسية و تحويل جميع الخدمات إلى سلع تباع و تشتري كالتعليم و الصحة و النقل و كذلك موارد الطبيعة ، والتي هي من حق الإنسان الإقتصادية و المالية و زاد من التفاوت الطبقي بين الأغنياء و الفقراء، فالغني يشتري ما يحتاج إليه و الفقير ينظر إليه، و في ذلك تكريس لطبقية حقوق الإنسان.<sup>2</sup>

37- إن الرغبة في تحقيق المزيد من الربح لم يكن يسال عن معاناة الإنسان و تأثيره بما تنتجه قوى العولمة، فالعولمة كوجه آخر من وجوه النظام الرأسمالي تهدف إلى تحقيق المزيد من الربح و ذلك من خلال زيادة صناعاتها و مبيعاتها، فازدهر قطاع الصناعات العسكرية و الحربية التي ينتعش و يزداد بيعها في حالة الصراعات و الحروب و الترويج لها من أجل بيع إنتاجها و بالتالي تحقيق المزيد من الربح، مما تسبب بقتل المزيد من البشر و امتهان كرامتهم و تشريدهم و حرمانهم من أبسط حقوقهم التي أقرتها الشرائع السماوية و المواثيق الدولية.<sup>3</sup>

38- استغلال الأطفال و تشغيلهم و تحويلهم إلى عمالة مضطهدة لا حول لها و لا قوة، بسبب الرغبة في تحقيق المزيد من الأرباح، و هذا الإستغلال كأيدي عاملة يتطور كاستغلال جنسي و تجارة بهم و بأعضائهم البشرية و استخدامها كقطع غيار للأغنياء.<sup>4</sup>

من الإقرارات السلبية للعولمة نجد البطالة الناجمة عن التطور التكنولوجي - العلمي الذي من خلاله سيتم تسريح جيش من العمال بسبب استخدام التقنيات الحديثة العالية المستوى حيث سيكونون عبئا ثقيلًا على المجتمعات الرأسمالية ( حيث أن أكثر من 40 مليون إنسان من أصل 23 بلدا من بلدان " OECD" يبحثون عن عمل و لم يجدوه) التي

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة على الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 115.

<sup>2</sup>-بن الصغير مراد، المرجع السابق، ص 13.

3-صلاح ياسين محمد الحديثي، معتر عبد العزيز، التأثيرات السلبية و الإيجابية للعولمة في القضايا الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الإقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1، 2011، ص 521.

4-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص 121.

ستعاني جراء ذلك من ضعف المستوى المعيشي و انخفاض الدخل يسبب لهم و لعوائلهم تدني في المستوى الصحي و التعليمي، و سينعكس ذلك على الواقع الإجتماعي بشكل عام، بحيث سنرى ان في شوارع أوروبا عددا كبيرا من البشر يبحثون عن عمل و حتى من الممكن أن نرى أناسا يتسولون أو يقومون بأعمال لا تليق بالإنسان المتحضر، و هذا سوف يزيد من الفروقات الطبقيّة في المجتمعات في دول الشمال و كذلك في دول الجنوب مما سيزيد في الصراع الطبقي داخل المجتمع الواحد، و بين دول الشمال و دول الجنوب أيضا و هذا مأزق ستعاني منه العولمة.<sup>1</sup>

تشير تقارير المنظمة العالمية للصحة أيضا لسنة 2003<sup>2</sup> إلى أن ثلث شعوب العالم غير قادر على توفير الأدوية الضرورية لمعالجة أمراضه<sup>3</sup>، و هكذا أصبحنا نرى كيف انحسرت أمراض تقليدية لتحل محلها في عالمنا المعاصر الصناعي المفتوح أمراض مستجدة أو جديدة بالكامل بفعل تعاطي افنسان بأمور بيئته بخفة غير مسبوقه، و لهذه المظاهر من الأخطار الصحية علاقة سببية بممارسات العولمة الإقتصادية الضاغطة في سبيل الربح العاجل، و من بين هذه الأمراض الجديدة نجد:

-مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).  
-الحمى الرئوية.

-التهابات الكبدية (C-B).  
-التهابات الدماغية.

إن كل ما تم الإشارة إليه يتناقض تماما مع ما أشار إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة في مادتيه 23-25 و التي تشير كل منهما إلى ما يلي:<sup>4</sup>  
-لكل شخص الحق في العمل، و له حرية اختياره بشروط مرضية عادلة، كما أن له الحق في الحماية من البطالة.  
-لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر مساو للعمل.

<sup>1</sup>-عبد اللطيف عبد القوي، سعيد العسالي، تأثير شبكة الأنترنت على أنماط العلاقات الأسرية في المجتمع اليمني-دراسة ميدانية على عينة من الأسر اليمنية بأمانة العاصمة صنعاء-، مجلة الأسرة و المجتمع، المجلد 08، العدد 2، 2020، ص 160.

<sup>2</sup>-صلاح ياسين محمد الحديفي، معتز عبد العزيز، التأثيرات السلبية و الإيجابية للعولمة في القضايا الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الإقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1، 2011، ص 521.

<sup>3</sup>- هائل عبد المولى طشطوش، العولمة (تأثيرات و تحديات)، المرجع السابق، ص 121.

<sup>4</sup>-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 97.

- لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض، يكفل له و لأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الإجتماعية.  
و عن المادة (25) فقد أشارت إلى:  
- أنه لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة و الرفاهية له و لأسرته، و يضم ذلك التغذية، و الملابس و السكن و العناية الطبية، و كذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة.

كخلاصة لكل ما سبق ذكره يمكن القول أن ما تم تناوله من انعكاسات سلبية للعولمة على حقوق الإنسان لا يجسد كل ما تعاني منه البشرية من مضار، لكن يمكن اعتبارها محاولة للفت النظر و الإشارة إلى أن ما أفرزته العولمة من سلبيات تعدى بكثير إيجابياتها.<sup>1</sup>

في الأخير عن ما جاءت به العولمة كان يناقض تماما ما نصت عليه أحكام المادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و التي تقول : بأنه لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الإجتماعية، و في أن تحقق بواسطة المجهود القومي و التعاون الدولي، و بما يتفق و نظم كل دولة و مواردها و الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و التربوية التي لا غنى عنها لكرامته و للنمو الحر لشخصيته.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث

#### الإنعكاسات السلبية للعولمة على الحقوق الثقافية و الفكرية

إن الثقافة في جوهرها تعبير عن النشاط الإنساني، و الإعلام هو الأداة للتفسير و التطور و النشر فوسائل الإتصال و الإعلام<sup>3</sup> هي الأداة الناقلة للثقافة من حيث أنها تساعد على دعم المواقف الثقافية و التأثير فيها و حفر الأنماط السلوكية و تعزيزها و طرح مفاهيمها على الجمهور من خلال البث و النشر و الشرح المستفيض لما يمكن اعتباره فعلا ثقافيا عضويا.

مما لا شك أن الناظر إلى آثار العولمة و خصوصا في مجتمعاتنا العربية و الإسلامية يجد أن أخطر ما فيها هو العولمة الثقافية و ذلك بسبب التغيرات الكثيرة التي أحدثتها في هذا المجال، فالعولمة الثقافية تهدف إلى تعميم ثقافة واحدة على كل مجتمعات

<sup>1</sup> - هایل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 46.

<sup>2</sup> - صلاح ياسين محمد الحديشي، معتز عبد العزيز، المرجع السابق، ص 521.

<sup>3</sup> - هایل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 121.

الدنيا بعيدا عن خصوصيات الأمم و الشعوب، و هذا ما بدأ واضحا في العقود الأخيرة بسبب تطور الوسائل التكنولوجية التي تسهم في غرس و تعميق العولمة الثقافية و التي من أهمها وسائل الإعلام بكل ما تحويه هذه الوسائل من إمكانيات و طاقات.<sup>1</sup>

يرى البعض أن آثار العولمة بدأ يظهر من خلال اختيار الدول المتقدمة للصناعات الثقافية، فهذه الصناعات في الوقت الذي تمثل غزوا اقتصاديا<sup>2</sup>، فإنها تشكل غزوا ثقافيا فكريا كبيرا ينتشر كالنار في الهشيم و خاصة بين الشباب و خاصة الأفلام و الأدوات الموسيقية و الأشرطة و الأسطوانات و أجهزة التصوير المختلفة و ألعاب الشباب و الأطفال الإلكترونية إلى غير ذلك من مبتكرات الثقافة الأجنبية التي كثيرا ما تركز على العنف و إثارة الغرائز و الشهوات و البطولات، و يذكر أن هذا الإتجاه قد بدأ يهدد الكثير من الدول و حتى المتقدمة منها، فهذه كندا تعلن على لسان وزير تربيتها أنها "ضد غزو بعض البرامج و المسلسلات التلفزيونية و السينمائية الآتية عبر الحدود من الولايات المتحدة (مخدرات و جرائم) و المخالفة لثقافتها الوطنية" و موقف فرنسا التي وقفت بصلافة أمام بعض ما ورد في اتفاق (اللغات)<sup>3</sup> من بنود تتعلق بتسهيل إدخال بعض البرامج المتعلقة بالتقنيات السمعية البصرية (أغان، أفلام) التي تروجها الولايات المتحدة الأمريكية في السوق الفرنسية، و يرى البعض أن آثار العولمة بدأ يظهر من خلال اختيار الدول المتقدمة للصناعات الثقافية، فهذه الصناعات في الوقت الذي تمثل غزوا اقتصاديا<sup>4</sup>، فإنها تشكل غزوا ثقافيا فكريا كبيرا ينتشر كالنار في الهشيم و خاصة بين الشباب و خاصة الأفلام و الأدوات الموسيقية و الأشرطة و الأسطوانات و أجهزة التصوير المختلفة و ألعاب الشباب و الأطفال الإلكترونية إلى غير ذلك من مبتكرات الثقافة الأجنبية التي كثيرا ما تركز على العنف و إثارة الغرائز و الشهوات و البطولات، و يذكر أن هذا الإتجاه قد بدأ يهدد الكثير من الدول و حتى المتقدمة منها، فهذه كندا تعلن على لسان وزير تربيتها أنها "ضد غزو بعض البرامج و المسلسلات التلفزيونية و السينمائية الآتية عبر الحدود من الولايات المتحدة (مخدرات و جرائم) و المخالفة لثقافتها الوطنية" و موقف فرنسا التي وقفت بصلافة أمام بعض ما ورد في اتفاق (اللغات)<sup>5</sup> من بنود تتعلق

<sup>1</sup>-مصطفى عبد الله الكفري، العولمة الاقتصادية و فرض هيمنة الإقتصاد الرأسمالي، م س، الموقع الإلكتروني: WWW.REZGAR.COM

<sup>2</sup>-الرئيس الأمريكي جورج بوش قال بعد انتهاء حرب الخليج الثانية: "إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي".

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص ص: 121-122.

<sup>4</sup>-بن الصغير مراد، المرجع السابق، ص 17.

<sup>5</sup>-محنة تومي سيتواح، إتفاق اللغات و تعارضها على عملية الترجمة، ص 75.

بتسهيل إدخال بعض البرامج المتعلقة بالتقنيات السمعية البصرية (أغان، أفلام) التي تروجها الولايات المتحدة الأمريكية في السوق الفرنسية، و يعرف ( المفتي) (1999) العولمة بأنها "محاولة التقريب بين ثقافات العالم المختلفة بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها و دمجها جميعا في ثقافة كونية واحدة ذات ملامح و خصائص مشتركة واحدة"، و يرى (يس) 2003 بأن: "العولمة تنزع إلى صياغة ثقافة كونية لها معاييرها المتشابهة و قيمها التي تنزع إلى توحيد الأذواق و تقنين القيم الجمالية بغرض خدمة أهداف السوق الإستهلاكية و بالتالي خلق ثقافة عالمية عن طريق توحيد الآراء في المسائل العالمية و فرض أذواق و تغيير العادات المحلية.<sup>1</sup>

كما يمكن أن نبين مدى تأثير شبكة الأنترنت<sup>2</sup> على العلاقات العائلية فاننا نستعرض هذه الدراسة التي اجراها معهد ستانفورد للدراسات الاجتماعية الكيفية و التي تقول: بان استخدام الأنترنت يؤثر بصورة كبيرة على الوقت الذي يقضيه المواطن الأمريكي امام التلفاز كما يؤثر سلبا على اجمالي الوقت الذي يقضيه مع العائلة و الاصدقاء. و تتابع الدراسة فتقول : بان متوسط الوقت الذي يقضيه المستخدم يوميا امام الأنترنت هو ثلاث ساعات، و تقول الدراسة ايضا بان استخدام الأنترنت لمدة ساعة واحدة يوميا يؤدي الى تخفيض الوقت المخصص للعائلة الى 23.5 دقيقة في المتوسط و هو ما يعادل خصم 70 دقيقة من الوقت المخصص للعائلة يوميا.<sup>3</sup>

أما بالنسبة لوسائل الإعلام فإن الملفت للانتباه هو هيمنة الأفلام و البرامج الأميركية خصوصا و الغربية عموما، حيث أن وسائل الإعلام الأميركية تسيطر على 65% من المواد الإعلامية و الإعلانية و الثقافية<sup>4</sup>، و هذه الوسائل تروج لثقافة و قيم غربية على مجتمعاتنا العربية و الإسلامية حيث أن معظمها ينطوي على تمجيد القوة و العنف و القتل و الجنس و ترويج شامل للبضائع الأميركية الصنع خصوصا و الغربية عموما و ذلك بسبب الهيمنة شبه الكاملة للشركات المتعددة الجنسية على أكبر و أهم التقنيات الإعلامية الحديثة و على مفاتيح عالم الغد من العقول الإلكترونية التي أخذت تتدخل بشكل مباشر

<sup>1</sup>-بن الصغير مراد، أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي، المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup>-لعساس آسيا، محاضرة العولمة: في المفهوم و المظاهر و الآثار، المرجع السابق، ص 89.

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 121-122-123.

<sup>4</sup>-سامي حصيد، عولمة حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 60-61.

في ميدان الإعلام و الإتصالات و واضحة نصب أعينها تحقيق الأرباح الطائلة وزيادة رؤوس أموالها حيث أن رأس مال بعضها يفوق الدخل القومي لعشر دول إفريقية.<sup>1</sup> من خلال ما سبق و في ظل الهيمنة الإعلانية الأمريكية الغربية على العالم نجد أن هذه الوسائل قد تحمل معها أثارا سلبية على ثقافة الأمة مما يعرضها لازمة ثقافية رهيبية، و ها ما حصل فعلا ، حيث بدأت القيم الغربية و السلوكيات و الأنماط و الإتجاهات الفكرية و الأخلاقية تدخل مجتمعاتنا من أوسع أبوابها و أخذت تلقي بظلالها على الحياة اليومية للشعوب المتلقية لها مما انعكس و بشكل مباشر على أنماط التفكير و اتجاهات الأفراد و خصوصا النشئ الذي وولد في أحضان الفضائيات المفتوحة و تكنولوجيا الأنترنت<sup>2</sup>، حيث أصبحت القيم و السلوكيات الغربية عنده من الثوابت المقدسة، فتعززت عنده قيم الإستهلاك لمجرد الإستهلاك، و نشأت في نفسه عقلية العنف و الإجرام و الجنس، و اللامبالاة و تفسخت الروابط العائلية و اختفت قيم احترام الكبير و العطف على الصغير، فسادت حالة من الضياع و اليأس و الخذلان و الانحطاط و عدم الاعتزاز بالأمجاد و انتفاء القدوة الحسنة و التنكر للماضي و الاقتداء و التقليد الأعمى المطلق للغرب و الانفتاح عليه دون قيد أو شرط، و البعض في مجتمعاتنا أخذ ينقل نمط الحياة اليومية الأميركية إلى عقر داره مع الإعتزاز بها، فهو يرفض لغة قومه و يعتبرها من مخلفات الماضي القديم بل هي في نظرة نمط من أنماط التخلف و الجهل فهو لا يأكل إلا في المطاعم التي تحمل أسماء أجنبية و لا يشتري إلا الماركات الغربية المكتوبة باللغة الأجنبية، و أخذ يتكلم اللغات الأجنبية و التي أصبحت مظهرا من مظاهر التحضر و التمدن و التطور، و هذا ما ساهمت به وسائل العولمة الثقافية، حيث ذكر أحد الباحثين أن 88% من المضامين التي تبث عبر شبكة الأنترنت تبث باللغة الإنكليزية.<sup>3</sup> كل ما ذكر أعلاه خلق أزمة ثقافية داخل المؤسسات التعليمية و التربوية<sup>4</sup> فأثر على الخطاب التربوي الذي يتلقاه الجيل الجديد في المدارس و الجامعات مما خلق انحلالا ثقافيا و قيميا و انسلاخا من الذات أدى إلى ضعف عام في قوة هذه المجتمعات من جميع النواحي، فالجيل الضعيف المشبع بالقيم المخالفة لقيمه و عاداته لا و لن يستطيع أن يكون قويا اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، و هذا ما قد يحدث مع المجتمعات الضعيفة و الغير

1- شاير نجاة، المرجع السابق، ص 11.

2- منى تركي الموسوي، الخصوصية المعلوماتية و أهميتها و مخاطر التقنيات الحديثة عليها، مركز بحوث السوق و حماية المستهلك، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 5-6.

3- سامي حصيد ، المرجع السابق، ص 61.

4- هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 121.

مستعدة للعولمة و رباحها العاتية، و هذا الأمر ينطبق على مجتمعاتنا العربية و الإسلامية التي جاءت العولمة على حين غره حيث ابتعدت عن ثقافتها الإسلامية و تاريخها المجيد و لغتها العظيمة و عاداتها الطيبة و قيمها الأصيلة، مما جعلها كالريشة في مهب الريح تأخذ من هذا و ذاك، مرة من الشرق و مرة من الغرب فضاعت هويتها و نشأ فيها جيل ضعيف يحتقر العمل و لا يقده، يعتبر العلم من القيم الدنيا، يرفض الأخلاقيات و المثاليات، يؤمن بالإستهلاك و الطيش و اللهو، يعتمد على غيره في الإنتاج سواء في الملابس و المأكّل، فكل شيء عنده مستورد يأتيه و هو متنعّم في وارف الظلال، كل ذلك جعل ألامه ضعيفة لا تقوى إن تقاوم من أراد أن يستنتج خيراتها و يستغل مقدراتها و ينهب أموالها و ينتهك حماتها، لان لا الأساس فيها هو هويتها الثقافية التي قد انتهت و تخربت فكان البناء ضعيفا يوشك على الانهيار.<sup>1</sup>

يمكننا أن نستخلص أن تأثير العولمة على الجانب الثقافي من حياة الإنسان بشكل خاص و حياة الأمم و الشعوب بشكل عام كان واضحا و ظاهرا، و هو يعتبر من أخطر التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان بشكل عام، لأن ثقافة الأمة هي هويتها و هي سلاحها الذي تحارب من أجل البقاء و الإستمرار، و ذوبان الهوية و تلاشيها و تصدع جدارها ينبئ عن أمر خطير و بلاء عظيم قد يصيب كيان هذه الأمة أو تلك، و انفتاح العالم ثقافيا<sup>2</sup>، و من تحليلنا المفصل لما سبق نجد أن أثر العولمة على الحقوق الثقافية و التي يقصد بها "عولمة الثقافة" تهدف إلى عدة أمور سلبية يجدر بنا أن نتروى عندما نحاول تقليدها و ذلك خوفا على هويتنا من الضياع و الإنتهاء و من هذه الأمور:<sup>3</sup>

1- إن تطور المحطات الفضائية<sup>4</sup> و سهولة تداولها من قبل كل الناس تقريبا قد ساهم في دمج الثقافات المختلفة في ثقافة واحدة و بالتالي التأثير المباشر على حقوق الأفراد و الجماعات في التمتع بثقافتهم الخاصة بهم، و اثر ذلك على خصوصيات الشعوب الثقافية و ارثهم الحضاري و خاصة إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة وحدها تتحكم ب 65% من المادة الإعلامية في العالم.

1- هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص: 121-122.

2- منى تركي الموسوي، الخصوصية المعلوماتية و أهميتها و مخاطر التقنيات الحديثة عليها، ص: 5-6.

3- د/رودريك إيليا أبي خليل، المرجع السابق، ص 317.

4- لعساس آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 92.

2- إن تطور شبكة الأنترنت و شيوع استعمالها<sup>1</sup> ساهم في اختراق حواجز الثقافات و الدخول إلى أعماقها و زرع قيم و مبادئ و مفاهيم جيدة (غربية على الأغلب) في أذهان الناس مما أحدث شروخا اجتماعية و قيمه تؤدي إلى تصدع المجتمع و الفرد في ذات الوقت و تزعزع حقوق الجماعة و الفرد في حرية التعبير و الرأي عن ذاتهم و أفكارهم بلغتهم الخاصة بهم، ناهيك عن دورها في خلق ثقافة عالمية فوق قطرية و فوق لغوية و فوق ثقافية.<sup>2</sup>

3- تكريس ثقافة الإستهلاك لدى الشعوب<sup>3</sup> مما يؤثر على الإنسان، فيولد في نفسه الضعف و الإتكالية و موت الإبداع و زرع بذور الشك في نفسه تجاه قضاياها و قناعاته الدينية و الفكرية و الأيدلوجية فيصبح جسدا بلا روح، و تموت في نفسه نوازع الإبداع و المقاومة و القوة و هذا اعتداء صارخ على ابسط حقوقه في التفكير و الإبداع و التطور و الإنتاج و الإستفادة من التنمية و عضويته فيها من أجل أن يحيا بكرامة و احترام، و خاصة إذا ما علمنا أن معظم المواد الثقافية و الإعلانية و الدعائية هي مواد غربية المصدر بشكل عام و أميركية بشكل خاص، و هذا ما قد لا يتناسب مع خصوصيات شعوب الأرض شرقها و غربها.<sup>4</sup>

الدعائية هي مواد غربية المصدر بشكل عام و أميركية بشكل خاص، و هذا ما قد لا يتناسب مع خصوصيات شعوب الأرض شرقها و غربها.<sup>5</sup>

4- هيمنة اللغة الإنجليزية -بل و اللهجة الأمريكية بالذات<sup>6</sup>- باتت تشكل لغة عالمية على معظم مفردات العولمة الثقافية التي تبث عبر الأنترنت و الفضائيات إلى العالم، مما يؤثر على لغات الشعوب الأخرى فتصاب بالتهميش و الإهمال و ينعكس ذلك على النسيج الإجتماعي لهذه المجتمعات و خاصة إذا علمنا أن نسبة المواد التي تبث باللغة الإنجليزية وحدها هي 88% من المضامين و المعطيات وفي ذلك اعتداء على حقوق الجماعة و الفرد معا و زعزعة لكيان حقوق الإنسان في العالم.

<sup>1</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 122.

<sup>2</sup>-المكي دراجي، المرجع السابق، ص 379.

<sup>3</sup>-عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص:105-106.

<sup>4</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، أئو العولمة على الحياة المعاصرة، المرجع السابق، ص 48.

<sup>5</sup>-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 91.

<sup>6</sup>-عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها (رؤية تحليلية اضافية)، المرجع السابق، ص:100-101.

- 5- بث المضامين اللااخلاقية في معظم المواد الثقافية<sup>1</sup> التي يتلقاها الناس في أنحاء العالم حيث تتضمن مواد غير لائقة أخلاقية بالإنسان، كالقتل و الجنس و التدخين و تعاطي المخدرات و أساليب النصب و الإحتيال و الإجرام و كافة أشكال الإباحة... إلخ، مما يؤثر و بشكل مباشر على نفسية الإنسان المتلقي لها و ينعكس ذلك على سلوكياته و تصرفاته<sup>2</sup> و تحيله، بدلا من يكون إنسانا فاعلا في المجتمع، إلى مجرم شاذ عالة على الإنسانية و هذا فيه تعد صارخ على حق الإنسان في الحياة المحترمة الكريمة.<sup>3</sup>
- 6- سحق الهوية و الشخصية الوطنية المحلية و إعادة صهرها و تشكيلها في إطار الهوية الشخصية العالمية، بحيث يفقد الفرد مرجعيته و يتخلى عن انتمائه و ولاءه و يتنصل من جذوره.<sup>4</sup>
- 7- سحق الثقافة و الحضارة المحلية الوطنية و إيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان و الفرد و تاريخه الوطني، و المورثات الثقافية و الحضارية التي أنتجتها الآباء والأجداد، أي فصل الجذر عن الجذور الممتدة و فصل السطح عن الأعماق، و إيجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية التي صنعها البشر جميعا.<sup>5</sup>

### الفرع الرابع

#### الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق التضامن

إن تقسيمنا السابق لحقوق الإنسان وضحنا من خلاله حقوق الجيل الثالث و التي تعتبر حديثة النشأة<sup>6</sup> و التي هي بدورها تأثرت بظاهرة العولمة فمن خلالها حاولنا تسليط الضوء على أهم هذه الحقوق و كيف أثرت العولمة فيها و هي حق الإنسان في التطور بغية التقليل من الفجوة بين الأغنياء و الفقراء ضمن البلد الواحد و كذلك بين الدول

1- لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 91.

2- عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 106.

3- صغير مراد، المرجع السابق، ص 18.

4- عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها (رؤية تحليلية اضافية)، المرجع السابق، ص 102.

5- عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية و الثقافة السياسية العربية، برامج الإصلاح الديمقراطي و الثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 2-3.

6- مخلوف عمر، ورقة بحث: حقوق الإنسان من الجيل الثالث، جامعة سعيدي، ص: 195-196.

المتقدمة و الدول المتخلفة أي (الحق في التنمية) و حق الإنسان في العيش ضمن بيئة نظيفة و كذل حق الإنسان في التضامن، و نبينها كمايلي:<sup>1</sup>

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ظهرت في بيئة الإنسان آثار سلبية خطيرة، مست جوانب كثيرة من حياته منها، تلوث البيئة و الطبيعة، و التي مست الهواء و الماء، الأرض، و التي هي مصدر الحياة، الإنسان، كالأكسجين للتنفس، و الماء للشرب...، و التي كان من نتائجها انتشار الأمراض الفتاكة، و قد اتخذت هذه الآفات صفة العالمية، فلم تبقى معزولة في منطقة معينة، و لا في إقليم محدد، بل امتدت إلى بقية جوانب الحياة الأخرى: الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية، الإعلامية.<sup>2</sup>

إن الإقتصاد العلمي في القرن العشرين هو الإقتصاد الليبرالي الذي يشكل جوهر العولمة، و القائم على "قرصنة الطبيعة" و على الإستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية بدون حساب و بدون حدود منطقية للإستهلاك، و خاصة الدول النامية، و هذه القرصنة تسعى أساسا إلى زيادة المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي أصبحت بمثابة "عقيدة" لدى معظم الدول الصناعية في العالم النخبة الغنية المترفة في الدول النامية و هي عقيدة النمو الإقتصادي بلا حدود و عقيدة الإستهلاك المفرط، و خاصة في المجتمعات الغربية.<sup>3</sup>

إن هذه العلاقة تفرز نتائج سلبية على الإنسان بالدرجة الأولى في حقه في بيئة نظيفة، و حقه في الحياة، الصحة الجيدة الملكية... إلخ، و من مظاهر هذه النتائج نذكر:

\*توقعت تقارير لمنظمات مهتمة بالشؤون الإنسانية تروج ما يقارب مليار شخص بحلول 2050م من أماكن سكناهم بسبب النزاعات و الكوارث الطبيعية و مشاريع التنمية الكبرى.

\*يمثل إرتفاع حرارة الأرض<sup>4</sup> السبب الأساسي في تفاقم عوامل التلوث الذي سيصيب الفقراء بالدرجة الأولى.

1-خليف مصطفى غرايبية، التلوث البيئي: مفهومه و أشكاله و كيفية التقليل من خطورته، قسم العلوم الأساسية-جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن، Journal of Environmental Studies، 2010، ص 122.

2-د/غريب بولرباح، بضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الإقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، المرجع السابق، ص: 11-12.

3-خليف مصطفى غرايبية، التلوث البيئي: مفهومه و أشكاله و كيفية التقليل من خطورته، المرجع السابق، ص: 125-126.

4-ماجد محمد التويجري، التلوث البيئي، المرجع السابق، ص 9.

\*إصابة آلاف الأشخاص بأمراض خطيرة و فتاكة نتيجة تلوث المواد نحو ما حدث في لندن عام 1952.

\*فقدان الأشخاص لملكياتهم خاصة الأراضي الزراعية بسبب التصحر.<sup>1</sup>

\*المناخ الأكثر تقلبا<sup>2</sup>، و الأكثر ميلا إلى الجفاف، يمكن أن يتسبب في استنزاف مخزون الحبوب العالمي استنزافا خطيرا، و هو يترتب عليه عدد أكبر من الوفيات في المستقبل. هذه أمثلة بسيطة عن استمرار العلاقة البيئية التنموية الإقتصادية بالشكل الذي هي عليه، لكننا نطمح أن تعود العلاقة بنتائج إيجابية على حقوق الإنسان و ذلك من خلال ترابط بين الأنظمة الإقتصادية و الإجتماعية و الأيكولوجية و مراعاة مجددات النمو الإقتصادي، إن سياسة العولمة البيئية التي تعني "عولمة تقنية البيئة" أي جعل البيئة في جميع أنحاء العالم، بيئة نظيفة و مناسبة، حتى تحي الكائنات الحية فيها صحية، لا تطبق بهذا المفهوم و إنما تهدف هذه السياسة المعاصرة إلى هدم البيئة و القضاء على مواردها الذي يتبعه القضاء على حقوق أخرى للإنسان.<sup>3</sup>

و هكذا انهارت الصلة بين الهوية الوطنية القومية و بين المجال الإنتاجي للدولة و هذا عندما تقلصت لصالح نظام عالمي يخترق مشمولات الكيانات الدولية في أكثر خصوصياتها التقليدية، و استحكمت الأزمة الإجتماعية في أغلب الساحات في الدول النامية رغم مؤشرات الانتعاش و النمو، و أبرز ما يمثل ذلك استفحال البطالة و إفلاس المرافق العمومية، و انهيار سياسات الضمان الإجتماعي و زيادة نسبة الفقر و فساد القضاء و الإدارة.<sup>4</sup>

\*العولمة<sup>5</sup> تقوم على الإستخدام القهري للطبيعة، و نهب الموارد الطبيعية و هذا ما نشهده من اختلال بيئي و من تلوث على مستوى الطبيعة و المناخ، و ترفض الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كدولة مهيمنة أن تعمل للحد منه، لأنه ضد مصالح شركاتها المنتشرة في معظم دول العالم، لذلك رفضت التوقيع على بروتوكول " كيوتو" للحد من تلوث المناخ في أثناء انعقاد قمة الدول الصناعية في جنوى في مارس 2001، علما بأن كل الدلائل تؤكد على أن الإستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ عام 2020 ضعف الإستهلاك

<sup>1</sup> - عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008.

<sup>2</sup> -لورانس بواسون دي شازورن، إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ(أثر الإنسان على تغير المناخ)، جامعة حنيف، [www.un.org](http://www.un.org)

<sup>3</sup> -خليف مصطفى غرايبة، التلوث البيئي: مفهومه و أشكاله و كيفية التقليل من خطورته، المرجع السابق، صص 123-124.

<sup>4</sup> -لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 92.

<sup>5</sup> -رودريك ايليا ابي خليل، المرجع السابق، ص317.

الحاضر، و بالتالي سترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 90.45% و هو مساس بالحقوق البيئية للإنسان.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني

#### إنعكاسات العولمة على العالمين الإسلامي و العربي - الجزائر كنموذج-

ولدت العولمة من رحم التنافس<sup>2</sup>، و عملت على زيادة حدة الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة الغنية، و الدول الفقيرة، فقد ساعدت على الإستعلاء و الهيمنة في إدارة الحركة العالمية بما يتنافى مع حق الشعب في الدفاع عن هويتها الثقافية، إلى ذلك يشهد التنظيم الدولي ظاهرتين مهمتين هما: تبلور مجتمع مدني عالمي من خارج الأطر الحكومية أو الرسمية و صعود الإقليمية في ظل العولمة بصورة لم يشهدها العالم من قبل ، و للعولمة آثارها الواسعة النطاق<sup>3</sup>، الإيجابية و السلبية على كل من المستوى العالمي و كذا الإقليمي، العالم الإسلامي و العربي واحد من أهم المناطق المعرضة لتأثيرات العولمة و إمتداداتها الإقتصادية السلبية، خاصة تلك التي تعمل على تعميق الهوة بين العالم الرأسمالي المتقدم و العالم المتخلف الفقير<sup>4</sup>، فسوف نتطرق لها في المطلبين التاليين:

### المطلب الأول

#### إنعكاسات العولمة على العالم الإسلامي

لعل من أخطر ما تحمله العولمة هو تهديدها لأصل العقيدة الإسلامية، و ذلك لأنها تشتمل على الدعوة إلى وحدة الأديان، و هي دعوة تنقض عقيدة الإسلام من أساسها و تمهدها من أصلها، لأن دين الإسلام قائم على حقيقة أنه الرسالة الخاتمة من الله تعالى للبشرية الناسخة لكل الأديان التي نزلت من السماء، ثم أصابها التحريف و التغيير و دخل على أتباعها الإنحراف العقائدي<sup>5</sup>، و العولمة تحمل في طياتها اعتبار الأديان كلها بل على أساس إزالة التمييز بين الإسلام و غيره بالحوار الذي يتوقعون أنه سيحمل المسلمين على التنازل عن اعتزازهم بدينهم و اعتقادهم ببطلان غيره، و بذلك يزول التعصب و تتقارب

<sup>1</sup> -غازات الدفينة تحرم محيطاتنا من الأكسجين،برنامج الأمم المتحدة للبيئةwww.unep.org.

<sup>2</sup> -عربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، ص 25.

<sup>3</sup> -لعساس آسيا، العولمة في المفهوم و الآثار، المرجع السابق، ص 93.

<sup>4</sup> -عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 110.

<sup>5</sup> -أبو بكر رفيق، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، 12، 4/2007، ص 9-10

الأديان، و تتجلى خطورة هذه الدعوة في كونها تنتقض عهد الإسلام من أصله، كما أن العولمة تسعى لإعادة تشكيل المفاهيم الأساسية عن الكون و الإنسان و الحياة عند المسلمين، و الاستعاضة عنها بالمفاهيم التي يروج لها الغرب ثقافيا و فكريا.<sup>1</sup> في هذا المطلب سنحاول إسقاط ظاهرة العولمة على العالم الإسلامي من خلال التعرض لدورها الإيجابي و السلبي و مدى ارتباط العالم الإسلامي بالعولمة، لنخرج في الأخير بأهم التوصيات التي تضمن لنا الاستفادة من ظاهرة العولمة.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: الإسلام و العولمة

نتناول في هذا الفرع أهم الكتابات المتعرضة للصراع الثقافي و تهجمها على الاسلام لنخلص في نهايته لموقف الإسلام من العولمة.<sup>3</sup>

#### أولا-الإسلام في موجة الصراع الثقافي

في نهاية القرن العشرين تم التأكيد على الدور الذي يلعبه التغيير الثقافي، خاصة و المجتمع الدولي بصدد إعادة النظر في شكله على ضوء إنتهاء الحرب الباردة و بروز فكرة العولمة، و تحول العالم الى مساحة اصغر حجما بفعل وسائل الاتصال و من ثمة تقاربت ثقافته و زاد التفاعل فيما بينها، و كل هذا اوجد لونا من التحدي لانماط الثقافة التقليدية و النظم الاجتماعية.<sup>4</sup>

#### ثانيا-موقف الإسلام من العولمة

إن الإسلام ليس ديناً و فقط، بل هو أيضا حضارة و يفهم من وجهة نظر إسلامية مايسمى منذ ثلاثة عقود من الزمن "إسلامية المعرفة"، أن الإسلام له رأي في كل شيء

<sup>1</sup> -أبو بكر رفيق،مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي،صص 10-11.

<sup>2</sup> -دالي رشيد، الإسلام و العولمة مقارنة أنثروبولوجية تاريخية، جامعة تلمسان، ص 139.

<sup>3</sup> -عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق، صص: 110-111.

<sup>4</sup> -عماد عبد الله الشريفين، العولمة الثقافية من منظور تربوي إسلامي، دراسات علوم الشريعة و القانون، المجلد 37، العدد 2، 2010، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الابد، الأردن، صص: 439-440.

خاصة في العلوم الإنسانية كما تعبر عن ذلك 'رابطة علماء الإجماع المسلمين'، و ذلك بأخذ نتائج العلوم الإجتماعية الغربية، ثم غربلتها بناء على تصور إسلامي.<sup>1</sup>

كما أن العولمة تحمل في طياتها نقضا لأحكام الشريعة الإسلامية بفرضها مبادئ تخالف الشريعة، ومن الأمثلة الواضحة على هذا: قضية فرض مفهوم المساواة المطلقة بين الرجل و المرأة، فهذا المفهوم منصوص عليه في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، و مقتضاه إزالة جميع الفوارق على الأحكام و الحقوق و الواجبات بين الرجل و المرأة، ذلك الفرق الذي يقتضي اختلافا في بعض الأحكام و الحقوق و الواجبات بحسب اختلاف الاستعدادات الفطرية و المؤهلات التكوينية بينهما، و بهذا نجد الشريعة الإسلامية تقرر أن مبدأ عدم المساواة المطلقة بين الرجال و النساء أمر قطعي الثبوت و الدلالة و لا مجال فيه للإجتهد، كما أن العولمة تهدد النظام الأخلاقي الإسلامي، فمن خلال العولمة يروج للشذوذ الجنسي، و يحاول الغرب استصدار قوانين لحماية الشذوذ الجنسي في العالم. تختلف ردود الأفعال بل تتباين من التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية<sup>2</sup> نتيجة لعولمة الثقافة الغربية و سنشير إلى موقفين متنافرين:

**\*الموقف الأول:**

يرى أن العولمة شر خطير يدهام الأمة الإسلامية<sup>3</sup> ووحدها و كيانها و استمرارها، فعلينا أن نغلق دونها الأبواب، و نحصن مجتمعاتنا بالدعوة إلى الرجوع إلى أصول هذه الأمة الثقافية، و منها بصفة خاصة الكتاب و السنة و سيرة السلف الصالح و العمل على إبعاد الشباب عن التعرض لوسائل العولمة الثقافية من صحف و تلفاز و محطات فضائية و أنترنت، بل و حتى السفر إلى البلاد الغربية أو الدراسة في جامعات الغرب.<sup>4</sup>

**\*الموقف الثاني:**

يرى أن نهضة المسلمين لا تتحقق إلا إذا تحققت نهضة الغرب و أن الثقافة تراث بشري، ليس خاصا بقوم دون قوم آخر أو منطقة دون أخرى، أو جهة دون جهة، فعلينا أن نفتح الأبواب على مصاريعها للثقافات الوافدة، من أجل أن يلحق المسلمون بالركب العالمي، و من أجل تتلاحق الثقافات، و يتوحد العالم حول ثقافة واحدة، وهذا أدعى لتحقيق

<sup>1</sup>-عماد عبد الله الشريفي، المرجع السابق، ص: 439-440.

<sup>2</sup>- عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 111.

<sup>3</sup>-أبي بكر رفيق، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، المرجع السابق، ص: 6-7.

<sup>4</sup>- عز الدين يحيى، محاضرات:الفقه و التشريع الإسلامي في ظل العولمة، جامعة أدرار، الجزائر، ص157.

السلام و التقدم العالمي، و الحق أن المسألة تصل إلى حد الإشكالية الصعبة، فالإنطلاق في عصر العولمة الجديد عما يجري في العالم ممكن و متاح لو أردناه.<sup>1</sup> سيظل القلق يساور علماء و مفكرين الأمة الإسلامية إزاء الموقف الصحيح من عولمة الثقافة، إذا استمر الحال على ما هو عليه في الدول الإسلامية التي تعتبر بمجموعها أقل مما تمثله الأمة الإسلامية، و ذلك لوجود أعداد كبيرة من المسلمين خارج نطاق هذه الدول.<sup>2</sup>

كما أن علاقة الإسلام بالعولمة نتج عنه العديد من الإنعكاسات و نوضح البعض منها كما يلي:

1-يقترن الإسلام بالإرهاب و الأصولية، فالحركات الإسلامية أصقت بها تهمة الإرهاب و العنف و التطرف و السؤال لماذا؟  
إن النظر لواقع الإسلام يتنازعه رأيان:<sup>3</sup>  
\*يقول غير المسلمين أن هناك مشكلة ما تتسبب في اضطراب علاقات الإسلام مع الأديان الأخرى و أن هذه المشكلة تعبر عن نفسها في سلسلة من الصراعات.  
\*هو أن المسلمين يقولون أن الإسلام مستهدف و أن ثمة حربا معلنة ضده، و على أي حال بدأ الحديث عن الإسلام باعتباره ضمن دائرة صراع الحضارات و خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، فبعدما انتهى العدو الأول للغرب الرأسمالي ما لبث أن وجد عدوا جديدا ألا و هو الإسلام<sup>4</sup>، حيث نجد أن الأدبيات الغربية تجعل من الإسلام عدوا لها خاصة في ظل رأي (هنتغون) في صراع الحضارات حيث يقول: "بأن النظام العالمي السابق كان يقوم على صراع بين ثلاث قوى رئيسية الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفياتي و العالم الثالث، و أما النظام العالمي الجديد نظام ما بعد الحرب الباردة فيقوم على الصراع<sup>5</sup> بين ثماني حضارات هي الغربية و اليابانية و الكونفوشية و الهندوسية و الأمريكية اللاتينية و الأرثوذكسية و الحضارة الإسلامية و الحضارة الإفريقية".

1-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق،ص:112-113.  
2-عز الدين يحيى، محاضرات:الفقه و التشريع الإسلامي في ظل العولمة،المرجع السابق،ص:157.  
3-لعساس آسيا، العولمة في المفهوم و الآثار، المرجع السابق، ص:93-94.  
4-الطاهر دهماني، خطر العولمة الدينية على المجتمعات الاسلامية: عولمة الاسلام ، أم أسلمة العولمة؟، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 8، العدد: 01، 2020، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، جامعة الجزائر، ص:4.  
5-محمد إبراهيم مبروك، الاسلام و العولمة، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، 1999، ص:8.

فالإسلام شيء و العولمة شيء آخر و في هذا رد على من يدعي ترابطهما (الإسلام دين العالمية لا العولمة)<sup>1</sup>، لكن هذا لا ينفي أبدا كون الإسلام دين عالميا ، كما جاء في القرآن الكريم.

قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ) الآية 28 من سورة سبأ<sup>2</sup>، لكنه يبقى في الحقيقة موقع و هدف المواجهة في ظل النظام العالمي الجديد، و من جهة أخرى للعولمة العديد من التجليات السياسية و التي تتركز في رفع شعارات الديمقراطية و التعددية الفكرية و احترام حقوق الإنسان.<sup>3</sup>

الإسلام هو الذي يمنح حقوق الإنسان في مفهومها العربي الإسلامي الشرعية الثقافية، و لا مرأى في أنه أصل لحقوق الإنسان، انطلاقا من احترام الذات البشرية، و تكريمها، و هو بذلك قد حاز السبق على غيره من الأديان الأخرى و حتى القوانين.<sup>4</sup>

فيكفي المرء في هذا المقام إذا أراد أن يظهر أهمية حقوق الإنسان، أو أي موضوع يتناولها بالدراسة، أن يردد كلمة "حق" التي تقابلها كلمة باطل و شتان بين الحق و الباطل، ثم يتبع ذلك بترديد كلمة "إنسان" الذي سجدت له الملائكة بأمر من ربها تحت طائلة الخروج من رحمته، ثم اختاره الله خليفة له في الأرض.

فالإسلام لا يتعارض مع حقوق الإنسان، إلا انه لا ينسجم مع مصطلح الديمقراطية بالمفهوم الغربي لأن هذه الأخيرة تقوم على العلمانية و الحرية لا سقف لها، و أما الإسلام يؤمن بالحرية المنسجمة مع حدود الشرع (فالسلمة الدينية هي الأساس).<sup>5</sup>

للعولمة مخاطر على الإسلام<sup>6</sup> كون صورته في الغرب تمثل صورة الإرهاب و التطرف و الكثير من العنف إزاء هذه الصورة المشبوهة يعاني الإسلام و الشعوب الإسلامية العديد من المشاكل و التي بدورها تجعل موقف هذه الشعوب ضعيفا في مواجهة

1-حمد إبراهيم مبروك، الإسلام و العولمة، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، 1999، ص 8.

2-القرآن الكريم، الآية 28 من سورة سبأ.

3-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص 111.

4-علي معروز، الخصوصيات الثقافية و عالمية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق بومرداس، 2005، ص 4.

5-محمد عبد الرحمن مصطفى البناء، العولمة و حقوق الطفل بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 23.

6-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 93.

العولمة، خاصة إذا علمنا أن أبرز مواقع الجوع الكبرى في العالم الإسلامي، فمن أصل 200 مليون شخص جائع في العالم هناك 173 مليون من المسلمين موزعين على النواحي التالية:<sup>1</sup>

-70 مليون جائع في الهند ، 12 مليون جائع في الصين ، 50 مليون جائع في آسيا الجنوبية.، 26 مليون جائع في إفريقيا السوداء، 15 مليون جائع في الشرق الأوسط و الشمال الإفريقي.

و من جهة أخرى فالعالم الإسلامي يعاني من ضعف الإنتاج.

فالعولمة كظاهرة حضارية تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup> "على إعتبار بروز أقطاب أخرى لنقوم بتمثيل العولمة لاحقاً" فإن الأوضاع حالياً تشير إلى كون العولمة هي الأمركة، و من مخاطر ذلك على العالم الإسلامي هو سياسة التدخل بحجة الإضطهاد الديني، فقررت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة حالياً أن تقوم بدور الزعيم الأخلاقي الكوني، و قد دار جدل واسع حول إنشاء مكتب في البيت الأبيض الأمريكي (واشنطن) لمراقبة الإضطهاد الديني تحت إسم قانون "التحرير من الإضطهاد الديني" و الذي يقوم بمراقبة معاملة الأقليات الدينية في بلدان معينة منها السودان.<sup>3</sup> فالدولة الإسلامية تواجه العديد من التحديات أمام العولمة<sup>4</sup> لكونها دولا إسلامية، و ليس لكونها تمثل حضارة الإسلام، و خاصة أن هذه التحديات تواجه منظومة دول العالم الثالث التي تقع ضمنها، و أهم هذه التحديات:<sup>5</sup>

\*تحويل الإستثمار إلى مناطق العمالة الرخيصة، و هذا ما يؤدي إلى إغلاق المصانع المحلية و انتشار البطالة.

\*سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على مقدرات هذه الدول.

1- لعساس آسيا، العولمة: في المفهوم و المظاهر و الآثار، المرجع السابق، ص 94.

2- د/دالي رشيد، الإسلام و العولمة مقارنة أنثروبولوجية تاريخية، المرجع السابق، ص 137.

3- محمد إبراهيم ميروك، الاسلام و العولمة، المرجع السابق، ص 15.

4- عز الدين يحيى، محاضرات: الفقه و التشريع الإسلامي في ظل العولمة، جامعة أدرار، الجزائر، ص: 157-158.

5- يعترف الإسلام بالتعددية الثقافية و الفكرية و الحرية الدينية، كما يعترف باختلاف الأمم و بحق كل أمة في البقاء و الدفاع عن خصوصياتها و موروثاتها. (للمزيد أنظر المرجع: د/أبو بكر رفيق، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، المرجع السابق).

\*مساهمة تكنولوجيا المعلومات في ازدياد الهوة بين العالم الصناعي المتقدم و النامي الفقير إلى درجة التصدع الكامل لبنية المجتمع الإنساني.  
\*تخوف الدول النامية و الأمم ذات الحضارات العريقة من ضياع هويتها الحضارية و الثقافية و سيطرة نسق الحضارة الغربية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التباين بين الإسلام و العولمة

فالحضارة الإسلامية تقبل بالحوار<sup>2</sup> و الجدل المنطقي ففيها من المرونة ما يجعلها قابلة للإنفتاح على ثقافات العالم خاصة إذا كان التحوار يقوم على حرية التواصل و الإحترام بين الثقافات العالمية<sup>3</sup>، و أخطر ما يواجه القائمين على الثقافة العربية الشعور بالذنيوية و الإستسلام التبعية لمنتج الثقافة الغربية و الرضى بأن نكون مستهلكين لا منتجين، و فاعلين في صناعة الوعي الإسلامي فهذا يعد أمراً هاماً<sup>4</sup>.  
و من نتائج ذلك مايلي:

\*وجود فرق كبير بين مضمون و مفهوم العالمية الذي جاء به الإسلام، و مضمون و مفهوم العولمة التي يدعو إليها الغرب عامة، و أمريكا خاصة، فالعولمة تصورات و مظاهر و تجليات و آليات عالمية، و للإسلام رؤى و تصورات عالمية تتعلق بالإنسان و الكون و الحياة، و لا تتطابق التوجهات في الحالتين، و يوجد خلاف بين مجموعة القيم المحركة لكل منها و مفهوم العولمة.  
\*إن الحضارة الإسلامية<sup>5</sup> قامت على القاسم المشترك بين حضارات العالم، فقبلت الأخرى و تفاعلت معه أخذاً و عطاءً، بخلاف العولمة التي تعني الهيمنة بل إلغاء الأخرى و خصوصياته الدينية و الثقافية و الخلقية و التشريعية.

<sup>1</sup>-قشاب صبرينة،-العلم و العلماء في القرآن الكريم (دراسة موضوعية)،مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، 2016/2017، ص 12.

<sup>2</sup>- أحمد غزال، أثر العولمة على الدولة القومية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007/2008، ص 101.

<sup>3</sup>- بورويبة خديجة، عميور مروة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>4</sup>-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص: 114.

<sup>5</sup>-رقية شاكر منصور الزبيدي، التباين بين مفهوم المشروع الإسلامي الحضاري و المشروع العولمي الغربي، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني، 2015، قسم الدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق، ص: 365-366.

\* إن الإسلام يدعو إلى طلب العلم النافع<sup>1</sup> الذي يفيد الإنسان و يحقق له الخير و الحق، و يحارب كل علم ضار فيه فساد الإنسان و هلاكه، بينما العولمة بخلاف ذلك فرغم ما أنتجته من المخترعات و الابتكارات إلا أنها ابتدعت علوما ضارة مخربة و مدمرة للأخلاق و القيم، و مهلكة للإنسان.

\* إن غزو المسلمين للعالم كان بدافع حضاري فريد، أما غزو الغرب للعالم فقد كان في أساسه لأسباب استعمارية و لمصالح دنيوية و قائم على التعصب الديني و العنصري.

\* العولمة تسيرها و تسيطر عليها المادة، بينما عالمية الإسلام توازي بين المادة و الروح في نظرها للإنسان، فالإسلام نظام شامل للحياة و الآخرة.

\* العولمة تكرر الأنانية، و تعزز المصلحة الشخصية، و تعمل على تنمية الحرية الفردية دون المصلحة الجماعية، أما الإسلام فيقوم على تحقيق المصلحتين معا<sup>2</sup>، فهو نظام وسط في تحقيق التوازن بين الأفراد، فالنظام الإقتصادي الإسلامي يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية.<sup>3</sup>

إنه من الإنصاف أن التراث الفقهي<sup>4</sup> الضخم التي تملكه الأمة الإسلامية هو كنز يدعم الحياة الإنسانية الفاضلة و يحافظ على قيمها، و ينشر رواق الخير و العدل فيها، و يجعل للمثل و المبادئ الخلقية مقاما أعلى ينافس و يواكب بل و يفوق كل التشريعات العالمية، و لكن نثبت هذه الحقيقة الكبرى نبرزها في مواصفات الفقه الرحب كامنة في مصادر الفقه الإسلامي و على هذا الأساس فأن الأوان لفقهاء القانون أن يبحثوا عن المصدر الحقيقي للفقه الذي لا يضيق مجال الفكر و لا يقف عقبة أمام تطور المعاملات و تعدد العلاقات بين الناس و تنوعها.<sup>5</sup>

### المطلب الثاني

### إنعكاسات العولمة على العالم العربي -الجزائر كنموذج-

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما كان يعتقد البعض تهتم بالجانب الإقتصادي فقط و تعميم النمط الإستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل هي عولمة اقتصادية و سياسية و

1-رقية شاكر منصور الزبيدي، التباين بين مفهوم المشروع الإسلامي الحضاري و المشروع العولمي الغربي، المرجع السابق، ص 369.

2-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص ص : 111-112.

3- لعساس آسيا، العولمة في المفهوم و الآثار، المرجع السابق، ص 97.

4-بن صغير مراد، المرجع السابق، ص 5.

5-غانم عبد الله، تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الإقتصادي العربي، المرجع السابق، ص 309.

ثقافيا و عسكرية، فهي تزيد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا، و مست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلف شديدا.<sup>1</sup>

سوف نتناول في هذا المطلب إلى الفرع الأول (إنعكاسات العولمة على العالم العربي)، و في الفرع الثاني (إنعكاسات العولمة على الجزائر كنموذج) و ذلك يكون كما يلي:

### الفرع الأول: إنعكاسات العولمة على العالم العربي

للعولمة أثارها الواسعة النطاق، الإيجابية و السلبية، و العالم العربي واحد من أهم المناطق المعارضة لتأثيرات العولمة و امتداداتها الإقتصادية السلبية، خاصة تلك التي تعمل على تعميق الهوة بين العالم الرأسمالي المتقدم و العالم المتخلف الفقير<sup>2</sup> ، و من أهم آثار العولمة على العالم العربي مايلي:

### أولا- الآثار الإقتصادية للعولمة على دول العالم العربي

يعتمد العالم العربي في اقتصادياته على التجارة الدولية و يرتبط ذلك بتصدير النفط<sup>3</sup> و استيراد الغذاء فالنفط يمثل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات العربية كلها ، و تستورد معظم هذه الدول المواد الغذائية و تتركز هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على عدة مناطق من الوطن العربي خاصة منطقة الخليج<sup>4</sup> ، هذه الشركات التي تجسد آليات العولمة أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لسلطة الدولة بما يعكس آثار سياسية داخلية تصد بسيادة الدولة، بالرغم من تعدد فروع تلك الشركات إلا أنها تتمتع بنوع من مركزية السلطة من قبل الشركة الأم التي تملك أغلب رأس المال الذي يوجه الإستثمار، و بغرض هذا الوضع أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة في الدول العربية و اتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء و عدم الإستقرار السياسي فالآثار السلبية للعولمة في العالم العربي تتحلى في

<sup>1</sup>- انهيار نموذج التطور الاشتراكي افضى الى سيادة النموذج الرأسمالي في المنظومة الدولية واكتسبت العلاقات الدولية سمات عديدة أبرزها ظهور تناقضات رأسمالية جديدة وتراجع تناقضات اخرى وبهذا الإطار أمست المنافسة الرأسمالية بين الدول واحدة من القوانين الأساسية النازمة للعلاقات الدولية وتبعاً لذلك تجذرت كثرة من التعارضات النازمة للسيادة الدولية للتطور الرأسمالي.

<sup>2</sup>- أحمد عبد العزيز، د/جاسم زكريا، فراس عبد الجليل طحان، العولمة الإقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد السادس و الثمانون، 2011، ص 63.

<sup>3</sup>-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 53.

<sup>4</sup>-برهان غليون، العولمة و أثرها على المجتمعات العربية، المرجع السابق، ص 5.

ارتباطها بتغيب البعد الوطني، كعامل مؤثر نتيجة اختراق الشركات متعددة الجنسيات لوحدة الدولة القومية بما يؤدي إلى تحطيم الذات القومية إضافة قدرات الدول على مواجهة تحديات الغزو الذي تفرضه العولمة.<sup>1</sup>

### ثانياً- الآثار السياسية للعولمة على دول العالم العربي

يعتبر المجال السياسي هو الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطاً بالتحويلات الإقتصادية، لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة سميت نفسها بالحيازية فهي وسيطة الرأسمالية و المتشابكة للعلاقات الدولية و السياسية في الدول العربية، فلقد اتضح أن الأداء السياسي للنظام العربي مرتبط في الغالب بالسياسات الدولية و خاصة الأمريكية و ظهر ذلك بكل وضوح من خلال حرب الخليج و الحرب على العراق التي رسخت الهيمنة الأمريكية المطلقة على الأنظمة العربية و همشت دورها و أكدت تبعيتها وأضحت بمثابة المنفذ للأوامر، و هذا ما يؤكد أيضا التراجع المستمر لقضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان بالوطن العربي فالعالم العربي حسب بعض

الآراء يعاني من موقعه الهامشي، الذي يجعله لا يتأثر بالعولمة بصفة واضحة، لأنه أساسا ليس عضوا في المنظومة العالمية التي كونتها، لا في المنظومة العالمية الرأسمالية و التقنية و العلمية، لكن رفضه هذا لا يتيح له الفرصة للإحتفاظ بمواقع مهمة في العالم بل سيكون نتيجة ذلك استبعاده من دور الإنتاج و الإستهلاك الدولية، أي يستفيد من التطور الحضاري الراهن.<sup>2</sup>

يمكن القول إن العولمة لم تنتج تأثيرات متشابهة على السياسات العربية، فقد اختلف التأثير باختلاف المسافة الإقتصادية و الثقافية بين كل دولة عربية و الدول القائدة لظاهرة العولمة.<sup>3</sup>

حيث لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة<sup>4</sup> من دون استعدادات كافية و من دون أجندة جماعية أو وطنية للتعامل مع التحديات و المخاطر الجديدة. و لهذا جاءت عولمة العالم العربي من الخارج، على شكل ضغوط متزايدة و

1-برهان غليون، العولمة و أثرها على المجتمعات العربية، المرجع السابق، ص:9-10.

2-د/غري محمد، تحديات العولمة على العالم العربي، المرجع السابق، ص:23-24.

3-أ/غانم عبد الله، تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الإقتصادي العربي، ص:300.

4-ميمونة مناصرية، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة، مذكرة دكتوراه، 2012/2011، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 70.

متعددة الأشكال و الأهداف، قلصت إلى حد كبير من هامش الإستقلالية و المبادرة العربية الإقليمية، و عملت على تصدع الكتلة العربية و تفاقم أزمة النظم السياسية و انفلاش المجتمعات و تذرر بنياتها.<sup>1</sup>

قد تجلى هذا التصدع في تراجع مشاريع التكتل العربي الخاصة التي عملت عليها خلال نصف قرن في إطار الجامعة العربية، لصالح مشاريع التكتل المقترحة من الخارج، و آخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته الإدارة الأمريكية. و هو ما ترجم على الأرض بتوسع دائرة الحروب الإقليمية و الوطنية و الأهلية و انتشار العنف و الإرهاب على أوسع نطاق. و كانت ثمرة ذلك تدويل السياسات الأمنية العربية ، القومية و القطرية، و العودة بالمنطقة إلى ما قبل الحقبة الوطنية، مع إعادة نشر القواعد العسكرية و توقيع إتفاقيات الحماية و الوصاية الخارجية، و في النهاية حرمان العالم العربي من أي إرادة ذاتية أو قرار مستقل.<sup>2</sup>

بالمثل، قادت الضغوط السياسية إلى تفرغ النظم الوطنية من محتواها الإجتماعي و السياسي و الثقافي. و عمل التفاهم بين النخب الحاكمة و الدول الكبرى صاحبة النفوذ منذ السبعينات على ولادة نظم تسلطية و أنماط حكم و إدارة تعمل خارج قواعد السياسة و القانون و معايير العقلانية الحديثة، و تتعامل مع الموارد الوطنية كما لو كانت ملكا خاصا بها. مما عمم الفساد و أشاع الفوضى الإقتصادية و السياسية و الإدارية و زاد من انتشار ظواهر الفقر و البطالة و التفكك الإجتماعي و بموازاة ذلك حصل تراجع كبير في نظم العلاقات المدنية.<sup>3</sup>

### ثالثا- الآثار الإجتماعية للعولمة على دول العالم العربي

إن السوق الحرة ليست وليدة التطور الإجتماعي، إنما هي نتاج لبناء اجتماعي وإرادة سياسية قوية، لذا فهي من صنع سلطة الدولة، التي يبعث استمرارها مرهون بقدرة الدولة على الإستجابة لاحتياجات البشر إلى الأمن و التحكم في المخاطر الإقتصادية<sup>4</sup>، و من هنا لا تلتقي الديمقراطية بالسوق الحرة في شيء و إنما يعتبران متناقضين، أما ما يقابل اقتصاد السوق الحرة فهي سياسة انعدام الأمان، لذلك فمن البديهي أن تثير السياسة العالمية لاقتصاد السوق المتبعة حاليا الحركات المضادة التي ترف القيد التي وضعها الإقتصاد الرأسمالي، و أمثال هذه الحركات سواء أكانت شعبية أم دينية متطرفة أم

1-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 93.

2-هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة-من منظور أساتذة جامعة بسكرة-، ص 70.

3-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص ص: 115-116.

4-غربي محمد، تحديات العولمة على العالم العربي، المرجع السابق، ص ص: 24...26.

شيوعية جديدة، تستطيع أن تهدد الكيانات الهشة التي تدعم اقتصاد السوق على النطاق العالمي، كما نجد أن الخصخصة التي تفرضها العولمة قد ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية، و يتوقف حجم و معدلات البطالة عليها بالإضافة إلى الإعتماد على التطور التقني مما يسهم في التقليل من استخدام اليد العاملة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني

#### انعكاسات العولمة على الجزائر كنموذج

في هذا الفرع سنحاول إسقاط ظاهرة العولمة على الجزائر من خلال التعرض لدورها الإيجابي و السلبي و مدى ارتباط الجزائر بالعولمة، لنخرج في الأخير بأهم التوصيات التي تضمن لنا الاستفادة من ظاهرة العولمة.<sup>2</sup>، و هذا يكون كمايلي:

#### أولاً- دور الجزائر في مواجهة تيار العولمة:

لقد لعبت الجزائر دورا هاما و إيجابيا<sup>3</sup> ضمن دول العالم الثالث، في محاولة منها لصياغة نظام دولي جديد خلال فترة السبعينات، من خلال نشاطات الرئيس الراحل (هواري بومدين) ، ربما لسبق الأحداث و درء النتائج السلبية حالة إنتصار النظام الليبرالي. و غاية هذه المبادرة تكمن في تساوي المعاملات بين دول الجنوب الفقيرة و دول الشمال المتطورة الغنية، غير أن هذه المبادرة لم تكن لتقبل من الدول الغربية لأنها لا تخدمها بصورة كلية. غير أن هذا الدور الإيجابي الفاعل لم يدم، و ما لبثت الجزائر أن عرفت أزمة اقتصادية سنة 1986<sup>4</sup> و أخرى سياسية سنة 1988، انجرت عنها صعوبات اقتصادية و كبت عام، إضافة إلى انعدام تقاليد ديمقراطية، و نتيجة الأزمة الإقتصادية الخانقة<sup>5</sup> ما كان للجزائر إلا أن تلجأ لصندوق النقد الدولي من أجل حل الأزمة و لو مؤقتا، لكن هذا الأخير ما كان منه إلا أن يملي قائمة الشروط الليبرالية الموجبة لتبعية

1-لعساس آسيا، المرجع السابق، ص 95.

2-هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة-من منظور أساتذة جامعة بسكرة-، ص 72.

3-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص ص: 115-116.

4-صبرينة فراح، تطوير سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و العولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر

مع الإتحاد الأوروبي، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي 2010/2011، ص 12.

5-مجموعة من الباحثين، أثر العولمة المالية على الإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، ص 8.

أبدية، مما حول الدور الفاعل و الإيجابي للدولة الجزائرية إلى خضوع و استسلام للشروط الغربية الليبرالية.<sup>1</sup>

### ثانيا- مدى ارتباط الجزائر بالعولمة

بعدما توصلنا إلى أن الجزائر خضعت عولميا إلى سياسة الغرب نحاول الآن مدى ارتباطها في مختلف المجالات.

**1- في المجال السياسي:** بسقوط النظام الإشتراكي و الإتجاه نحو الديمقراطية السياسية و التعددية الحزبية و احترام حقوق الإنسان تحت وطأة دعوات المنظمات العالمية لحقوق الإنسان للإطلاع على الواقع السياسي الجزائري، من خلال مشاركة هذه المنظمات في مراقبة رئاسيات 1996 وزيارة المساجين، هذا كله كان مربوطا بتوفير مساعدة مالية مقابل ديمقراطية الحياة السياسية.<sup>2</sup>

**2- في المجال الإقتصادي :** و تتجسد ملامح هذا الإرتباط في انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، و خضوعها لإعادة جدولة الديون من طرف صندوق النقد الدولي مع شروط بإصلاحات اقتصادية، ربط الجزائر بأوروبا عبر صناعة الغاز و السماح للشركات الأمريكية بالأولوية في استغلال البترول و التنقيب عنه بشروط مربحة، خصوصة الإقتصاد الجزائري و جعله أكثر ليبرالية، تحرير تدريجيا و تخفيض الرسوم الجمركية.<sup>3</sup>

**3- في المجال الثقافي و اللغوي :** و تجدر الملاحظة هنا أن الجزائر لا تخاف من أمركة الثقافة و إنما الخوف من توغل و سيطرة ثقافات قريبة<sup>4</sup> كالفرنسية أو الأوروبية بصفة عامة، إضافة إلى مشكل اللغة العربية، كلغة قطرية و الذي هو محل هجوم واسع من طرف الفرونكوفونية، إضافة إلى بروز مشكل محلي تجسد في ضرورة إتباع توجه أمازيغي دون العربي.

1- عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص ص: 114-115.

2- آمال بن صويلح، تحول مسار الجزائر من استغلال الثروة النفطية الى توظيف الطاقة النووية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 7.

3- لعساس آسيا، العولمة في المفهوم و الآثار، المرجع السابق، ص 97.

4- هائل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات، المرجع السابق، ص 44.

4- في المجال الإتصالي: تجسد هذا الإرتباط من خلال ارتباط الجزائر عن طريق الأقمار الصناعية ببرامج لا تمت إلى ثقافتنا بصلة، إضافة إلى ما تسخره شبكة الأنترنت على إيجابياتها من مسخ ثقافي.<sup>1</sup>

5- في المجال العسكري: يظهر الإرتباط من خلال التحاق الجزائر بحلف الناتو و تخليها عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى وضع مفاعلها النووي بعين وسارة تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد الضجة التي أحدثتها بريطانيا عن وجود نشاط لصنع أسلحة نووية بالمفاعل.<sup>2</sup>

### ثالثا- آثار العولمة على الإقتصاد الجزائري

يعيش الواقع الجزائري اقتصادا متدهورا<sup>3</sup> من جميع الجوانب، فقد عاش و لمدة طويلة تحت رحمة القرار و المراسيم، حيث البيروقراطية الإدارية، و العقود و الصفقات السياسية (البعيدة عن السوق و المنافسة). فجاءت الصدمة البترولية عام 1986 كشفت عن هشاشة و ضعف المنظومة الإقتصادية، و بهذا أصبح الإقتصاد الجزائري يمر بمرحلة انتقالية ظهرت سلبياتها في الميدان الصناعي و الإجتماعي، و تم التوقيع مع المؤسسات المالية الدولية حيث تم قبول شروط صندوق النقد الدولي، و من أهمها:<sup>4</sup>

- 1-تقليص مصاريف الدولة و الخاصة بالشؤون الإجتماعية.
  - 2-تخلي الدولة عن دعم المؤسسات و تطبيق الخصخصة و تشجيعها.
  - 3-الحرية الشاملة للأسعار.
  - 4-المراقبة الشديدة لتعديل ميزان المدفوعات.
  - 5-الحرية المطلقة للتجارة الخارجية و الرفع من الضرائب لدعم تمويل الخزينة.
  - 6-تجميد الأجور و التخفيض من استثمارات القطاع العام.
- و في هذا السياق يطرح هذا السؤال: لماذا لم يستطيع الإقتصاد الجزائري من تحقيق هذه الشروط؟

1- لعساس آسيا، العولمة في المفهوم و الآثار، المرجع السابق، ص 98.

2-آمال بن صويلح، تحول مسار الجزائر من استغلال الثروة النفطية الى توظيف الطاقة النووية، جامعة قلمة، ص 4. 8.

3- عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص: 115-116.

4- صبرينة فراخ، تطوير سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و العولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، المرجع السابق، ص 12.

و الجواب يكون ببساطة: ليس للجزائر استراتيجية شاملة تنسق بين كل القطاعات، فكيف يتسن لها الدخول إلى اقتصاد السوق بقطاع عام مريض و مفكك و بمؤسسات لا تملك الفعالية و لا الخبرة في آليات السوق.<sup>1</sup>

### رابعاً-سبل إستفادة الجزائر من العولمة:

يمكن للجزائر أن تستفيد من العولمة و ذلك من خلال مايلي:

**1-ضرورة تفعيل بعد العروبة :** و في هذا الصدد يقول ( عزت السيد أحمد ) : "إن الأمة العاجزة عن المحافظة على جوهر كينونتها و روحها الحضاري و الدفاع عن خصوصيتها..أي القابلة للذوبان في أي محلول حضاري غريب عنها، ليست جديرة بالبقاء و لن تجد من يأسف عليها". زد على ذلك أن القرن القادم هو قرن التكتلات و لا يمكن مواجهة الدول الغربية كدولة منفردة".<sup>2</sup>

**2-دعم التنمية بتحقيق التوازن الإقتصادي الداخلي و الخارجي :** هذا في ظل الإمكانيات المعتبرة<sup>3</sup> التي تملكها الجزائر، لتحقيق نجاحها و إعادة الإعتبار لدور التخطيط في عملية التنمية و تطبيق ما يسمى بالخصوصية في حدود الإمكان.<sup>4</sup>

1- مجموعة من الباحثين،أثر العولمة المالية على الإقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، ص8.

2- عزت السيد أحمد، إختيار مزاعم العولمة : قراءة في تواصل الحضارات، إتحاد الكتاب العرب، مصر، ص92.

3-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في ظل العولمة، المرجع السابق، ص:116-117.

4-لعساس آسيا، المرجع السابق،ص96.

خاتمة

من خلال دراستنا للعلاقة بين العولمة و حقوق الإنسان و بالإنطلاق من الإشكالية أعلاه، و بحثنا في الآثار المترتبة عن العولمة، خلصنا إلى أنه من بين المفاهيم الثابتة و الراسخة للعولمة و حقوق الإنسان، و علاقة التأثير و التأثر الموجودة بينهما. و دراستنا تهتم في هذا المجال بالبحث عن مختلف الآثار الإيجابية و السلبية لظاهرة العولمة على مختلف حقوق الإنسان و كذا أثارها على دول العالمين الإسلامي و العربي و الجزائر كنموذج لهذه الانعكاسات التي فرضتها عليها سواءا سلبا أو إيجابا، و هذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول حيث بحثنا عن معرفة الإطار المفاهيمي لظاهرة العولمة و معرفة مختلف تعاريفها حيث توصلنا أن لها عدة تعاريف حسب البعد الذي ينظر إليه كل باحث، كما لها أبعاد و أدوات تعتمد عليها، و في الفصل الثاني المعنون في إنعكاسات العولمة على حقوق الإنسان و من خلال هذا الفصل توصلنا الى فهم العلاقة التي نتجت عن العولمة و حقوق الإنسان و هي علاقة تأثر و تأثير بينهما سواءا بالإيجاب أو السلب و محاولة معرفة الحلول الممكنة، كما سلطنا الضوء على أثر العولمة على عالمتنا الإسلامي و العربي و الجزائر بوجه الخصوص.

**و كنتيجة لذلك** بقيت العديد من النقائص و الإنتهاكات مطروحة في مناطق عدة من العالم و بخاصة في العالم الثالث و التي يبقى الفرد ضحية لها، و يمكن القول أن ما يعرف بالمواثيق و الإتفاقيات الكثيرة لحقوق الإنسان يصعب تطبيقها عمليا في معظم دول العالم، و خاصة في المناطق التي تعاني الفقر و الحرمان.

**لقد إتضح لنا** من خلال هذا البحث تبين لنا المنزلة الرفيعة التي حظيت بها حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، بحيث تعلقت بها أحكام كثيرة، و قد تأكد ذلك كله من خلال آيات القرآن الكريم و أحاديث الهادي البشير، كما أن الاسلام كفل حقوق الانسان منذ أربعة عشر قرنا من الزمان، بينما القوانين الوضعية لم تهتم بهذه الحقوق إلا مؤخرا، كما يجب على دول العالم الثالث و خاصة العالمين الإسلامي و العربي من أجل مقاومة آثار العولمة و أخطارها، و هذا بايجاد منهج تربوي ايجابي من شأنه جعل كل فرد من أفراد الأمة العربية و الإسلامية كالصخرة الصامدة التي لا تقدر حتى أشد تيارات الغزو من زحزحتها، و وضع برامج ثقافية تربوية واسعة من شأنها أن تنشر مفاهيم و مبادئ الإسلام بين المسلمين و تكشف أبعاد المؤامرة عليها.

حيث توصلنا لجملة من النتائج وبعض الاقتراحات كما يلي:

و من أهم النتائج التي خرجنا بها في دراستنا ما يلي:

- \*العولمة عملت على ايجاد أنظمة عمل أفضل من حيث الصحة و الحماية و الامن و كذلك من حيث العائد و الدخل و المردود و أرقى من حيث التقنيات و نظم العمل و أساليب المشاركة و الادارة الذاتية.
  - \*إن التصورات المختلفة للعولمة لا تزال متباعدة تباعدا كبيرا مما يعني أنها في حاجة أكثر لأن تتبلور و تتضح ركائزها و معالمها و هذا حتى نتجنب الخلط بين مظاهر العولمة و أسبابها بل و نتائجها و الأسس التي تقوم عليها و كذلك نشأتها و تطورها حيث هناك إختلاف كبير و عميق بين مختلف الكتاب بخصوص هذه المسألة: هل النشوء قديما أو حديثا (الستينات-السبعينات) او قبل او بعد ذلك؟ و هل المقصود بالعولمة الاندماج الكلي او الجزئي (القطاعي)، ام التداخل و الترابط ام الهيمنة المطلقة؟
  - \*أن الموقف الرسمي، ورغم انه يستخدم مفهوم العولمة في خطابه الرسمية، لا يزال يتشبث بالمفاهيم التي سادت ابان الحرب الباردة و الثنائية القطبية مثل: دمقرطة العلاقات الدولية و الشرعية الدولية و حل النزاعات العرقية و الاثنية بالطرق الدبلوماسية و القانونية و ليس بالقوة و نظام دولي يقوم على مبادئ و ميثاق الامم المتحدة و السيادة و المساواة بين الامم و الدعوة الى التعددية القطبية كضمان لاستقرار السلم و الامن الدوليين.
  - \*و من جهة أخرى، يبرز تطور مفاهيم العلاقات الدولية كسمة اخرى من سمات العولمة الليبرالية، حيث ان مضامين حقوق الانسان تتوسع باتجاه يكفل احترامها بشكل اكبر و يفرض افاقا أوسع لحقوق أخرى، فحق التمتع ببيئة سليمة و نظيفة مثلا بات شرطا واجبا و أساسيا يفرض ضمن سلات الشروط الدولية.
  - \*إن الإسلام يدعو إلى طلب العلم النافع الذي يفيد الإنسان و يحقق له الخير و الحق، و يحارب كل علم ضار فيه فساد الإنسان و هلاكه. بينما العولمة بخلاف ذلك فرغم ما أنتجته من المخترعات و الابتكارات إلا أنها ابتدعت علوما ضارة مخربة و مدمرة للأخلاق و القيم، و مهلكة للإنسان.
- و من أهم الاقتراحات ما يلي:
- \*من أهم الإقتراحات التي يمكن أن نتقدم بها، بعد هذه الدراسة، هو البحث عن تعريف أشمل و أوضح لمفهوم العولمة و علاقته بالتغيرات المجتمعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و كذا القانونية.
  - \*تعتبر مشاركة دول العالم الإسلامي و العربي ليست فعالة بالمستوى الذي يجب في اتفاقيات حقوق الإنسان، لذلك فهي مدعوة للمشاركة في إعدادها بشكل أكثر فعالية و ايجابية و إثراء الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

\*أننا، و كمجتمعات العالم الثالث، محكوما علينا بالتصدي لمؤامرات العولمة و خاصة في أهدافها الاقتصادية و التهميشية و التركيعية لنا. و لن يتسن لنا القيام بدور التحدي إلا إذا امتلنا ناصية العلم و القوة العسكرية و المهارة الدبلوماسية لأن العولمة لم تقم إلا على مجموعة ركائز أهمها : الركيزة التكنو-اقتصادية من جهة و تعدد القوى الفاعلة في العلاقات الدولية من جهة ثانية ثم الركيزة الإعلامية الاتصالية من جهة ثالثة.

\*لا بد لنا ان نستمر في الدفاع عن بلدنا الجزائر خاصة و دول العالم الثالث عامة، لان آباتنا و أجدادنا ضحوا بالغالي و النفيس و بأرواحهم من أجل أن تحيا الجزائر و تكون دولة مستقلة و يكون لها سيادة و كيان قانوني و سياسي مستقلة تتولى العمل على توفير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لحياة أفضل لشعبها. و ان انتقال الدولة و تطورها عبر المراحل التاريخية (الدولة-القرية و الدولة-المدينة و الدولة-الامة) لا يمكن التفریط فيه بسهولة لصالح اللادولة او لصالح "الدولة العالم" لان هذا لن يخدم نهائيا مصالح الشعوب الضعيفة و الفقيرة و المتخلفة و المضطهدة. و ما شعار توسيع أسرة الدول الديمقراطية التي تقوم به النخبة الأمريكية إلا محاولة لتغليب الشعوب و قيادتها من أجل اقناعها بضرورة و فوائد العولمة.

\*بخصوص العالم العربي، فإنه ملزم باعادة النظر في العولمة و تداعياتها حتى يتفادى الفوضى الواقع فيها جراء ما يسمى بالربيع العربي. فالاقتصاد الريعي العربي و الانفجار الديموغرافي، و حركة الحريات و الحقوق و المخاطر الأمنية كلها عوامل تفرض تغيير في الاستراتيجيات من أجل التكيف و ليس الخضوع للآخر او الإنعزال عنه و ليس مزيدا من القمع للحقوق و الحريات و الإمعان في الفساد داخل أجهزة الدولة و خارجها.

\*تدعيم آليات حقوق الانسان أكثر خاصة على مستوى التنفيذ الذي لا يزال يعاني من ضعف-إن لم نقل غياب-مما يستوجب تدعيم أو تغيير الآليات القائمة كما حدث في إحلال مجلس الامن محل لجنة حقوق الانسان.

**ختاما** يمكن القول "أن العولمة حافلة بالآثار الإيجابية التي امتدت لتشمل مختلف المجالات، و أنه يمكن إستغلال العولمة و آثارها الإيجابية تلك في سبيل تحقيق أهداف المجتمع المحلية، و كذلك الأهداف العالمية الإنسانية، التي تراعي مصالح الإنسانية بصفة عامة، و التي لا تصنف دول العالم إلى دول تابعة و دول متبوعة، و التي لا تحقق مصالح بعض الدول (الدول المتقدمة) على حساب مصالح معظم الدول (الدول النامية)".

# قائمة المصادر والمراجع

## القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع المدني.

الآية 2 من سورة الفاتحة و الآية 28 من سورة سبأ.

أولاً: المصادر:

### 1- النصوص القانونية:

أ- الدساتير:

- 1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963، ج.ر. عدد 64 صادر في 10 سبتمبر 1963.
- 2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976 صادر بموجب أمر رقم 97-76 الموافق ل 22 نوفمبر 1976، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 94 المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.
- 3- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فيفري 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 09 المؤرخة في 01 مارس 1989.
- 4- الدستور المعدل و المتمم لسنة 2016، الصادر بموجب قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 14، الصادرة في 7 مارس 2016.
- 5- الدستور المعدل و المتمم بتاريخ: 01 نوفمبر 2020 الصادر بمرسوم رئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري 01 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

### ب- المواثيق الدولية

- 1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعتمد و نشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف، مؤرخ في 10 كانون/ديسمبر 1948، إنضمت و صادقت عليه الجزائر سنة 1963، ج.ر.ج.ج. رقم 64، الصادرة في 10 سبتمبر 1963.
- 2- العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية أعتمد و عرض للتوقيع و التصديق و الإنضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف، المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966، إنضمت و صادقت عليه الجزائر في 16 ماي 1989، ج.ر.ج.ج. رقم 20، الصادرة بتاريخ: 17 ماي 1989.
- 3- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، في 27 جوان 1981، دخل حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986، إنضمت و صادقت عليه الجزائر في 23 فيفري 1987، ج.ر.ج.ج. رقم 06، الصادرة بتاريخ: 24 فيفري 1987.

- 4-الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أعتد و نشر على المأ بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية 5427، مؤرخ في 15 سبتمبر 1997، إنضمت و صادقت عليه الجزائر في 11 فيفري 2006، ج.ر.ج.ج، عدد 08، الصادرة بتاريخ 15 فيفري 2006.
- 5-الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، معدلة بالبروتوكولين رقم 4 و 6، و 7، و 12 و 13. الإضافي و البروتوكولات رقم 4 و 6 و 7، و 12 و 13.
- 6-دخلت الإتفاقية المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية حيز التنفيذ في 06/06/1960 و صادق عليها الجزائر في 08/06/1964، ج ر رقم 57 ليوم 14/07/1964، أما الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين فقد دخلت حيز التنفيذ في 22/04/1954 و صادقت عليها الجزائر في 25/07/1963، ج ر رقم 105 لسنة 1963، و بالنسبة لاتفاقية حضر استغلال و الاتجار بالأشخاص في الدعارة دخلت حيز النفاذ في 25/07/1951 و صادقت عليها الجزائر في 11/09/1963، ج ر رقم 66 بتاريخ: 14/09/1963 و تحفظت على المادة 22.
- 7-المرسوم رقم 87-37 المؤرخ في 3 فيفري 1987 المتضمن المصادقة على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب الموافق عليه في نيروبي سنة 1981، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 6 المؤرخة في 4 فيفري 1987 ص 193 و ما بعدها.

### ج-النصوص التشريعية

- 1-القانون العضوي رقم 04-11 مؤرخ في 06 سبتمبر 2004، يتضمن القانون الأساسي للقضاء، ج.ر.ج.ج، عدد 57، الصادرة بتاريخ 08 سبتمبر 2004.
- 2-الأمر رقم 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ج.ر.ج.ج، العدد 21 الصادرة بتاريخ: 23 أبريل 2008.
- 3-الأمر رقم 66-155 مؤرخ في 08 يونيو 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، معدل و متمم، ج.ر.ج.ج، عدد 20، الصادرة بتاريخ: 29 مارس 2017.
- 4-الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، معدل و متمم، ج.ر.ج.ج، عدد 37، الصادرة بتاريخ: 22 يونيو 2016.
- 5-الأمر رقم 71-57 مؤرخ في 5 غشت 1971 المتعلق بالمساعدة القضائية، معدل و متمم، ج.ر.ج.ج، عدد 15، الصادرة بتاريخ: 08 مارس 2009.

### د-التقارير و القرارات الدولية و الإقليمية:

- 1-تقرير عن أنشطة اللجنة الإفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهية، م ت، د ع 36، الإتحاد الإفريقي، 2019.
- 2-التقرير السنوي للعمالة لعام 97/69 الصادر عن منظمة العمل الدولية أنه تم إلغاء مليون و 800 ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية كان يعمل بها 120 ألف عامل في عام 1980 و انخفض عددهم إلى 20 ألف فقط عام 1990 و ينتجون نفس القدر من المنتجات.
- 3-قرار مجلس الأمن رقم 688 الصادر بتاريخ: 05 أبريل 1991، الذي يدين القمع الممارس من قبل الحكومة العراقية ضد الأكراد.

## ثانياً: الكتب

- 1- ثامر الخزرجي/ياسر علي المشهداني، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي، دار المجدلأوي، عمان،الأردن،ط1، 2004.
- 2- جلال أمين، العولمة و التنمية العربية، ط02،بيروت،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 3- جلال أمين، العولمة، دار الشروق، الطبعة الأولى 2009، القاهرة، مصر.
- حسن حنفي، صادق جلال العظم، ما العولمة، ط 1 ، 1999، دار الفكر ، دمشق، سوريا.
- 4-رودريك إيليا أبي خليل، موسوعة العولمة و القانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية و الحاكمية العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2013.
- 5-صالح حسين الرقب، العولمة نشأتها-وسائلها-أهدافها و آثارها، ط1، 2015، د د ن، د ب ن.
- 6-عروبة جبار الخزرجي، القانون الدولي لحقوق الانسان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2010، عمان، المملكة الهاشمية الاردنية.
- 7-عبد الفتاح مراد، موسوعة حقوق الانسان، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 8-علاء الدين ناظوريه، العولمة و أثرها في العالم الثالث (التحدي و الإستجابة) ،مركز الأبحاث و الدراسات الدولي، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2001
- 9-علي يوسف الشكري، حقوق الانسان في ظل العولمة، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان، المملكة الهاشمية الاردنية، 2009.
- 10-علي عبودي نعمة الجبوري، حقوق الانسان و الديمقراطية ، دار الأيام (امة تقرا-امة تتقدم)، الطبعة الاولى، 2016، عمان، المملكة الهاشمية الاردنية.
- 11-عبد القادر تومي، العولمة (فلسفتها-مظاهرها-تأثيراتها) ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، 2009، مطبعة دار هومة، الجزائر.
- 12-غضبان مبروك، العولمة، السيادة،حقوق الانسان بين التمدد، التقلص و الحماية ، دراسة تحليلية قانونية و سياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
- 13-محمد عبد الرحمان، العولمة و حقوق الطفل (بين الفقه الاسلامي و القانون الوضعي دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، 2017،الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 14-عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009،(أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة بسكرة، الجزائر).
- 15-ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد ، المكتب الجامعي الحديث، 2007، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 16-هايل عبد المولى طشطوش، أثر العولمة في الحياة المعاصرة، الطبعة الأولى، 2014، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان ، المملكة الهاشمية الأردنية.
- 17-هايل عبد المولى طشطوش، العولمة تأثيرات و تحديات ، دار الكندي للنشر و التوزيع، 2007، أربد، الأردن.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات:

أ- الأطروحات (الدكتوراه):

- 1- خميلة فيصل، تحديات الأمن الثقافي في عصر العولمة دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الأمن و التنمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021/2020.
- 2- سامي حصيد، عولمة حقوق الإنسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر-باتنة1 -الجزائر، 2019/2018.
- 3- شريف بوقصبة، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة (شركة سوناطراك) ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 4- عزوز غربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، حقوق الإنسان بالمغرب العربي (دراسة في الآليات و الممارسات-دراسة مقارنة تونس-الجزائر-المغرب) ، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- 5- ميمونة مناصرية، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة (من منظور أساتذة جامعة بسكرة) ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

ب-المذكرات (الماجستير و الماستر):

- 1- أشرف غالب أبوصالحة، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي ( 1991-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011.
- 2- أحمد غزال، أثر العولمة على الدولة القومية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/2007.
- 3- بورويبة خديجة، عميور مروة، العولمة و حقوق الإنسان، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، الجزائر، 2016/2015.
- 4- بخبخ سميرة، حيدوش فاطمة، أثر العولمة المالية على الإقتصاد الجزائري ، مذكرة ماستر تخصص نقود و مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2014/2013.
- 5- جغام محمد، عولمة حقوق الإنسان و الخصوصيات الثقافية ، مذكرة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قسم العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009.

- 6-حنافي لزهري، العولمة و أثرها على القانون الدولي ، مذكرة ماستر في القانون الدولي، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021/2020.
- 7-ختال هاجر، تدخل الأمم المتحدة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في كردستان العراق عام 1991، مذكرة ماجستير في القانون الدولي الإنساني، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011/2010.
- 8-ديانا أيمن راشد حاج حمد، أثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية ، مذكرة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2012.
- 9-دليس زهرة، هدلة بسمة، تطور مفهوم حقوق الإنسان في الدساتير الجزائرية المتعاقبة ، مذكرة ماستر في القانون، قسم القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.
- 10-رسول حميد، العولمة و ضرورة تفعيل السياسية النقدية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 11-شاير نجاه ، العولمة و تأثيرها على حقوق الإنسان ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (تخصص حقوق الإنسان)، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2009/2008.
- 12-صويلح أميرة، سيادة الدولة أمام أجهزة حقوق الإنسان ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016/2015.
- 13-طيبوش أميرة، لعور أمينة، أجيال حقوق الإنسان، مذكرة ماستر في القانون، قسم القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، 2017/2016.
- 14-علي معزوز، الخصوصيات الثقافية و عالمية حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005.
- 15-عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2008.
- 16-عظامو بشرى، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب ، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق بن عكنون-الجزائر.
- 17-قراش كافية، القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين النص و الممارسة ، مذكرة ماستر في القانون الدولي الإنساني و حقوق الإنسان، قسم القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر 2015/2014.

- 18-مراح حسام، مسيلي ماسينيسا، دور القضاء في حماية و شمان حقوق الإنسان في الجزائر ،  
مذكرة ماستر في القانون، قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة -بجاية،  
2018/2017.
- 19- يعقوبن صليحة، العولمة و أثارها على القطاع الصناعي الجزائري، قسم العلوم الإقتصادية، كلية  
العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم  
الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2009/2008.
- 20-يمينة بلعباس، سمية محمدي، العولمة و أثرها على الهوية الثقافية عبد الوهاب المسيري  
- أنموذجاً-، مذكرة ماستر في الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح  
ورقلة، 2019/2018.

#### د- المقالات الدورية:

- 1- أبو بكر رفيق، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامية ، دراسات الجامعة الإسلامية  
العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، 2007.
- 2- أحمد عبد العزيز، د/جاسم زكريا، العولمة الإقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية، العدد 86،  
مجلة الإدارة و الإقتصاد، 2011.
- 3- أحمد الرشيد، حقوق الإنسان- مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، منشورات المركز الدولي  
للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، القاهرة، ع24، 2006.
- 4- إيمان السيد عرفه، جامعة مدينة السادات، الجذور الفلسفية و القانونية لحقوق الإنسان و حرياته  
في الحضارات الشرقية القديمة (دراسة تاريخية).
- 5- أمنة سلطاني، الحقوق القضائية الإجرائية أمام القاضي الإداري و مستلزمات المحاكمة العادلة  
(المنصفة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية-جامعة الوادي، العدد 6، 2013.
- 6- برهان غليون، تأثير العولمة على الوضع الإجتماعي في المنطقة العربية، ورقم مقدمة إلى إجتماع  
خبراء اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة  
السوربون باريس، فرنسا.
- 7- باسيل يوسف، الفقر و حقوق الإنسان، في: الفقر و الغنى في الوطن العربي ، مجموعة باحثين،  
بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002.
- 8- باسيل يوسف باسيل، سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، مركز الإمارات  
للدراسات و البحوث، 2001.
- 9- برزوق حاج، دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان، مجلة البحوث القانونية و السياسية، ع4،  
جوان 2015.
- 10- بوقزولة كريمة، العولمة و التنمية المستدامة ( Globalisation and Sustainable  
Development)، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، العدد 10، جوان 2020، كلية  
الحقوق-الجزائر 1.

- 11-بوزيد سراغني، العولمة القانونية وآلياتها، جامعة بجاية، الجزائر.
- 12-بوفاتح أحمد، الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان، جامعة الأغواط، م 9، ع 1، 2023.
- 13-بن صغير مراد، أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي ، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
- 14-بشار رشيد، حماية الإنسان بين القانون الدولي و القانون الدولي لحقوق الإنسان ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2022، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- 15-بومدين محمد، الآثار الإيجابية و السلبية للعولمة على حقوق الإنسان، جامعة أدرار.
- 16-بن عاشور رياض، الضمير و التشريع العقلية المدنية و الحقوق الحديثة ، ط1، بيروت:المركز الثقافي العربي، 1998.
- 17- بومدين كعبيش، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان و آليات مراقبتها و حمايتها، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان.
- 18-جابر عبد الونده، الحضارة و تأسيس حقوق الإنسان و حرياته و كرامته، مجلة العمارة و الفنون، الجمعية الكويتية للتواصل الحضاري، ع7.
- 19-جنيدي مبروك، نظام الشكاوى كآلية للتطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الإنسان، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- 20-خميس الحديدي، حقوق الإنسان بين الواقع و الطموح، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، ع1، 2000.
- 21-خليف مصطفى غرابية، التلوث البيئي: مفهومه و أشكاله و كيفية التقليل من خطورته ، قسم العلوم الأساسية-جامعة البلقاء التطبيقية-الأردن، 2010، (Journal of Environmental Studies).
- 22-خديجة حرمل، النظام القانوني للمجلس الدستوري الجزائري و دوره في الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، جامعة الجزائر، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، ع4، 2018.
- 23-صلاح ياسين محمد الحديثي، معتر خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية و الإيجابية للعولمة في القضايا الإجتماعية و الثقافية و السياسية و الإقتصادية ، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، م 11، ع1، 2011.
- 24-صالح صالح، إصلاح صندوق النقد الدولي و تامين دوره في مواجهة التحديات الحالية و المستقبلية، معهد العلوم الإقتصادية جامعة سطيف.
- 25-صفو نرجس، تأرجح المحكمة العربية لحقوق الإنسان: بين محدودية الممارسة و دعاوى لإصلاح، جامعة سطيف 2، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، م 15/ع 01.
- 26-صالح بوبشيش، الإنعكاسات السلبية للعولمة على الثقافة الإنسانية و سبل مواجهتها، د ب ن.
- 27-طلال وسام أحمد الكري، العولمة و أثرها في المستقبل التعليمي للغة العربية و هويتها ، جامعة سامراء (العراق).
- 28-الطاهر غراز، أسماء قرزيز، مفيدة بوقبرين، دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في بزوغ مجتمع المعرفة، مجلة مقارنات، م:06، العدد:03، 2020.

- 29- الطاهر دحماني، خطر العولمة الدينية على المجتمعات الإسلامية: عولمة الاسلام ، أم أسلمة العولمة؟، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 8، العدد : 01، 2020، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، جامعة الجزائر.
- 30- عمر رواجي، محاضرات حول العولمة و حقوق الإنسان ، أولا-حقوق الإنسان في عصر العولمة.
- 31- عبد الله بوجلال، العولمة و أثرها في الخصوصية الثقافية - الجزائر نموذجا-، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.
- 32- عمر رواجي، حقوق الإنسان في عصر العولمة، د.ط.
- 33- عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها ،المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 34- عمر سعد الله،النظام العالمي الجديد وحركات التحرر الوطني.أية مشكلات؟،جامعة الجزائر،ع10
- 35- عبد اللطيف عبد القوي،سعيد العسالي، تأثير شبكة الأنترنت على أنماط العلاقات الأسرية في المجتمع اليمني دراسة على عينة من الأسر اليمنية بصنعاء،مجلة الأسرة والمجتمع، م8، ع2، 2020.
- 36- عز الدين يحيى، الفقه و التشريع الإسلامي في ظل العولمة، جامعة أدرار، الجزائر.
- 37- عبد المنصف حسين رشوان، العولمة و آثارها (رؤية تحليلية إضافية)، 2006، المكتب الجامعي الحديث، جامعة أم القرى.
- 38- عبد الله أبو بكر أحمد النيجيري، الأدب المقارن بين العالمية و العولمة،الجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد باكستان، م أ ن ع، إ 24، ت إ: 2021،
- 39- غريب بولرباح ، بضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الإقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية يومي 20/11/2012، جامعة ورقلة.
- 40- غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي ، جامعة الشلف-الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
- 41- كمال شطاب، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة و الواقع المفقود ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر،2005.
- 42- لطفي دنبري، محمد أمين شيايب، تأثيرات العولمة على المجتمع العربي و تحدي المواجهة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، 2019، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- 43- المكي دراجي،الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان ، مجلة المفكر، العدد التاسع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 44- مريم خليفة المبروك، العولمة (المفهوم-النشأة-الأبعاد)،، م 1، ع 3، جامعة سرت، ليبيا، 2020.
- 45- مسلم حسين، أوبختي نصيرة، خواني ليلي، تقييم الإستثمار في الجزائر في ظل تحديات العولمة- حالة ولاية تلمسان- ، كلية العلوم السياسية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان، الجزائر.

- 46- مسعود شعنان، حقوق الإنسان بين عالمية القيم و خصوصية الثقافات و علاقة ذلك بالعولمة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر ،مجلة المفكر، ع 8.
- 47-منصور عبيد، العولمة و حقوق الإنسان و توجهات التربية و التعليم ، جامعة لوزة، أمين الشؤون الثقافية في اتحاد الكتاب اللبنانيين.
- 48-محمد عبد المولى الدقس، العولمة و الهوية الثقافية الهوية العربية مثالا ، الجامعة الأردنية، المملكة الهاشمية الأردنية.
- 49-مجموعة من المفكرين،العولمة و آثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، الدورة 72 ، الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون طبعة.
- 50-محمد العربي رحومة، التعليم ورهانات العولمة في الجزائر ، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المدرسة الجزائرية الإشكاليات و التحديات.
- 51-مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، العولمة و تأثيرها على الإقتصاد العربي.
- 52-مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- جامعة البليدة، ع 26، جوان 2010.
- 53-منصور خالد خوجة، الكمبيوتر و التكنولوجيا الحديثة لنقل المعلومات سمة الألفية الثالثة ، مجلة العلوم الإنسانية و ااجتماعية، عدد خاص: الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي.
- 54-محميد حميد، حقوق الإنسان في ظل دستور 2020 و ضمانات حماياتها، مجلة الحقوق و العلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 09، ع 01، 2022.
- 55-ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد ، المكتب الجامعي الجديد، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر.
- 56-مجموعة من المفكرين،النظام الديمقراطي في الحضارة الإغريقية، جامعة أحمد بن بلة-وهران.
- 57-محمد الغزالي، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في ضوء مصدريها القرآن و السنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ع 164، ج1. 2015.
- 58-محمد محي الدين، محاضرات حقوق الإنسان، مطبوعات جامعية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001-2000.
- 59-وليد احمد مساعدة، عماد عبد الله الشريفين، العولمة الثقافية رؤية تربوية إسلامية ، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، المملكة الهاشمية الأردنية، 2010.

#### رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

#### A- Thèse

1-KONATE Woyo, "Universalité des droits de l'homme et mondialisation", (Thèse de doctorat d'Etat Philosophie, Université Montpellier III-Paul Valéry-Arts et Lettres, Langues et Sciences Humaines et sociales, Soutenue le 18 juin 2011).

## B-Ouvrage

2-Rachid sfar-Mondialisation, Régulation et Solidarité, plaidoyer pour des reformes internationales et un programme de relance économique au profit de tous les pays, L'harmattan.Paris 1999.

## C-Conseil

3-Conseil de l'Europe, European Social Charter (Revised)-No.163, Strasbourg, 3.V.1996, France.

## D-Conférence

4-Conférence des Nations Unies sur l'Environnement, Déclaration de Stockholm, du 5 au 16 juin 1972, 26 Principes.

## خامسا: المواقع الإلكترونية (الإنترنت):

- 1-موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا:ar.wikipedia.org، تعريف المنظمة الدولية الحكومية، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/04/13 على 17سا00د.
- 2-موقع جامعة منيسوتا: hrlibrary.umn.edu، مكتبة حقوق الإنسان، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/05/03 على 15سا و 40د.
- 3-موقع جدران عربية:www.arabwalls.com، العولمة وأثرها على دول العالم الثالث، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/04/09 على 14سا00د.
- 4-موقع البروفسور خليل حسين: drkhalilhussein.blogspot.com، الخاص بالدراسات و الأبحاث الإستراتيجية، حقوق الإنسان في العهدين الدوليين، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/05/9 على 11ساو6د.
- 5-موقع: www.fsjegj.rnu.tn، مقالة د/ عمر عبد الفتاح، حقوق الإنسان و التحول الحضاري في العالم اليوم، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/05/11 على 10ساو05د.
- 6-موقع الحق في التعليم: www.right-to-education.org، الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/05/11 على 09سا و 10د.
- 7-موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org، كريستين لاغار، مدير عام صندوق النقد الدولي، من أجل عولمة في صالح الجميع، 2016، توقيت و تاريخ التصفح: 2023/05/25 على 22ساو10د.
- 8-موقع: library.fes.de، مقالة د/محمد كمال مصطفى، ثقافة التقدم-المشكلة والحل، توقيت و تاريخ التصفح: 2023/05/30 على 10ساو 50د.
- 9-موقع الأمم المتحدة: www.un.org، مقالة د/لورانس بواسون دي شازورن (جامعة جنيف)، إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ(أثر الإنسان على تغير المناخ) ، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/05/12 على 18سا و 20د.
- 10-الموقع: www.unep.org، غازات الدفينة تحرم محيطاتنا من الأكسجين، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تاريخ و توقيت التصفح: 2023/05/11 على 11ساو30د.
- 11-موقع المسلمون في العالم:alukah.net، توقيت و تاريخ التصفح: 2023/05/11 على 00سا و 44د.
- 12-موقع مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية: www.hnjjournal.net
- 13-الموقع: www.REZGAR.com، توقيت و ساعة التصفح: 2023/05/13 على 13ساو20د.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	القرآن الكريم - الآية (58) سورة النساء.
ب	الإهداء
ج	شكر و عرفان
د	قائمة المختصرات
01	مقدمة
07	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة و حقوق الإنسان
08	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة
09	المطلب الأول: النشأة و التطور التاريخي و مفهوم العولمة
09	الفرع الأول: النشأة و التطور التاريخي للعولمة
09	أولاً: النشأة التاريخية للعولمة
10	ثانياً: التطور التاريخي للعولمة
12	الفرع الثاني: مفهوم العولمة
13	أولاً: تعريف العولمة
21	ثانياً: الفرق بين العولمة و مصطلحات أخرى
23	المطلب الثاني: عوامل ظهور العولمة و أبعادها
24	الفرع الأول: عوامل ظهور العولمة
25	أولاً: الهيمنة الأمريكية
25	ثانياً: إزدياد نفوذ الشركات متعددة الجنسية

25	ثالثا: هيمنة نشاط المضاربة المالية
26	رابعا: التبعية
26	خامسا: الظروف الإقتصادية
26	سادسا: التطور السريع اللامتناهي للثورة العلمية و التكنولوجية
27	سابعا: بروز نظام إنتاجي معولم
27	ثامنا: سيطرة دول المركز على أنماط التصنيع
27	الفرع الثاني: أبعاد العولمة
28	أولا: البعد الإقتصادي للعولمة "المجال القيادي"
31	ثانيا: البعد السياسي للعولمة "البعد الإرتباطي"
32	ثالثا: البعد الإجتاعي للعولمة
32	رابعا: البعد الثقافي للعولمة
33	خامسا: البعد القانوني للعولمة
33	سادسا: البعد الأمني للعولمة "البعد الرادع"
34	سابعا: البعد الإنساني للعولمة
35	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان
35	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان و مفهومها
36	الفرع الأول: الخلفية التاريخية لحقوق الإنسان
36	أولا: حقوق الإنسان في الحضارات القديمة
36	1- حقوق الإنسان في الحضارة الإغريقية

37	2-حقوق الإنسان في الحضارة الرومانية
37	ثانيا: حقوق الإنسان في الديانات السماوية
37	1-الديانة اليهودية
38	2-الديانة المسيحية
38	3-الديانة الإسلامية
39	ثالثا: حقوق الإنسان من عصر النهضة إلى بداية القرن العشرين
39	1-عصر النهضة
40	2-الوقت المعاصر
41	الفرع الثاني: مفهوم حقوق الإنسان
41	أولا: تعريف حقوق الإنسان
44	ثانيا: خصائص حقوق الإنسان
45	ثالثا: تصنيفات حقوق الإنسان
50	المطلب الثاني: مصادر و آليات حماية حقوق الإنسان
50	الفرع الأول: مصادر حقوق الإنسان
51	أولا: المصدر الدولي
51	1-العرف
51	2-الفقه
52	3-القضاء
52	4-المصادر العالمية

60	ثانيا: المصدر الوطني
62	ثالثا: المصدر الديني
64	الفرع الثاني: آليات حماية حقوق الإنسان
64	أولا: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان
70	ثانيا: الآليات الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان
72	ثالثا: آليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الداخلي
77	الفصل الثاني: إنعكاسات العولمة على حقوق الإنسان
78	المبحث الأول: الإنعكاسات الإيجابية و السلبية للعولمة على حقوق الإنسان
79	المطلب الأول: الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على حقوق الإنسان
80	الفرع الأول: الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على الحقوق المدنية و السياسية
85	الفرع الثاني: الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية
88	الفرع الثالث: الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على الحقوق الثقافية و الفكرية
89	الفرع الرابع: الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على حقوق التضامن
90	أولا: علاقة البيئة بالتنمية و بالعولمة
90	ثانيا: نتائج هذه العلاقة على حقوق الإنسان
91	المطلب الثاني: الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق الإنسان
92	الفرع الأول: الإنعكاسات السلبية للعولمة على الحقوق المدنية و السياسية
98	الفرع الثاني: الإنعكاسات السلبية للعولمة على الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية
108	الفرع الثالث: الإنعكاسات السلبية للعولمة على الحقوق الثقافية و الفكرية

114	الفرع الرابع: الإنعكاسات السلبية للعولمة على حقوق التضامن
117	المبحث الثاني: إنعكاسات العولمة على العالمين الإسلامي والعربي-الجزائر كنموذج-
117	المطلب الأول: إنعكاسات العولمة على العالم الإسلامي
118	الفرع الأول: الإسلام و العولمة
118	أولا: الإسلام في موجة الصراع الثقافي
118	ثانيا: موقف الإسلام من العولمة
123	الفرع الثاني: التباين بين الإسلام و العولمة
124	المطلب الثاني: إنعكاسات العولمة على العالم العربي-الجزائر كنموذج-
125	الفرع الأول: إنعكاسات العولمة على العالم العربي
125	أولا: الآثار الإقتصادية للعولمة على دول العالم العربي
126	ثانيا: الآثار السلبية للعولمة على دول العالم العربي
127	ثالثا: الآثار الإجتماعية على دول العالم العربي
128	الفرع الثاني: إنعكاسات العولمة على الجزائر كنموذج
128	أولا: دور الجزائر في مواجهة تيار العولمة
129	ثانيا: مدى ارتباط الجزائر بالعولمة
129	1-في المجال السياسي
129	2-في المجال الإقتصادي
129	3-في المجال الثقافي و اللغوي
130	ثالثا: آثار العولمة على الإقتصاد الجزائري

131	رابعاً: سبل إستفادة الجزائر من العولمة
131	1-ضرورة تفعيل بعد العروبة
131	2-دعم التنمية بتحقيق التوازن الإقتصادي
133	الخاتمة
137	قائمة المراجع

## **-ملخص مذكرة الماستر-**

إن الإتجاه نحو الديمقراطية و حقوق الإنسان يعد من تجليات العولمة، بل أصبحت مسألة "عالمية" حقوق الإنسان أمر لا يثير كثير من الجدل في ما بعد الحرب الباردة، و هو ما جعل الغرب يتجه إلى "العولمة" فهمة الخاص للديمقراطية و حقوق الإنسان، نتيجة أنه أصبح النموذج الوحيد المطروح بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

تدخل القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل حماية حقوق الإنسان قد أصبح أمرا شائعا، و ما ارتبط به من فرض جزاءات دولية لتصفية حسابات لا علاقة لها بالإنسانية نتيجة استعمال سياسة الكيل بمكيالين، و على الرغم من ذلك فإن العولمة تحمل في طياتها العديد من الفرص و التحديات و التي يمكن، إذا أحسنا التعامل معها، أن تستخدم في تكريس إحترام حقوق الإنسان.

### **الكلمات المفتاحية:**

3/-العولمة  
6/-التحديات.

2/-حقوق الإنسان  
5/-الفرص

1/-الديمقراطية  
4/القوى الكبرى

## ***-Abstract of Master's Thesis-***

The trend towards democracy and human rights is one of the manifestations of globalization. Rather, the issue of "universality" of human rights has become a matter that does not raise much controversy in the post-Cold War, which is what made the West turn to "globalization" its own understanding of democracy and human rights, as a result It became the only model offered after the collapse of the socialist camp.

The intervention of the major powers, led by the United States of America, in order to protect human rights has become commonplace, and the associated imposition of international sanctions to settle scores that have nothing to do with humanity as a result of the use of the policy of double standards, and despite that, globalization carries with it many Of the opportunities and challenges that can, if dealt with properly, be used to perpetuate respect for human rights.

### **Keywords :**

1/-Democracy

2/-Human Rights

3/-Globalization

4/-Major Powers

5/-Opportunities

6/-Challenges.